آفاق برلمانية

٣١ تموز ٢٠٠٧ م المجلد الحادي عشر العدد ٤ | نشرة تصدرعن: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله | 31 July 2007 Volume 11, No. 4

"إخفاق وطني" يتطلب تحقيقاً وطنياً عاماً

بقلم: خليل شاهين

في الصعود إلى ذروة الأزمة في ١٥ حزيران الماضي، كانت كل روافع الوصول قد تضافرت لتوفر مقومات الانهيار إلى الهاوية. كان البنيان استعراضياً هشاً، لذلك انتهى الوضع إلى ما يسمى تارة "انقلاب غزة"، وتارة أخرى "الحسم العسكري"، وتارة "الوضع الناشئ" في غزة، فيما يسميه أصحاب "الانقلاب" أو "الحسم" تارة عملية "اضطرارية" ضد "التيار الانقلابي"، وتارة أخرى "فتحاً" يوازي في أهميته "فتح مكة"، وتارة ثالثة "تحريراً ثانياً".

توصيفات مختلفة للأسباب التي قادت إلى الانقسام السياسي والجغرافي الفلسطيني، وحتى لما يسمى اليوم بـ "الوضع الناشئ" في قطاع غزة، وكأنه لم يطل بتأثيره الضفة الغربية، حتى يكاد البعض ألا يلحظ "الوضع الناشئ" في الضفة أيضاً. أما المواطن العادي، المحاصر خلف الجدران، وعلى مشارف المستوطنات، والمصلوب على الحواجز، المثقل بالبحث عن لقمة العيش، فكان له توصيفه الأكثر دقة لما قبل "الوضع الناشئ" في الضفة والقطاع، وما بعده. توصيف تلخصه كلمات قليلة: القارب المثقوب لا يمكنه أن يصل بك إلى الضفة الأخرى، والمصير معروف "الغرق".

لذلك، انبرى المصدومون بلحظة ١٥ حزيران للبحث في أسباب لحظة الانهيار، بالتركيز على ما عاب الدرجة الأخيرة من بنيان هش ينخر السوس كل ما سبقها من درجات. وتحت وقع الصدمة، بدا لهؤلاء الانهيار مفاجئاً لمؤسسة أمنية ومدنية منهارة أصلاً!

وفي ضلالة الابتعاد عن التشخيص السليم للسياق العام المفضي إلى حالة الانهيار، جاء تشكيل "لجنة التحقيق" في أحداث غزة، للبحث في أسباب "لحظة الانهيار"، لتكشف بالجزء اليسير مما خلصت إليه أن لا مفاجأة في ما بدا مفاجئاً. اكتشفت اللجنة ما كان يعرفه كل الفلسطينيين منذ زمن، حتى في أكثر استخلاصاتها إثارة: البنية التحتية الخاطئة للأجهزة الأمنية، التجنيد العشوائي، عدم تنفيذ أوامر الرئيس، انعدام القيادة الميدانية، وغير ذلك الكثير، لكن الأكثر طرافة كان اكتشاف اختراق بضعة آلاف من عناصر "حماس" لمؤسسة أمنية مخترقة أصلاً بعشرات الآلاف من عناصر "فتح"!

لذلك، لم يشعر الفلسطينيون بنشوة المحتفلين بالكشف عن أبرز نتائج تقرير لجنة التحقيق، ولم يجدوا ما يكفي من إثارة في العناوين الرئيسة للصحف صبيحة اليوم التالي لاحتفالية تسليم التقرير للرئيس. كأن الأمر لا يعنيهم، على الرغم من جلل حدث الانقسام الذي تطالهم تأثيراته في كل يوم. فكيف يكون المواطن معنياً بمثل هذا الانقسام، وغير معني بنتائج التحقيق في أسبابه؟!

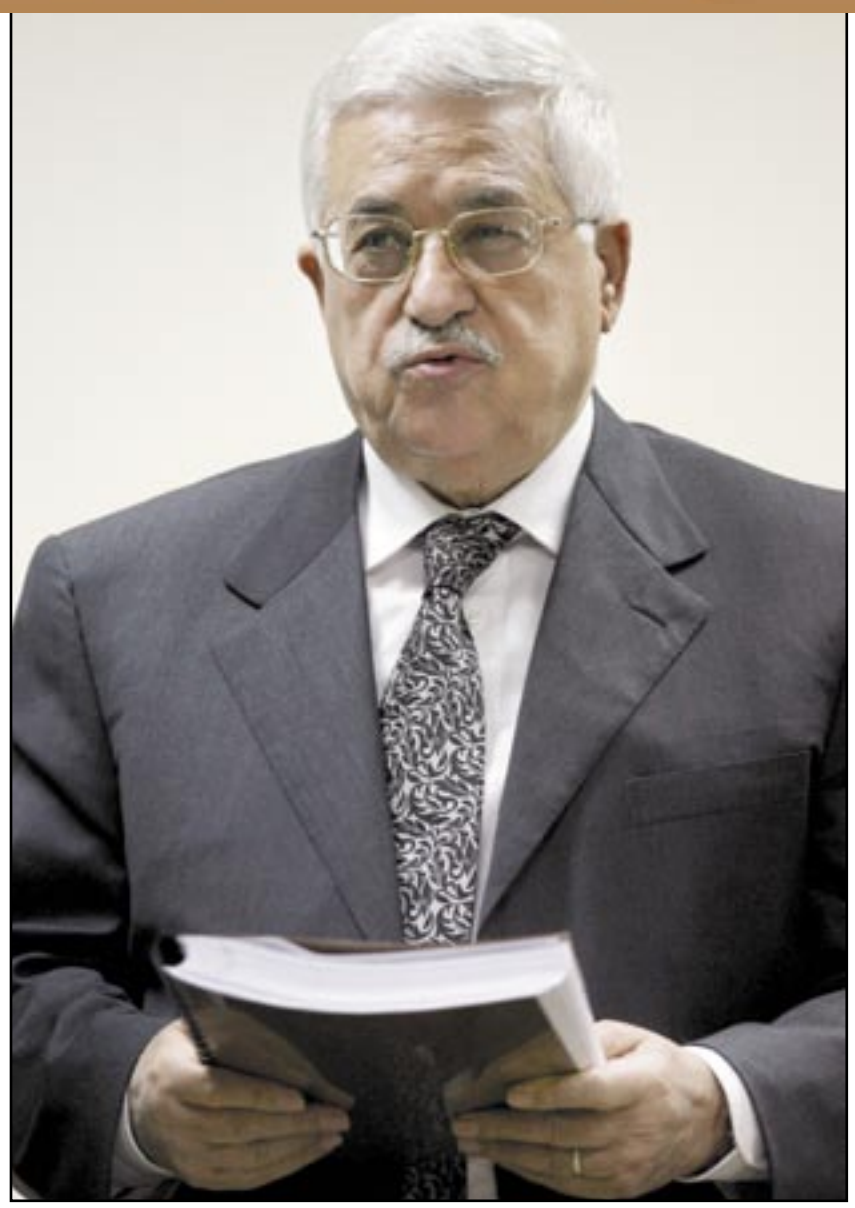

■ الرئيس يتسلم تقرير لجنة التحقيق

ربما يكون التفسير الأول أن الانقسام والأسباب التي قادت إليه، بما فيها انهيار المؤسسة الأمنية، معضلة تمس الكل الوطني، فيما تم التعامل مع أسباب لحظة الانهيار باعتبارها "شأناً فتحاوياً" شكلت له "لجنة تحقيق فتحاوية"، وبذلك جرى "تحييد" الكل الوطني عن "تعددية المشاركة" في التحقيق، بما في ذلك إقصاء الشركاء التاريخيين في منظمة التحرير الفلسطينية عن المشاركة في التحقيق، على الرغم من "استدعائهم" على مستوى اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي مرات عدة منذ ١٥ حزيران، للاصطفاف إلى جانب "فتح" في صراعها من أجل "استعادة" قطاع غزة من أيدي "حماس"، لاسيما أن المهمة الأولى لحكومة سلام فياض ليست "توحيد" الفلسطينيين سياسياً وجغرافياً، بل "استعادة" القطاع!

وفي كل ذلك، يظهر الانفصام جلياً؛ فالتحقيق "فتحاوي" خالص في انهيار مؤسسة أمنية "فتحاوية"، لكن مع رفض اعتبار ما حدث "إخفاقاً فتحاوياً"، بل وطنيا عاماً، على الرغم من استثناء "الكل الوطني" ممثلاً بالفصائل الأخرى ومؤسسات المجتمع المدنية والمؤسستين التشريعية والقضائية من المشاركة في البحث عن أسباب هذا الإخفاق "غير الفتحاوي".

ومع ذلك، فالإخفاق وطني وليس فئوياً كما كانت عليه حال المؤسسة الأمنية، وكذلك المدنية. ولأنه يمس الكل الوطني، لا يمكن للتحقيق "الفتحاوي"، على الرغم من أهميته، أن يشكل بديلاً عن تحقيق وطني تقوم به لجنة تحقيق وطنية، ويحدد المسؤوليات الخاصة بكل الأطراف، بما فيها "فتح" و"حماس"، عن السياق العام الذي أفضي إلى سيطرة "حماس" على قطاع غزة، وإلى ارتكاب جرائم قتل ونهب وترهيب من طرفي الصراع، كما يبحث في تقييم مجمل تجربة بناء المؤسستين الأمنية والمدنية. وهو تحقيق يبحث أساساً في دور ومسؤولية القيادة السياسية قبل الأمنية. التحقيق على المستوى الوطني هو الذي يمكن أن يفسر للمواطن العادي ما كان يعرفه: لماذا كانت مؤسسات السلطة الأمنية والمدنية تعيش حالة انهيار تدعي عكسها، وأفضت إلى ما حدث في ١٥ حزيران؟ وهل جاء الانقسام الذي حدث بجديد أكثر من تفكيك المفكك أصلاً على مستوى جغرافيا الوطن، وبنية النظام السياسي الفلسطيني في إطار منظمة التحرير والسلطة؟ وربما استخلاص التوصيات الأهم التي لم تخلص إليها لجنة التحقيق "الفتحاوية"، وتكمن في الإجابة عن أسئلة من قبيل: هل يمكن إعادة بناء المؤسسات الأمنية والمدنية بالافتقار إلى رؤية حول سبل إعادة توحيدها؟ وهل يمكن إعادة توحيدها قبل إعادة توحيد الضفة والقطاع؟ وهل من الواقعي أصلاً توحيد الجغرافيا والمؤسسات الأمنية والمدنية من دون وحدة النظام السياسي الفلسطيني، بنية وبرنامجاً وطنياً؟ وفي نهاية المطاف، هل يمكن فعل كل ذلك بوسائل أخرى غير الحوار الوطني الشامل حول المسائل التي تهم الكل الوطني لا فصيلاً بعينه؟

باختصار، ليس المطلوب تحقيقاً على قاعدة "الثواب والعقاب" فقط، على الرغم من أهمية ذلك، وليس المطلوب تحقيقاً ينتهي إلى تكريس واقع الانقسام السياسي والجغرافي، بل تحقيق ينتهي إلى إرساء أسس لبلورة رؤية وطنية شاملة لإعادة بناء المؤسسات المدنية والأمنية، وإلى تفكيك عوامل الانقسام وترسيخ عوامل الوحدة الوطنية، وتوحيد الجميع تحت سقف المرجعية الوطنية العليا في إطار منظمة التحرير، حتى يقتنع المواطن بأن هناك ما يستحق إعادة "استدعائه" إلى صناديق الاقتراع لقول كلمة الفصل في انتخابات عادية أو مبكرة.

الافتتاحية

المؤتمر الإقليمي القادم

لسبب غير واضح، وصفت معظم وسائل الإعلام العربية ما دعا إليه الرئيس بوش بأنه "مؤتمر" إقليمي برئاسة وزيرة الخارجية الأميركية. وجرى بعض التدارك بعد ذلك، لأن الرئيس بوش كان واضحاً في التسمية؛ أي أنه "اجتماع" وليس مؤتمراً.

الكلمات تدرس بعناية عندما يقولها الساسة، وبخاصة الرؤساء. الفارق هو في حجم التوقعات وحجم النتائج الممكنة أو المرجوة.

كلمة "اجتماع" تخفض سقف ما هو متوقع أو مأمول به. فمن الطبيعي أن يلي "الاجتماع"، اجتماعات أخرى، أو سلسلة من "الاجتماعات"، هذا بخلاف المؤتمر الذي يتوقع منه أن يخلص إلى نتائج محددة. فلا يعقل أن يلي المؤتمر مؤتمرات أخرى عديدة، بينما يمكن للاجتماعات أن تنتهي بمؤتمر تعلن فيه نتائج الاجتماعات.

هذا واضح وبيِّن. لكن من ناحية الجوهر، يحتاج كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي والحزب الجمهوري أيضاً لغرض الانتخابات الرئاسية القادمة في الولايات المتحدة، إلى إنجاز ما ينقذ الحياة السياسية لرئيس الوزراء الإسرائيلي من جهة، وللحزب الجمهوري الذي يعاني من فشل إدارة بوش في العراق.

يجب عدم رفع سقف التوقعات كثيراً. وحسناً فعل الجانب الفلسطيني بعدم إبداء حماس كبير اتجاه الحدث المزمع انعقاده في أيلول القادم.

ولكن، مهما كان مستوى التوقعات، فإن الرئيس أبو مازن في موقع يسمح له بالإصرار على ما أصر عليه مرات عدة خلال العامين الماضيين، ولا توجد حاجة لأن يجري أي تعديل جوهري على موقفه.

وقد أصر الرئيس أبو مازن على ضرورة التوصل إلى "خط النهاية" أولاً؛ أي إلى ماذا سيفضي أي مسار سياسي جديد. هذه هي العبرة الأساسية من فشل مسار أوسلو، الذي ترك ما سمي في حينه بـ"قضايا الحل النهائي" للمفاوضات لاحقاً، في ظل ميزان قوى مختل لصالح إسرائيل.

ومن الجلي أن أي مسار جديد من هذا النوع سيفشل للأسباب نفسها. لذا، إما أن يتم الاتفاق على الخطوط العريضة للحل النهائي، قبل الاتفاق على المراحل التي تسبقها، وإما أن لا يتم إي اتفاق.

هذا هو جوهر موقف الرئيس أبو مازن. وهو الموقف الصحيح فلسطينياً، وبخاصة إن أخذ بعين الاعتبار أن إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يحتاجون إلى "شريك فلسطيني". ومن الجلي أيضاً أنه إذا كان الرئيس أبو مازن "ليس بشريك" بسبب إصراره على هذا الموقف، فلن يجدوا أي شريك آخر له مصداقية بين الفلسطينيين. إن الخيار لهم، وليس للجانب الفلسطيني.

- حكومتان لسلطتين تتنازعان "الشرعية" ص (٢)
- الانتخابات المبكرة.. جدل قانوني وسياسي ص (٨)
- هل تشكل أحداث غزة حافزاً لحركة فتح لمراجعة مسيرة بناء المؤسسة الأمنية ص (٤)
- حرب مراسيم واجراءات متبادلة .. والحريات العامة الضحية الابرز ص (١٠)
- حماس والأمن في غزة .. مراوحة بين التخبط وردة الفعل ص (٥)
- خطة "إنعاش سريع" للاقتصاد الفلسطيني تواجه خمس مشاكل ص (١٤)

فيما "يتحاور" الفلسطينيون على شروط حوارهم!

حكومتان لسلطتين تتنازعان "الشرعية".. ومخاوف من تحول الانقسام إلى أمر واقع

كتب حسن جبر:

سلطتان .. حكومتان .. وزارات متعددة في جناحي الوطن ... مجلس تشريعي مقسم ومشلول، شرعية سياسية مقسمة وغائبة، وقرارات تصدر هنا وأخرى هناك، هذه تؤكد وتلك تنفي! أين نذهب؟ والى أين تسير تجربة السلطة الوطنية بعد الانقلاب أو الحسم العسكري الذي نفذته حركة "حماس" في غزة؟ هل بات ممكناً القول إن السلطة الوطنية ما زالت قائمة، أم أن المشروع الذي بناه الشعب الفلسطيني قبل ١٤ عاماً تبخر ولم يعد منه إلا الاسم، وأصبح لدينا بدلاً من السلطة الواحدة سلطتان وحكومتان ومؤسسات متعددة ومتوازية تحمل أسماء متشابهة وقوانين ومصالح مختلفة؟ إلى أين يقودنا جنون السياسيين إن صح التعبير؟ إلى الهاوية أم إلى مشروع وطني فلسطيني ما زال من الممكن الحديث عنه والعمل من أجله، أم أن هذا أصبح ضرباً من الخيال أمام الانقسام التي تشهده الحكومة والمجلس التشريعي والعمل السياسي برمته؟ ما هو موقف الفصائل التي قدمت المبادرات من أجل دفع قطبي الخلاف في فلسطين إلى العمل المشترك والنزول عن الشجرة التي صعدا إليها؟ ما الذي يجري في كواليس السياسة والأحزاب لتجاوز الانقسام والعودة إلى الحوار وإعادة الاعتبار للشعب الفلسطيني الذي فقد الثقة في كثير من الأشياء؟

هذه الأسئلة وغيرها الكثير كانت محور النقاش بين "آفاق برلمانية" وعدد من السياسيين والمهتمين في الساحة الفلسطينية ممن واصلوا طرح القضايا الخلافية دون أن يبرز ضوء في آخر النفق يبشر بنهاية الخلاف والانقسام.

الفصائل .. اتفاق على حجم الخطر، ولكن!

يقول وليد العوض، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب، "إن مجمل المشروع الفلسطيني دخل الآن في نفق معتم تكرس خلاله شرخ كبير بين جناحي الوطن في الضفة والقطاع، وجرى خلاله تكريس أنظمة وقوانين وقواعد تختلف إحداها عن الأخرى".

وتابع: نخشى مع مرور الزمن أن يتكرس واقع الانفصال الجغرافي والسياسي والقانوني ليصبح الحديث عن وحدة جناحي الوطن أمراً صعباً.

ويتفق محمد طومان، عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، في التخوف مما يعكسه الخلاف بين الأطراف الفلسطينية على واقع السلطة الوطنية، قائلاً: نحن أمام معادلة جديدة، ونعيش وضعاً صعباً وإذا استمر هذا الحال سنجد أنفسنا أمام واقع مغاير لإرادتنا، وسيكون من الصعب معالجته.

وأكد طومان على حاجة الطرفين ("فتح" و"حماس") إلى النزول عن الشجرة، والحوار وفق فهم وطني عام ينطلق من القضايا التي تم الاتفاق عليها، لافتاً إلى أن "موضوع السلطة الوطنية برمته بحاجة إلى نقاش ليس إلى جهة نسف هذا المشروع، بل إلى جهة بناء مرجعية واحدة موحدة، وما ينتج عنها من مؤسسات فاعلة وموحدة".

وقال صالح زيدان، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، "إن الوضع خطير للغاية، من حيث تعميق الانقسام السياسي، أو من جهة تكريس الفصل بين الضفة والقطاع، وبخاصة على المستويات المتعددة، سواء المؤسسة أم الفصل السياسي بهذا الشكل".

وزاد: هذا الوضع كارثي بالنسبة للمشروع الوطني وللقضية الفلسطينية، الأمر الذي يستدعي أن تنصب جهود جميع المخلصين في اتجاه الخروج من الأزمة.

ونوه زيدان إلى أن جذور الأزمة التي تمر بها السلطة الوطنية تعود إلى تراكم مظاهر الصراع على الاستفراد بالسلطة، سواء من "فتح" أم من "حماس"، مؤكداً أن الاستقطاب القائم قاد هو الآخر إلى ازدواجية السلطة ومحاولة حلها من خلال المحاصصة التي قادت إلى اقتتال ثم حسم عسكري.

بدوره، شدد إبراهيم أبو النجا، عضو المجلس الثوري لحركة "فتح"، وعضو الهيئة القيادية للحركة التي تشكلت في غزة بعد سيطرة "حماس" على القطاع، على "ضرورة الحفاظ على السلطة الوطنية مهما بلغت الأمور من تردٍ وصعوبة".

وقال: قبل الانقلاب والحوار الوطني مررنا بتجربة قاسية طرح خلالها البعض إمكانية حل السلطة الوطنية، إلا أن الرأي العاقل تغلب لأن السلطة الوطنية إنجاز، وإذا تم حل السلطة الوطنية فإن ذلك يعني عودة الاحتلال، وبالتالي سنجد من يقول إن الفلسطينيين لا يستحقون دولة ولا يستحقون أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم.

وتابع أبو النجا: السلطة الوطنية ليست مكسباً لأحد، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية، ولو حاول البعض هدم السلطة الوطنية حتى نكون ورقة في جيب أحد نقول له إننا أصبحنا موجودين على الخارطة، ولا تستوعبنا جيوب أحد!

بدوره، قال أيمن طه، أحد قياديي حركة "حماس"، إن الحركة ما زالت تعتبر أن الوطن وحدة واحدة لا تتجزأ، ولا ترى أن هناك دولة في قطاع غزة وأخرى في الضفة الغربية.

وأضاف: ما زلنا نتعامل بالقانون الفلسطيني، وأعتقد أن السلطة ما زالت قائمة على الرغم من الخلاف على الأرض.

ولا يقر طه بوجود انقسام، وأن هناك سلطة في غزة وأخرى في الضفة، على الرغم من تأكيده أن الواقع الجديد في القطاع والقرارات التي اتخذها الرئيس من أجل "شل العمل الإداري" يفرض على "حماس" أن تتحمل المسؤولية، وأن تكون هناك محاكم وقرارات مسؤولة لحل مشاكل الناس في القطاع، التي "لا تحلها قرارات تصدرها رام الله ولا تجد من يطبقها"، كما قال.

وطالب طه الرئيس بالكف عن إصدار القرارات "بالجملة"، التي تعطل مصالح الناس، مؤكداً "ضرورة أن يتصرف كرئيس للشعب الفلسطيني وليس كرئيس حزب معين".

وقال إنه "سيكون هناك بعض القفز عن القانون لأجل حل مشاكل الناس، مثل قضية النائب العام والمحاكم"، لافتاً إلى "أهمية اتخاذ قرارات للحفاظ على مصالح الناس وحقوقهم".

مخاوف مما هو أسوأ

ويخشى العوض من نشوء مفاهيم ونظم اجتماعيه وحياة في قطاع غزة تختلف عنها في الضفة الغربية، الأمر الذي سيؤدي حسب وجهة نظره إلى تعميق الشرخ السياسي والاجتماعي بين جناحي الوطن.

وقال: إن التعرض للحريات الديمقراطية في الضفة من شأنه أن ينقل الفتنة إليها.

وتابع: هناك قلق وخشية تهدد المشروع الوطني، بحيث نصل إلى إقليم منفصل في غزة، وربما حالة مشابهة في بعض محافظات الضفة الغربية، مؤكداً أن الأمور قد تتطور إلى ما هو أسوأ في ظل الحصار وتركيزه على القطاع.

وقال: هذا الأمر سينشئ فوارق اجتماعية بين قطاع فقير يعتمد على المساعدات الإنسانية، وبين الشق الآخر من الوطن الذي يتلقى الأموال والدعم.

دعوة "حماس" للتراجع عن نتائج "الحسم"

إذن، هل هناك إمكانية للحل وإنقاذ المشروع الوطني والسلطة الوطنية؟

يقول طومان: إن الحل يكمن في ضرورة أن تنزل "حماس" عن الشجرة بضع درجات حتى تقدم بادرة على أنها مستعدة للتراجع عن نتائج الحسم العسكري، الأمر الذي سيؤدي إلى محاولة الحوار من جديد حتى تتم العودة إلى القانون وفق رؤية وطنية مشتركة تم الاتفاق عليها في وثيقة الوفاق الوطني وإعلان القاهرة.

وتابع: العودة إلى ما قبل الحسم العسكري تعني أن تتوحد الشرعية، لا أن يعود الفساد والفاسدون.

ويتفق زيدان مع أهمية عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الحسم العسكري الذي نفذته "حماس"، مؤكداً أن ذلك "أحد أسس نجاح أي حوار وطني فلسطيني، الأمر الذي يعني أولاً إعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوحيد المؤسسات والوزارات، وإنهاء الانقسام السياسي، وحل حكومة الأمر الواقع، من أجل إيجاد أرضية للدخول في الحل وإقامة حكومة انتقالية متفق عليها برئاسة وعضوية شخصيات مستقلة، لإعادة الوحدة بين الضفة والقطاع، وتطبيق الأمن والأمان، من أجل إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية جديدة وفق التمثيل النسبي.

"حماس": مدخل الحل العودة للحوار

من جانبه، طالب طه بالعودة للحوار كمدخل حقيقي لحل كل القضايا العالقة.

وقال: لا توجد نية لدينا للسيطرة على مراكز ومواقع أمنية، لافتاً إلى أن "الحديث عن إعادة المقار والمواقع يتطلب وجود طرف آخر لتسلمها، وهذا يعني وجود حوار جاد للوصول إلى اتفاق".

وتابع: إذا أخليت المواقع والمقار ستكون عرضة للسلب والنهب مثلما حدث في بيت الرئيس ياسر عرفات والمنتدى.

وأكد استعداد "حماس" للتحاور وإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية حسب ما يتم الاتفاق عليه، لافتاً إلى إمكانية إعادة بناء سلطة وطنية تقوم على أساس ما تم الاتفاق عليه في مكة ووثيقة الوفاق الوطني وحوار القاهرة.

وأضاف: نريد سلطة وطنية قادرة وقائمة على أساس شراكة حقيقة بعيداً عن الحزب الحاكم ولها أجهزة أمنية تقوم على الأمن الفلسطيني بعيداً عن أية أجندات دولية أو إقليمية.

"فتح" تطالب بالاحتكام إلى "الكل الوطني"

بدوره، شدد أبو النجا على أهمية الاحتكام إلى ما يقوله الكل الوطني، والى ما قاله المجلس

خطاب الرئيس شطبه فيما الكل يتغنى بالوحدة

إلغاء اتفاق القاهرة وتفعيل المنظمة من دون "حماس".. خطوة وحدوية أم تقسيمية؟

كتب حسام عز الدين:

تدفع الخلافات الدائرة ما بين حركتي "فتح" و"حماس"، أكثر المتفائلين في الساحة الفلسطينية إلى القناعة بأن الحوار لن يعود ما بين الطرفين إلا بعد فترة طويلة، قد تستغرق سنوات، بل وقد تؤدي مواقف الجانبين المتناقضة إلى تعميق الانفصال السياسي بين الطرفين.

وفي حين عبر الخلاف ما بين الطرفين عن نفسه على الأرض في قطاع غزة، في صورة دموية حصدت أرواح عشرات الضحايا، يظهر في المشهد السياسي نوع جديد من الخلاف والقطيعة بين الحركتين، بدأ يشق طريقه نحو المؤسسات الفلسطينية الممثلة للشعب الفلسطيني، وبشكل يدفع للافتراض أن هناك احتمالين لا ثالث لهما: إما وحدة الفصائل الفلسطينية في مؤسسة تمثيلية واحدة، وإما أن يذهب كل من الفصيلين الرئيسيين المتناحرين للعمل معتبراً نفسه "الممثل الشرعي الوحيد" للشعب الفلسطيني.

وكان الخطاب الذي ألقاه الرئيس محمود عباس في افتتاح جلسة المجلس المركزي الأخيرة في رام الله، مؤشراً واضحاً على أن الرئيس مصمم على التمسك بموقفه الرافض لعودة الحوار مع "حماس"، بل وأعلن أن الأخيرة "قضت على اتفاق القاهرة"، وهو الاتفاق الذي وقع عليه ١٢ فصيلاً، منها حركتا "حماس" و"الجهاد الإسلامي".

وفي الوقت ذاته، عارضت حركة "حماس" موقف الرئيس عباس، وأعلنت تمسكها بالحوار من حيث انتهت إليه الأمور، من دون إبداء الاستعداد جدياً لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل السيطرة على غزة، كما طالبت بالاتفاق على مختلف القضايا ذات العلاقة بالنظام السياسي الفلسطيني برمته.

ومن الأطراف الفلسطينية، من يرى أن الاهتمام بإعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية بعيداً عن حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، أو على الأقل بعيداً عن حركة "حماس"، إنما يهدد بخلق بديل سياسي جديد، ليس عن حركة "فتح" فحسب، وإنما عن منظمة التحرير الفلسطينية.

"الشعبية" ترفض

وكانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، هي الفصيل الأول الذي جاهر بموقفه الرافض لما أعلنه الرئيس عباس، حيث أصدرت بياناً قالت فيه إنه لا يحق لأي طرف شطب اتفاقية القاهرة، لأنها جاءت حصيلة مشاورات بين ١٢ فصيلاً وليست حكراً على فصيل أو اثنين.

وعن موقف الجبهة الشعبية حيال ما أعلنه الرئيس بهذا الخصوص، قالت عضو المكتب السياسي للجبهة النائب خالدة جرار "واضح أن كل طرف يحاول لي ذراع الطرف الآخر، فحركة "حماس" لجأت إلى الحسم العسكري في قطاع غزة، والرئيس عباس رد على هذا الأمر بإلغاء اتفاق القاهرة".

وأشارت جرار إلى أن الموقف الذي عبرت عنه الجبهة الشعبية، إنما يعني أنها ترفض أن يقوم أي طرف بإجراءات مصيرية تؤثر على الشعب الفلسطيني، وكأنه لا توجد أطراف أخرى مشاركة في النظام السياسي الفلسطيني برمته.

وتضمن اتفاق القاهرة، الذي تم التوقيع عليه في القاهرة في شهر آذار من العام ٢٠٠٥، ثلاث نقاط رئيسية تتمثل في "تعزيز التهدئة التي توصل إليها الرئيس عباس، والاتفاق المسبق على احترام ما ستؤول إليه نتائج الانتخابات، واعتماد مبدأ التمثيل المختلط (٥٠٪)، إضافة إلى تشكيل لجنة لتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية".

وقالت جرار "اتفاق القاهرة هو إحدى المرجعيات المهمة التي أسهمت في تعزيز الوحدة الداخلية، ولا يحق لأي طرف إلغاؤه".

"فتح": "حماس" تنصلت من اتفاق القاهرة

وفي أكثر من تصريح له، ربط الرئيس عباس العودة للحوار مع حركة "حماس"، التي تعني كذلك العودة إلى اتفاق القاهرة، بتراجع "حماس" عما قامت به في قطاع غزة، وإعادة الأجهزة الأمنية التي سيطرت عليها إلى "الشرعية الفلسطينية".

وقال رئيس اللجنة السياسية في المجلس التشريعي، النائب عن حركة "فتح"، عبد الله عبد الله، في تعليقه على ما تضمنه خطاب الرئيس أمام المجلس المركزي، "اتفاقية القاهرة تم التوقيع عليها من قبل ١٢ فصيلاً، ومن ضمنها حركتا "حماس" و"الجهاد الإسلامي" اللتان لا تعملان في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وأحد هذين الفصيلين لجأ إلى القوة وتنصل هو بنفسه من الاتفاق الذي تم التوقيع عليه".

وأضاف عبد الله، "يعني هذا الأمر أن حركة "حماس" إنما نسفت الاتفاق، ولم يعد له أي معنى بالنسبة لها".

وبحسب عبد الله، فإن لجوء حركة "حماس" إلى استخدام القوة في العلاقات الفلسطينية الداخلية، "لا يمكن المرور عنه مرور الكرام".

وحول ما أشارت إليه الجبهة الشعبية، إلى أن حركة "فتح" ممثلة بالرئيس عباس لا يحق لها منفردة إلغاء اتفاق وقعت عليه الفصائل الفلسطينية، نوه عبد الله إلى أن "التنصل من الاتفاق تم من قبل حركة "حماس" التي كان يتم الحوار معها للدخول في منظمة التحرير، وهي ليست جزءاً لغاية الآن من المنظمة".

وقال "لا يمكن مواصلة الحوار من حيث وصلت إليه حركة "حماس" اليوم، لأن هذا معناه أن بإمكان أي فصيل أن ينفذ ما يحلو له، ومن ثم يعود للحديث عن الحوار".

وفي حين اتفق عبد الله على أن العودة إلى اتفاق القاهرة قد تتم، في حال بادرت حركة "حماس" إلى إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل سيطرتها على غزة، فإنه أشار إلى أن العودة لهذا الاتفاق "ستأخذ وقتاً طويلاً جداً".

"حماس" تتمسك باتفاقي القاهرة ومكة

ولا تنظر حركة "حماس" لما تضمنه خطاب الرئيس عباس، بطريقة تختلف عن مجمل المراسيم الرئاسية التي أصدرها عقب سيطرة "حماس" على قطاع غزة.

وقال الناطق الرسمي والقيادي في حركة "حماس" فوزي برهوم، إن الرئيس عباس "أراد إزاحة الأمور نحو حركة "حماس" وتحميلها مسؤولية ما جرى أمام الدول العربية التي رعت اتفاقيتي القاهرة ومكة".

وكان الرئيس أعلن في خطابه أنه سيستمر في تفعيل مؤسسات منظمة التحرير "ولن أنتظر مشعل أو حماس".

وقال برهوم "الرئيس عباس قام بإزاحة الأمور باتجاه "حماس"، ولكننا نحن في الحركة متمسكون باتفاقية القاهرة وباتفاق مكة وبالحوار، ولا نرى أن هناك مبرراً للتنصل من الحوار، لكن على ما يبدو فإن الرئيس عباس ماض قدماً في إصدار المراسيم وإبعاد حركة "حماس" عن أي اتفاق".

وفي رده على ما أشارت إليه أطراف فلسطينية من خارج إطار "فتح" و"حماس"، بأن حركة "حماس" أيضاً، مارست حسماً عسكرياً ترفضه الفصائل الفلسطينية، قال برهوم "مصطلح الحسم العسكري المستخدم من الفصائل الفلسطينية غير سليم وغير صحيح، وكنا نأمل بأن تعلن هذه الفصائل موقفها حينما كان القتل يمارس في غزة على اللحية والهوية، حيث كانت الفصائل تمارس دورها كأنها إحدى مؤسسات الصليب الأحمر الدولي، ولم نرَ أو نسمع أن فصيلاً أدان ما كان يجري في غزة".

اصطفاف فصائلي إلى جانب الرئيس

وتقف فصائل منظمة التحرير، إلى حد بعيد، إلى جانب موقف الرئيس عباس، في دعوة حركة "حماس" إلى إعادة الأمور إلى ما كانت عليه، قبل سيطرتها على قطاع غزة، باعتبار أن من شأن ذلك أن يفتح الباب أمام إمكانية عودة الحوار، وكذلك عودة العمل باتفاقية القاهرة.

واتهم برهوم الرئيس عباس، وكذلك حركة "فتح"، بالسعي لاستخدام الفصائل الفلسطينية، لتصطف ضد حركة "حماس".

وقال "جميع الفصائل في منظمة التحرير باتت اليوم تأخذ موقفاً مشابهاً لموقف "فتح" من حركة حماس".

واعتبرت جرار أن "تبلور هذا الشعور لدى حركة "حماس"، هو أخطر ما في القضية".

وقالت "هناك من يرى أن تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، بعيداً عن حركة "حماس"، سيعزز دور المنظمة ويقويها، لكن هذا الرأي بمجمله خاطئ، لأن التركيز على منظمة التحرير الفلسطينية وتجاهل فصائل أخرى قد يسهم في خلق بديل سياسي للمنظمة بمجملها، وهنا مكمن الخطورة".

وبرأي جرار، فإن "الخطورة الأخرى في استمرار ضعف الجبهة الفلسطينية الداخلية يتمثل في استغلال دولي، وتحديداً أميركي وإسرائيلي، لتمرير مشاريع سياسية قد تجد صدى لها في ظل استمرار حالة الترهل والضعف الفلسطينية الراهنة".

وقالت "نحن الآن أمام وضع يجب فيه أن نصمد لا أن نهاجم".

حوار بعد إعادة تسليم الأجهزة

وقال أمين عام الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا"، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، صالح رأفت، إن ما تضمنه خطاب الرئيس عباس في اجتماع المجلس المركزي "لم يكن حاسماً وقاطعاً فيما يتعلق بشطب اتفاقية القاهرة".

ونوه رأفت إلى أن الرئيس قال في اليوم الثاني لاجتماعات المجلس المركزي، إن على حركة "حماس" أن تعود عما قامت به في غزة، "وإن لم تعد فلا حوار معها".

وقال "وهذا هو موقف الجميع تقريباً".

وأضاف "أما إذا تراجعت حركة "حماس" عما قامت به في غزة، فمن الطبيعي أن يعاد تفعيل لجنة حوار القاهرة، وإعادة بحث إجراء انتخابات المجلس الوطني وفق التمثيل النسبي الكامل".

وأشار رأفت إلى إمكانية بحث تسليم الأجهزة الأمنية التي سيطرت عليها حركة "حماس" إلى الرئيس عباس، وبخاصة أن حركة "حماس" تعترف بشرعية الرئيس.

غير أن "حماس" اعتبرت أن مسألة إعادة الأمور إلى ما كانت عليه وتسليم الأجهزة الأمنية التي سيطرت عليها، حتى للرئيس عباس، غير واردة في الوقت الحالي، كما أشار برهوم.

وقال برهوم "القضية ليست إعادة الأمور إلى ما كانت عليه، وليست تسليم أجهزة، فالقضية يجب أن تطرح برمتها، ويجب أن يطرح للحوار موضوع النظام السياسي برمته وكرزمة واحدة وأن لا تتم تجزئته".

ولا يبدو أن حركة "حماس"، باتت اليوم، وفي إطار الاتهامات العلنية التي توجهها للرئيس عباس، معنية بتسليم الأجهزة إلى الرئيس دون غيره، وإنما تسعى للبحث عن "موطئ قدم" في كل المؤسسات الفلسطينية، في الداخل (السلطة)، وفي مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج.

المركزي وفصائل العمل الوطني، التي دعت "حماس" إلى إعادة الوضع إلى ما كان عليه.

وقال: فوجئنا بالانقلاب ونحن نخوض حواراً وتوصلنا إلى حلول سريعة وآليات للعمل المشترك، إلا أنه تبين أن هناك خطة وإصراراً وعملاً مدبراً أقر به الأخوة لاحقاً، ومنهم من قال اضطررنا، ومنهم من قال كان لزاماً، وآخرون قالوا لسنا آسفين.

وأردف: العمل الذي مورس بين أبناء الشعب الفلسطيني لم نشاهده من قبل، وساهم في زرع أحقاد دفينة.

وتساءل أبو النجا: لماذا لا يعترفون أنهم أخطأوا وأن نجلس للحوار؟

وأضاف: إذا بقيت الأمور كما هي، فنحن ذاهبون إلى ما هو أبعد من الخطر على القضية الوطنية.

من جهته، أكد طومان أن قضية السلطة برمتها بحاجة إلى إعادة نظر، ليس في اتجاه نسف السلطة، بل في اتجاه إعادة بنائها كمرجعية واحدة موحدة.

وطالب العوض بأن تضع الرئاسة خطة وطنية للتعامل مع قطاع غزة تساندها خطة أخرى تضعها منظمة التحرير، لافتاً إلى أن غياب الخطة يفاقم الأزمة ويثير المخاوف من الوجهة التي تسير فيها الأمور.

أزمة قد تفضي لإعادة هيكلة النظام السياسي

وفي تعقيبه على الأزمة التي يشهدها النظام السياسي الفلسطيني لجهة غياب المؤسسات الموحدة، أكد الدكتور ناجي شراب، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر، "أن هناك صراعاً على الشرعية السياسية، ويتمسك كل طرف بالشرعية التي يمثلها".

وقال: إن ما حدث في غزة كشف نقاط ضعف كبيرة في بنية النظام السياسي الفلسطيني، ونوه إلى "وجود حكومة في الضفة الغربية لها سلطة التعامل مع المجتمع الدولي والعالم العربي وتستند في شرعيتها إلى شرعية الرئيس، وفي المقابل هناك حكومة هنية التي تتمسك بكونها الحكومة التي حظيت بدعم المجلس التشريعي".

وحذر شراب من إمكانية أن تطال الأزمة السياسية القائمة بنية النظام السياسي ومكوناته، مؤكداً أن "الأزمة قد تفضي إلى طريق مسدود وخيارات غير متوقعة".

وأعرب عن اعتقاده أنه من الصعب الحديث عن وجود حكومتين وسلطتين في ظل الاحتلال، قائلاً "إن هناك صعوبة في الحديث عن وجود سلطة وحكومة واحدة في ظل الاحتلال، فما بالكم بالحديث عن سلطتين وحكومتين"؟!

وشدد شراب على "ضرورة وجود حل للأزمة والمعضلة التي يواجهها النظام السياسي الفلسطيني من خلال تضافر جهود عربية ودولية، وقبلها جهود ذاتية فلسطينية".

وقال: أعتقد أننا في حالة مخاض سياسي صعبة، ويمكن أن تترتب عليها إعادة هيكلة للنظام السياسي الفلسطيني.

ويؤمن شراب بأن إجراء الانتخابات المبكرة أحد الحلول الديمقراطية المهمة، مؤكداً أن "الانتخابات تحتاج إلى توافق سياسي حتى تكون نزيهة".

وقال: إن الطرفين بحاجة إلى تأكيد شرعيتهما السياسية، مؤكداً أن "حماس" جزء من الشرعية السياسية، والرئيس كذلك يمثل الشرعية السياسية.

وعن إمكانية إعادة بناء السلطة الوطنية من جديد، قال شراب: إن السلطة الوطنية والأجهزة الأمنية موجودة وقائمة، والأمر يحتاج إلى الإصلاح والتفعيل واستكمال مكونات النظام السياسي، داعياً إلى الابتعاد عن المنطق التنظيمي الضيق.

وتحدث شراب كذلك، عن أهمية إعادة تغيير المنظومة السياسية والاجتماعية وإصلاحها، إلى جانب إصلاح حقيقي للنظام السياسي.

وأكد أن "القضية الفلسطينية تمر الآن بمرحلة حرجة، وتواجه خيارات إسرائيلية تحاول تأصيل الانقسام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي يستدعي تفويت هذه الفرصة".

وقال شراب: إن البديل للجميع هو الحوار والوحدة للوصول إلى سلطة واحدة تقوم على أساس نظام سياسي واضح، لا يقتصر على "فتح" و"حماس"، بل يشمل كل القوى الفلسطينية التي يجب أن تلعب دوراً في الحياة والنظام السياسي.

بعد الانهيار الأمني المدوي ونتائج "لجنة التحقيق"

هل تشكل أحداث غزة حافزاً لحركة "فتح" لإجراء مراجعة حقيقية لمسيرة بناء المؤسسة الأمنية؟

كتب فايز أبو عون:

انهيار أمني مفاجئ، جاءت نتائج لجنة التحقيق في أحداث غزة لتكشف بعضا من أسبابه، ومستقبل سياسي مجهول، وحصار مطبق مفروض، مع استمرار رفض عودة الأمور إلى سابق عهدها ما قبل الخامس عشر من حزيران الماضي، رغم جميع القرارات والتوصيات التي خلصت إليها فصائل منظمة التحرير الفلسطينية كافة، سواء في اجتماعها الذي عقدته في غزة، أو في اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير، فيما يتم تشكيل جهاز أمني استخباراتي جديد بعد سيطرة حركة "حماس" على قطاع غزة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن القوى والفصائل الفلسطينية، التي تتطلع إلى أن يعيش وينعم الشعب الذي يرزح تحت الاحتلال ووطأة الحصار في قطاع غزة، بأمن وأمان طالما انتظره طويلاً، ترى أنه من الضروري بناء المؤسسة الأمنية بعيداً عن الولاءات السياسية؛ أي تحييدها، كما أنها ترى أن من الخطأ القاتل أن يستمر أو يتعمق أو يتجذر الوضع الذي نشأ في القطاع، الأمر الذي يوجب البحث عن أسس ومعالجات وحلول، للخروج من الأزمة، واستفادة الجميع، وفي مقدمتهم حركة "فتح"، من دروس هذا الانهيار المفاجئ والسريع للأجهزة الأمنية والهيكل المؤسسي للسلطة في قطاع غزة تحت ضغط عسكري قامت به "حماس" لبضعة أيام!

فهل تشكل أحداث غزة وانهيار المؤسسة الأمنية والعسكرية حافزاً لحركة "فتح" لمراجعة وتقييم مسيرة المؤسسة الأمنية ودورها وبنيتها؟ أين أخطأت الحركة وأين أصابت؟ وهل امتلكت أصلاً رؤية صائبة لبناء أجهزة أمنية غير فئوية، تنطلق في فلسفة بنائها وفي تأدية دورها من احتياجات الأمن الفلسطيني أولاً؟ وهل يمكن لإجراءات الرئيس محمود عباس في محاسبة بعض المسؤولين الأمنيين والعسكريين، ونتائج عمل لجنة التحقيق التي شكلها لهذا الغرض، أن تُشكل بداية مراجعة حقيقية لمكامن الخلل في دور المؤسسة الأمنية وأدائها، أم أنها محاولة لامتصاص الغضب بعد أحداث غزة، وما تلبث أن تندرج في سياق فصل جديد من فصول صراع القوى والنفوذ داخل "فتح" للسيطرة من جديد على الأجهزة الأمنية؟

باختصار، هل تمتلك حركة "فتح" رؤية لإعادة بناء المؤسسة الأمنية بشكل موحد على مستوى الضفة والقطاع، أم أن الشعب الفلسطيني سيكون أمام مؤسستين أمنيتين لسلطتين، الأولى في الضفة، والثانية في القطاع؟

أمام هذه الأسئلة المهمة والملحة وغيرها، كان لا بد من الوقوف عن كثب على ماهية المستقبل الأمني والسياسي للشعب الفلسطيني، وذلك من خلال استطلاع آراء نخبة من السياسيين والأمنيين.

أبو النّجا: الأجهزة الأمنية لم تكن فئوية

وفي هذا السياق، قال عضو المجلس الثوري لحركة "فتح" إبراهيم أبو النجا: حقيقة إن حركة "فتح" منذ الانتخابات التشريعية، وهي تقوم بعملية إعادة صياغة لهيكليتها وإعادة قراءة لكل ما حدث، لأنها اعتبرت أن ما حدث في الانتخابات كان خللاً علينا تداركه.

وأضاف أبو النجا: إن الشيء الذي شكل لنا ألماً حقيقياً وكبيراً، هو أننا كفتح ألصقت بنا قصة الأجهزة الأمنية برمتها وشموليتها، واعتبرت هذه الأجهزة من لون واحد، وفصيل واحد، ولكن الحقيقة غير ذلك على الإطلاق، لأن نتائج الانتخابات التشريعية أثبتت أن هناك حصصاً كبيرة من أصوات الناخبين في صفوف هذه الأجهزة، ذهبت لجهات وفصائل ولحركات أخرى غير "فتح"، وهذا ما يؤكد أن الحركة لم تكن في أية لحظة من اللحظات تنطلق من فئوية في هذه الأجهزة.

ونوه إلى أن "الأجهزة الأمنية جمعت في صفوفها الكثير من أبناء شعبنا دون النظر لانتماءاتهم السياسية، والبعض منهم موجود منذ بُعثت قضية إنشاء الجيش الفلسطيني، سواء قبل المرحوم أحمد الشقيري أو بعد ذلك، وبالتالي هذا دعا حركة "فتح" لأن تعيد قراءتها لكل ما حدث، وبخاصة بعد الانقلاب العسكري الأخير، فقد عُوملت كل الأجهزة بلا استثناء على أنها مؤسسات فتحاوية، والمعروف عكس ذلك تماماً".

وتابع قائلاً: البعض كان وما زال يعتبر الأجهزة الأمنية فئوية، لكن حركة "فتح" لم تكن يوماً من الأيام تنظر إلى الأجهزة على أنها مؤسسات فتحاوية، وما زالت حتى الآن ترفض أن تُعتبر كذلك، حيث أنها عندما سنت القوانين، وهي الكتلة البرلمانية الأكبر في المجلس التشريعي السابق، راعت ذلك، واعتبرت أن الأجهزة برمتها يجب أن تكون بمنأى عن الاستقطاب السياسي، كما أنها هي التي وضعت هذه القوانين انطلاقاً من إيمانها بأنه لا يجوز أن يكون الأمن أو الجيش مسيساً، وهذا هو منطلقنا الحقيقي.

وبيّن أبو النجا أن "ما نتج عن وجود هؤلاء الذين كانوا يتبوأون مواقع متقدمة في الأجهزة الأمنية، وكانوا على رأس هذه المواقع، وحُسبوا على حركة "فتح"، وعلى الرئيس أبو مازن، إنما ألصقوا ما يمكن أن يُعتبر أنه تهمة لحركة "فتح" وكأنها هي المسيطر على جميع المنظومة الأمنية، وهذا ما أثبتته الوقائع أنه سجل ظلماً عليها".

وفيما يتعلق بالإجراءات العقابية التي اتخذها الرئيس بحق قادة وضباط في الأجهزة الأمنية والعسكرية كونهم لم يقوموا بالدور المنوط بهم في الدفاع عن مؤسساتهم، قال أبو النجا "من حق الرئيس، بصفته رئيس السلطة الوطنية، والقائد الأعلى للقوات المسلحة الفلسطينية، الذي كان يُعين هؤلاء القادة والضباط، أن يُسائلهم ويتخذ بحقهم أي إجراء يراه مناسباً، ومثل هذه الإجراءات موجود في كل الدنيا وليست بدعة".

وقال: ليست لدينا مؤسستان، ولن نقبل أن نكون كذلك، ولن نقبل أن تكون لنا مؤسسة أمنية فتحاوية، لأن ما نقبله لأنفسنا يجب أن نقبله للآخرين، الأمن بشموليات هو ملك للشعب الفلسطيني حتى وإن وجدت على رأس بعض المواقع شخصيات فتحاوية فهي ليست صدفة، ولكن بحكم التاريخ والتنشئة، وكتلة "فتح" البرلمانية في المجلس التشريعي السابق هي من سنت قوانين الأمن الوطني، والشرطة، والمخابرات، التي حددت أدوار هؤلاء جميعاً، وأكدت على عدم تسييس الأجهزة أو فئويتها.

وأضاف: ليست لدينا عقدة من إعادة صياغة هيكلية الأجهزة الأمنية كافة، لأننا الذين وضعنا الأسس والقوانين والقواعد والمواد كافة التي تؤكد على صدق تصورنا، وعلى حرص أن يكون ذلك كله بمنأى عن التجاذبات السياسية والفئوية والتسييس والانتماءات الحزبية.

الطيراوي: الأجهزة الأمنية ليست بحاجة لشهادة وطنية من أحد

من جانبه، قال اللواء توفيق الطيراوي، مدير عام جهاز المخابرات العامة، أن "المخابرات ليست جهازاً عسكرياً وإنما جهاز معلوماتي، وكان لديه من الأفراد والأسلحة حين انقلاب حركة "حماس" على الشرعية، عدد محدود جداً للدفاع عن مقاره، لكن السلطة بعد فشلها في القطاع تحاول استخلاص العبر من هذا الفشل".

وأوضح الطيراوي أن "الأجهزة الأمنية لم تكن كتلة واحدة، أو عصبة واحدة، ولم يكن لديها قرار بمهاجمة أحد، بل أن تدافع عن نفسها فقط"، رافضاً في الوقت نفسه تشبيه الاعتقالات لعناصر من "حماس" في الضفة الغربية بالاعتقالات الجارية لعناصر من "فتح" في قطاع غزة، وذلك من منطلق أن "الاعتقالات في الضفة هي احترازية مؤقتة ولن تدوم إلا أياماً عدة، كما أنه يتم التركيز على اعتقال كل مواطن يحاول تخزين السلاح أو امتلاكه بأي حجة، لأن هذا سيكون مآله اقتتالاً داخلياً".

وتابع: إن ما تدعيه حركة "حماس" عن وجود تنسيق أمني بين الأجهزة الأمنية الفلسطينية وإسرائيل منذ بداية الانتفاضة، يأتي في سياق محاولة التغطية المكشوفة على الجرائم التي ارتكبتها في قطاع غزة، منوها إلى أن "حماس" هي من يلهث وراء الاتصال بالأميركيين والإسرائيليين الآن، وما قالته "حماس" على لسان أحد قياديها، النائب خليل الحية، مؤخراً، بأنه لا مشكلة لدى الحركة في الاتصال مع إسرائيل، "يُعتبر أكبر دليل على ذلك".

وبيّن أن "الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة حوصرت، ودمرت، واستشهد ضباطها، كما أخذت إسرائيل في السابق سلاحها، وما ذكر على لسان الحية وغيره، هو تشويه للأجهزة الأمنية التي قدمت الشهداء في مواجهة إسرائيل، وما زال الآلاف منهم يقبعون في السجون الإسرائيلية".

وأكد الطيراوي أن "الأجهزة الأمنية وطنية، وضحت بمئات الشهداء والجرحى والأسرى، وهم الذين استجدتهم حركة "حماس" قبل الانتخابات من أجل التصويت لها، ولكن بين ليلة وضحاها أصبحوا في نظرها خائنين ويجب الانقضاض والانقلاب عليهم وقتلهم، في وقت يجب فيه أن يفهم هؤلاء قبل الجميع، أننا في السلطة الأكثر حرصاً دوماً على دم الشعب الفلسطيني ومصالحه، والأجهزة الأمنية ليست بحاجة لشهادة وطنية من أحد".

وأوضح أن ما تزعمه "حماس" غير ذلك، "يكشف عن وجود انهيار أخلاقي لدى قيادتها تريد من خلاله إخفاء جريمتها ضد السلطة الشرعية، وضد رئيسها محمود عباس، الذين حاولوا اغتياله في مؤامرة دنيئة"، مؤكداً أن "جهاز المخابرات العامة كغيره من المؤسسات الأمنية، هو مؤسسة وطنية تعمل لخدمة الشعب الفلسطيني برمته، وليس لفئة دون أخرى، أو لخدمة إسرائيل، كما يدعون".

ونوه الطيراوي إلى أن "حركة حماس، كأي تنظيم فاشي، تضخ الأكاذيب وتحاول يائسة التغطية على جرائمها"، مؤكداً أن "كل هذه الأكاذيب لن تمر على شعبنا، حيث قتلوا المناضلين وأسم وها عملية تحرير غزة الثانية، ونهبوا منازل الرئيس أبوعمار، والرئيس عباس، وأبو جهاد، وحرقوا مدرسة راهبات الوردية، ودير اللاتين، وأنزلوا العلم الفلسطيني عن المؤسسات الوطنية".

ولفت إلى أن "هذا السلوك يتشابه مع السلوك الإسرائيلي، كما أن جريمة الانقلابيين هي وصمة عار على جبينهم، لأنهم أصبحوا أداة رخيصة في أيدي قوى إقليمية"، على حد قوله، موضحاً أن "الحركة الانقلابية في غزة كانت برنامجاً حمساوياً إيرانياً مشتركاً".

الشعيبي: المؤسسة الأمنية غير متماسكة ولا تستند إلى قيادة جماعية

بدوره، قال عضو المجلس التشريعي السابق الدكتور عزمي الشعيبي، إنه "من الواضح أن ما حدث في القطاع من انقلاب عسكري على السلطة أثبت بالتجربة أن المؤسسة الأمنية كانت غير متماسكة، ولا تستند إلى قيادة جماعية، وليست لديها أية تعبئة داخلية مفيدة وواضحة، وهذا يعني أن ذلك شكّل عنصراً إضافياً إلى مجموع العناصر التي كانت أصلاً متوفرة بعد بداية الانتخابات العام ٢٠٠٦، والتي أثبتت أيضاً أن حركة "فتح" تعاني من إشكاليات جديدة تتعلق بالبنية والبرنامج والإدارة الداخلية".

وأضاف الشعيبي: إذا أردنا أن نعرف في أي المجالات أخطأت حركة "فتح"، وفي أيها أصابت، وإذا ما كانت تمتلك رؤية صائبة في بناء أجهزة أمنية غير فئوية تنطلق احتياجاتها من احتياجات الأمن الفلسطيني، فمن الطبيعي أن نعيش مع التطور التاريخي لهذه الحركة منذ بداية خروجها من لبنان ومرورها بمرحلة تآكل وتشتت في المرحلة ما بين العامين ١٩٨٢ و١٩٩٣، ونشوء السلطة الوطنية، حيث كان يجب على "فتح" أن تعيد تقييم واقعها وبناء نفسها على أساس المرحلة الجديدة، وهي مرحلة ما بعد اتفاق أوسلو، لكنها دخلت في حالة جديدة تم التركيز فيها على امتيازات الأفراد، والحصول على المكاسب، والتصاق أعداد طفيلية كبيرة من "الزلم" والجهاز الوظيفي البيروقراطي بها، وبناء إقطاعات قبلت أن تتبوأ قيادة المراكز الأمنية.

ونوه إلى أن "هذه المرحلة شهدت زيادة عددية في المحسوبين على حركة "فتح"، في ظل غياب المعايير النضالية في تقييم الأفراد، وطغيان شخصية مركزية في دور الرئيس ياسر عرفات الذي عمل بديلاً عن مؤسسات الحركة جميعها"، موضحاً أنه "بعد وفاة الرئيس عرفات، دخلت حركة "فتح" مرحلة جديدة، وهي مرحلة ضياع أو انهيار العمود الفقري المركزي بما يعرف بخيمة "فتح"، وبالتالي ضعف القيادة الفردية فيما بعد عرفات، أي أن عرفات لم يُستبدل بقائد كاريزمي قادر على كل شيء، وبالتالي ذهبوا للانتخابات تحت ضغط هذه الحالة، فكانت نتائج الانتخابات وحدها تكفي للمراجعة الجدية، ولكن هذا أيضاً لم يحصل".

وفيما يتعلق بإجراءات الرئيس منذ تشكيل لجنة التحقيق ومحاسبة بعض المسؤولين الأمنيين العسكريين، اعتبر الشعيبي أن هذا الأمر "يأتي في سياق عملية الصراع ليس أكثر، وما اتخذه ويتخذه من إجراءات في غياب رؤية وخطة واضحة للإصلاح، لا يمكن لها أن تنجح، لأنه كان يجب عليه أن يبدأ بتحديد الرؤية ومراجعة للماضي، وتحديد الخطة التفصيلية لعملية الإصلاح أولاً، ومن ثم اتخاذ الإجراءات التي تخدم هذه الخطة".

وتابع: اليوم، تتوفر فرصة حقيقية لإصلاح المؤسسة الأمنية وفق خطة كانت لفترة قريبة صعبة التطبيق، بسبب ضعف القيادة، وسيطرة مراكز النفوذ في المؤسسة الأمنية، التي كانت تحول دون عملية الإصلاح.

وقال الشعيبي: يبدو أن حركة "حماس" اكتشفت مؤخراً، أن المحاصصة في المؤسسة الأمنية غير مجدية، وأن خط التراجع الثاني هو الخط الصحيح، وهو بناء المؤسسة الأمنية بعيداً عن الولاءات السياسية، أي تحييدها وإبعادها عن أي تجاذبات سياسية، موضحاً أن "هذا الاتجاه الأصح التي كان على حركة "حماس" أن تطرحه في الأصل كجزء من الإصلاح، وليس كجزء من خطة الشراكة".

رباح: ما حدث حافز لإعادة النظر في مجمل النظام السياسي

بدوره، اعتبر عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين رمزي رباح، أن أحداث غزة وما رافقها من حسم عسكري على يد حركة "حماس" للسيطرة على المقار والأجهزة، وما أحدثه ذلك من تداعيات سياسية خطيرة وكبيرة، يجب أن تُشكل حافزاً لدى حركة "فتح" لإعادة

النظر في مجمل النظام السياسي الفلسطيني، وما يرتبط به من مؤسسات تنفيذية وتشريعية وأمنية.

وأضاف رباح: إنني أعتقد أنه من الخطأ القاتل أن يستمر الوضع الذي نشأ في قطاع غزة، أو أن يتعمق أو يتجذر، ونحن أمام أزمة كبيرة وخطيرة يجب البحث عن أسس ومعالجات وحلول للخروج منها، واعتقد أن حركة "فتح" في مقدمة القوى التي يجب عليها أن تستفيد من دروس هذا الانهيار المفاجئ والسريع للأجهزة الأمنية ولهيكلية السلطة تحت الضغط العسكري التي قامت به "حماس".

ونوه إلى أن أول الدروس المستفادة من هذا الانهيار، ضرورة أن تعيد حركة "فتح" النظر في أوضاعها الداخلية في اتجاه إعادة بنائها وترتيب أوضاعها بأساليب ديمقراطية، مضيفاً أنه "نظراً للموقع المتميز لحركة "فتح" على رأس السلطة، فمن الطبيعي أن تكون من أوائل المبادرين للتجاوب مع الجهود البناءة لإعادة بناء المؤسسة الأمنية على أسس مهنية ووطنية تراعي سيادة القانون وحفظ النظام العام بعيداً عن الاستفراد أو الهيمنة الفئوية أو المحاصصة، وبعيداً عن الفئوية والفصائلية أو سياسة المحاصصة والتقاسم، كما جرى مع حركة "حماس"، وهذا يحتاج لقرار سياسي وطني فلسطيني يكون حصيلة إجماع لمواقف جميع القوى والتيارات الفلسطينية".

وفيما يتعلق بمكامن الخطأ والإصابة، وإن كانت حركة "فتح" امتلكت رؤية صائبة لبناء أجهزة أمنية غير فئوية، قال رباح: إن الدروس المستخلصة من كل ما جرى في قطاع غزة هي وجوب عدم العودة إلى صيغة البنية القديمة للأجهزة الأمنية التي كانت تعاني من ثغرات واسعة في بنيتها وقيادتها والدور المنوط بها، كما أن البديل ليس ما تقوم به "حماس" من سيطرة مليشياتها وتشكيلاتها العسكرية على المؤسسة الأمنية الفلسطينية، منوهاً إلى أن "هناك أصواتاً في أوساط قيادية في حركة "فتح" تتحدث عن ذلك، وتدعو إلى هذه المراجعة، وهذا مؤشر إيجابي يجب أن يتحول إلى قرار وطني يتفق عليه في إطار الحوار الشامل لمعالجة الأزمة العميقة التي يعيشها الشعب الفلسطيني".

ولفت إلى أن ما يقوم به الرئيس من إجراءات في محاسبة بعض المسؤولين الأمنيين والعسكريين، ومع تسليمه تقرير لجنة التحقيق، يجب أن يصبح "إجراءات فعالة وشاملة لكل مظاهر الخلل والفساد وسوء الإدارة التي حكمت عمل مؤسسات السلطة، بما فيها المؤسسة الأمنية، وذلك في إطار مراجعة عميقة من دون أن يلغي ذلك للحظة واحدة التصدي لما قامت به حركة "حماس" من عمل مرفوض ومدان".

وأكد رباح أن "أية معالجة وطنية يجب أن تنطلق من بناء مؤسسة وطنية واحدة وموحدة في الضفة والقطاع، ولا يمكن أن نفصل أو نجزئ أو نقسم المؤسسات، وبالأحرى الأجهزة الأمنية"، مشدداً في الوقت نفسه على "ضرورة إعادة إصلاح مؤسسات الضفة الغربية بصورة جذرية وشاملة".

وأضاف: أما مليشيات الأمر الواقع في القطاع، التي هي خارج الأجهزة، ولا صفة قانونية لها، فهي بالتأكيد تحتاج إلى معالجة رئيسية من خلال إعادة المقار والعتاد الذي جرى الاستيلاء عليه من قبل "حماس" إلى السلطة الشرعية، معتبراً ذلك في حال حصوله، "خطوة على طريق إعادة بناء الأجهزة الأمنية باعتبارها أجهزة أمنية مسؤولة عن تنفيذ القانون وتطبيقه، وليست أداة للاستخدام السياسي بيد هذا الفريق أو ذاك".

البطش: الحل يكمن في المصالحة الوطنية من خلال الحوار

وفي السياق ذاته، عقب القيادي في حركة الجهاد الإسلامي خالد البطش، على انهيار المؤسسة الأمنية في غزة، وما إذا كان ذلك يشكل حافزاً لحركة "فتح" لإعادة تقييم أدائها على هذا الصعيد، قائلاً: أولاً، نحن نريد مؤسسة أمنية تُبنى على أساس وطني فلسطيني، وتخدم المشروع الوطني، وتحفظ أمن المواطن وتحرص على سلامته، وبالتالي ما نراه الآن من صيغ أمنية مختلفة هو ناتج عن الانقسام السياسي الذي يعانيه الشعب الفلسطيني نتيجة الخلاف السياسي بين "فتح" و"حماس".

وأضاف البطش: لذلك، فالحل يكمن في المصالحة الوطنية من خلال حوار وطني جاد ينهي جميع أشكال الخلافات، ويعيد اللحمة الوطنية على أسس صحيحة تقود إلى إنهاء الاحتلال وبناء دولة مستقلة.

وأشار إلى أن المؤسسة الأمنية السابقة، أخطأت أولاً بحق نفسها، وثانياً بحق المواطنين، وذلك عندما أعلنت أنها في صراع مع المقاومة، وأنها أخذت على عاتقها إحباط عمليات المقاومة ضد إسرائيل، واعتقال المجاهدين والمناضلين، وأخطأت أيضاً عندما سمحت لنفسها بأن تتحول من دورها الأساسي وهو أمن المواطن، إلى شريكه في رأس المال الاقتصادي والتجاري، وأخطأت كذلك عندما تخلت عن وظيفتها الأساسية، وهي توفير الأمن والأمان وحماية الشعب من العدوان الإسرائيلي لتصبح أداة تسلط وقمع على المواطن.

جبر: الخلل في "فتح" وما حدث لم يشكل حافزاً للمراجعة

في المقابل، قال العميد توفيق جبر، رئيس المجلس الأعلى للشرطة، المعين من قبل حكومة إسماعيل هنية المقالة: إن نتائج الصراعات الأخيرة والأحداث السريعة الساخنة التي ألمت بواقع الفلسطينيين الداخلي، وما نتج عن ذلك من تدهور سريع ومفاجئ للمؤسسة الأمنية والعسكرية والشرطية، يضعنا أمام استقراء واضح ودقيق يفيد بأن الخلل لم يكن في التركيبة الوظيفية للأمن العام، بل كان في إطار حركة "فتح"، التي لم تستطع من خلال بعض المسميات التي اغتصبت قرار الحركة، وأبعدت كل الشرفاء والمخلصين وأصحاب الخبرة الطويلة ومجالسها، سواء الثوري أم اللجنة المركزية ومكاتبها الحركية، عن المشاركة الفعالة والمؤثرة.

وأضاف جبر: كان يجب على "فتح" أن تقف بجدية أمام بعض المحطات التاريخية التي أفضت إلى حالة الوهن والضعف، وقال: بتقديري، إن هذه اللحظة لم تشكل أي حافز لحركة "فتح" لمراجعة وتقييم مسيرة المؤسسة الأمنية، بل على العكس تماماً ما زلنا نتدهور في خطابنا الداخلي، ونرتجل بعض الثقافات عبر الفضائيات، ولم تستطع هذه الصدمة أن تنظم أو تنقي وضعنا الداخلي من الشوائب ومراكز القوى كافة، كما لا توجد لدينا حتى هذه اللحظة قراءة سياسية أمينة للمخاطر القادمة التي تحدق بقضيتنا الفلسطينية، وما التصريحات الأخيرة التي تروج أن قطاع غزة قطاع مستعص أو تُبذر فيه نواه القاعدة وما شابه ذلك إلا بمثابة حكمٍ بالإعدام على مليون ونصف المليون فلسطيني في قطاع غزة.

ونوه إلى أن "طريقة بناء الأجهزة الأمنية، كانت تعتمد بنسبة ٩٠٪ على أجنداتنا الداخلية التي تتمحور حول تصفية حسابات، والتغلب على الآخرين خدمة للمصالح الشخصية، ولإثبات سياسة النفوذ ومراكز القوى، ولم تُعتمد سياسة الاعتدال والعدل اتجاه أبنائنا الذين أبعدت المسافات بيننا وبينهم، فأصبح القائد في واد والجنود في واد آخر يغرقون في آلامهم، ودكتاتورية مسؤوليهم، وهذا أحد أهم الأسباب التي أسقطت من خلالها المؤسسة الأمنية".

وقال جبر: قبل أن نحاسب الضباط في المفاصل، علينا أن نحاسب قياداتهم السياسية، وبرأيي أن الذي يتحمل هذه الهزيمة هو الإطار السياسي الذي لم يرتق بواقعه، ولم يتواصل مع مفاصل الأجهزة الأمنية، بل اعتمَد سياسة الفردية في محاربة حركة "حماس" فقط، وأسقط من أجندته الوطنية العملاء ومخاطر الإسرائيليين، كما أن أي إجراءات عقابية تتخذ، لا تشكل أي شيء، ولن تعيد الصواب والجدية لروح المؤسسة الأمنية كما يجب أن تكون عليها.

حلّت "الوقائي" .. وشكلت جهازاً أمنياً بديلاً

"حماس" والأمن في غزة ... رؤية لبناء المؤسسة الأمنية تتراوح بين التخبط وردة الفعل

غزة- خاص بـ "آفاق برلمانية":

أصبح لا يخفى على أحد، سواء من المقيمين في غزة، أم المراقبين لأوضاعها من الخارج، أن الأمن في القطاع بات مرهوناً بين الفعل ورد الفعل، بين حكومة شكلها الرئيس بموجب مرسوم رئاسي، ومارست مهام عملها من دون أن تحظى بثقة المجلس التشريعي، وبين حكومة مُقالة بموجب مرسوم رئاسي آخر.

ففي الوقت الذي يُطالب فيه الرئيس محمود عباس، ورئيس وزرائه سلام فياض، منتسبي الأجهزة الأمنية والشرطية كافة في قطاع غزة بعدم الالتزام بأي قرارات صادرة عن حكومة إسماعيل هنية المُقالة، لاسيما تلك المتعلقة بوجوب الالتحاق بأماكن عملهم، مقابل التزام حكومة فياض لهم بدفع رواتبهم كاملة، تخرج حكومة هنية بوزارة داخليتها بقرارات عدة، أولها الإعلان عن حل جهاز الأمن الوقائي، وتشكيل جهاز أمني بديل يضم جميع القادة والضباط والأفراد الراغبين في العودة للعمل، وثانيها إصدار تهديد للضباط غير الراغبين بالعودة للعمل بمعاقبتهم حسب القانون، وإمهالهم حتى العشرين من تموز الماضي لتسليم العُهد التي بحوزتهم، سواء أكانت أسلحة، أم سيارات، أم ملفات.

وبالتزامن مع هذه الإجراءات، يطرح سؤال عما إذا كانت حركة "حماس" تمتلك رؤية لإعادة بناء المؤسسة الأمنية على أسس وطنية صحيحة أم لا، وإن كانت هذه المؤسسة موحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإن كانت ترى ضرورة "تقاسمها" مع حركة "فتح"، وماهية دورها ووظائفها ومواصفاتها وعدد أفرادها وصلاحياتها، والعلاقة فيما بينها في غزة، ومع مثيلتها في الضفة.

القيادي في حركة "حماس" محمود الزهار، قال "نحن لسنا بحاجة لجهاز الأمن الوقائي". فإذن، ما هو جهاز الأمن المطلوب تشكيله؟ هل هو "أمن ميليشيات" كما هو عليه الحال الآن، أم أن المطلوب أمن سلطة ومؤسسة تكون مرجعيتها السلطة والقضاء والنيابة؟ وهل الأمن موجود حالياً في غزة، أم أنه مفروض بقوة السلاح، ومن هي مرجعية "القسام" و"التنفيذية"، وهل ما يجري من اعتقالات، ينفذ وفق أسس قانونية، أم أن هذه الفترة من التخبط تذكرنا بالعام ١٩٩٦ وما بعده، حين كانت "فتح" بمؤسستها الأمنية تتخبط وتعتقل ما تشاء دون سند قانوني؟!

هناك اتهام من المستشار عيسى أبو شرار، رئيس مجلس القضاء الأعلى، لحركة "حماس" بأنها عملت على القضاء على السلطة القضائية، وأنها أخضعت المؤسستين الأمنية والقضائية لميليشياتها، وبالتالي تدمير استقلالية القضاء.

أمن داخلي وخارجي

وفي هذا السياق، قال القيادي في "حماس"، نائب رئيس كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية الدكتور يحيى موسى، "فيما يتعلق برؤية "حماس" لإعادة بناء المؤسسة الأمنية، يمكن القول إن الحركة تقدمت بعد الأحداث التي وقعت في غزة، بورقة عمل حول هذا الموضوع إلى الجانب المصري، تتعلق بتقسيم الأمن الفلسطيني إلى أمنين، داخلي وخارجي".

وأضاف موسى أن المؤسسة الأمنية الداخلية يجب أن تبنى على أساس "دمج كل المؤسسات التي لها علاقة بوزارة الداخلية، سواء المحسوبة منها على حركة "فتح" مثل جهاز الأمن الوقائي، أم المحسوبة على حركة "حماس" مثل القوة التنفيذية، في مؤسسة الشرطة، على أن يعاد بناء هذه المؤسسة الشرطية في هياكل وظيفية وبتقسيمات إدارية، بحيث تكون مؤسسات ذات إمكانيات عالية، ومزودة بأحدث التقنيات والمعدات اللازمة، وهذه المؤسسة تختص بكل ما له علاقة بتوفير الأمن الداخلي للمواطن وممتلكاته، سواء الحياتية أم ما يتعلق بالقضاء على آفة المخدرات أم الخلافات على الأراضي، ولا يجوز لها أن تتدخل بقضايا الأمن أو قضايا خارجية، كما أنها تكون مسؤولة عن جميع المعابر".

وتابع: أما فيما يتعلق بالأمن الخارجي، فتوكل هذه المهمة للأمن الوطني، وهذا يتفرع عنه كل ما يتعلق بأمن السفارات والأفراد بالخارج، ومهمته واضحة، وهي حماية الوطن والمواطن من أي اختراقات خارجية، وليست له علاقة مباشرة بالمواطن في الداخل، كما أن جزءاً منه يكون في مواقع متقدمة لمواجهة وصد العدوان الإسرائيلي أثناء الاجتياحات والتوغلات، وهذا التصور هو تصور مبدأي في خطوط عريضة، يمكن أن يتم تفصيلها في إطار الحوار الوطني بما يخدم المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني.

وحول ما أعلنته حركة "حماس" بشأن تشكيل جهاز أمني جديد يحل مكان الأجهزة الأمنية السابقة، ذكر موسى أن "أية مؤسسة أمنية تشكلها حركة "حماس"، تكون مفتوحة لكل أبناء الشعب الفلسطيني، وغير مقبول أن يكون الالتحاق بها على

أساس حزبي أو جهوي أو عائلي، كما أنه غير مقبول لأي أشخاص متورطين في قضايا مخلة بالشرف أو الفساد أن ينضموا لهذه المؤسسة، ودون ذلك مسموح لكافة الضباط والأفراد والقادة الأمنيين والمواطنين الراغبين في الانضمام إلى هذه المؤسسة، وأن يكونوا فاعلين فيها، لأنها ستكون قادرة على استيعاب الطاقات كافة".

وبيّن موسى أن "هذه المؤسسة سيكون عملها مختلفاً تماماً عن عمل المؤسسة الشرطية؛ أي حماية الوطن والمواطن وممتلكاتهما وتوفير الأمن لهما"، منوهاً إلى أنها ستكون ملتزمة بالقانون، وجميع أفرادها يعملون على حفظ القانون وحمايته، لأنه لا أحد فوق القانون.

وفي رده على سؤال حول ما إذا كان تخبط القوة التنفيذية وكتائب القسام في عملهما الأمني اليوم، من حيث اعتقال المواطنين والتحقيق معهم، الذي أسفر عنه مقتل اثنين من المواطنين أثناء التحقيق معهما (فضل دَهمَش ووليد أبو ضلفة) يشبه حالة التخبط الأمني التي عاشتها الأجهزة الأمنية خلال الأعوام ما بين ٩٥ و٩٨، وإن كانت حركة "حماس" تعطي "التنفيذية" و"الكتائب" هامشاً ومساحة من الخطأ أم لا، قال موسى: بالتأكيد يكون هناك لكل جهاز أمني جديد مساحة من الخطأ والتخبط في عمله، وهذا ما يحدث في كل أجهزة الأمن في العالم، ولكن دورنا في حركة "حماس" كمؤسسة سياسية، والمجلس التشريعي كمؤسسة تشريعية، أن نقلص قدر الإمكان من مساحة الخطأ، وأن لا نسكت على أي خطأ يحدث مهما كان حجمه، ولكن إذا أردنا الحديث عن قضيتي دَهمَش وأبو ضلفة، فيمكن القول إنهما مختلفتان تماماً، ووفاتهما مرتبطة بحالة مرضية أدت إلى موتهما.

وأشار إلى أن "حالة الأمن المفروضة في المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة الآن، تبقى في إطارها الطبيعي، حيث أن هناك هامشاً محدوداً لوقوع الجريمة، كما هو الحال في جميع المجتمعات في العالم، التي توجد فيها جريمة منظمة وجريمة عادية"، موضحاً أن "ما كان موجوداً قبل الخامس عشر من حزيران، هو جريمة منظمة وفلتان أمني منظم تقوم به حفنة من الفاسدين المفسدين، الذين لا يروق لهم أن يروا المواطن يعيش بأمن وأمان، أما ما يسمى بالجريمة العادية فهي كانت وما زالت موجودة حتى الآن، وإن انخفضت بشكل كبير جداً لوجود ملاحقة دائمة وسريعة لها، ولكن دون وجود بيئة خصبة لها كانت توفرها الأجهزة الأمنية كما كان في السابق".

سيادة القانون واستقلالية القضاء

وفيما يتعلق باتهام رئيس مجلس القضاء الأعلى لحركة "حماس" بأنها أجهزت على استقلالية السلطة القضائية، قال: هذا الاتهام مردود على أصحابه، فحركة "حماس" نادت وما زالت بسيادة القانون، واستقلال القضاء، واستتباب الأمن، وحفظ النظام، ومن عطل القضاء هو من ترك النيابة العامة وهرب إلى رام الله، ومن طالب القضاة والعاملين في السلك القضائي بعدم التوجه إلى أماكن أعمالهم في المحاكم المختصة، في الوقت الذي كان فيه المجتمع الفلسطيني بأمس الحاجة لهذا القضاء.

وأضاف موسى: لو عدنا إلى الوراء قليلاً، لوجدنا أن المؤسسة القضائية لم تكن مؤسسة نزيهة بالشكل المطلوب، حيث كان يتحكم فيها وفي قرارات المحاكم، من عيّن هؤلاء القضاة الذين كان معظمهم من لون حزبي واحد هو حركة "فتح"، وبالتالي لم يكن القضاء في يوم من الأيام قضاءً مستقلاً أو مهنياً، وما أعلنت عنه القوة التنفيذية في الحادي والعشرين من تموز الماضي على لسان الناطق باسمها إسلام شهوان، عن تشكيل لجنة قانونية وشرعية للبت في القضايا التي تُطرح على القوة التنفيذية، جاء نتيجة الحاجة الماسة والملحة في ظل تغيب وكلاء النيابة عن عملهم، ورفض التعاطي مع القضايا والملفات التي تهم المواطن بأوامر من رام الله.

تآمر قضائي!

من جانبه، قال شهوان: في الوقت الذي نؤكد فيه عن عدم وجود أي اعتقال سياسي لدينا، نعلن عن تشكيل لجنة قانونية وشرعية للبت في القضايا كافة التي تطرح علينا كقوة تنفيذية، في ظل تغيب

وكلاء النيابة عن عملهم، ورفضهم التعاطي مع أي من القضايا والملفات التي تهم المواطن بأوامر من رام الله، وذلك في وقت نتلقى فيه يومياً أكثر من ٥٠ شكوى، ولكننا لن نقف مكتوفي الأيدي، ولن نسمح لأحد بأخذ القانون بيده.

واتهم شهوان رئيس المحكمة العليا، رئيس مجلس القضاء الأعلى، عيسى أبو شرار، بأنه "من أصدر قراراً من رام الله، يقضي بمنع دوام وكلاء النيابة في غزة، ومنع التعامل مع قضايا المواطنين"، معتبراً ذلك بمثابة "تآمر من قبل القضاء الذي يدعي الاستقلالية".

وحول طبيعة اللجنة القانونية، وشخوصها، وعدد أفرادها، وعملها، لفت إلى أنها "مكونة من الرائد أمين نوفل الذي يترأسها، والذي كان يعمل أصلاً في القضاء العسكري، ولديه من الخبرة ما يكفي، وكذلك من شخص شرعي، ومن ومدير سجن غزة المركزي أبو العبد حميد، وهذه اللجنة اجتمعت قبل أسبوعين ووضعت أمامها العديد من الملفات والشكاوى التي ستعمل على دراستها والبت فيها".

ونفى شهوان الاتهامات الموجهة للقوة التنفيذية بأنها تمارس الاعتقال السياسي، وأكد أنها لم تعتقل أي شخص على أساس انتمائه السياسي، سواء من حركة "فتح" أم من غيرها، قائلاً: لم نقم باعتقال أحد بسبب انتمائه السياسي، ونحن جهاز يتمتع بالشفافية، وقمنا بالإقرار بحدوث بعض التجاوزات التي قامت بها "التنفيذية"، كما قمنا بعدة خطوات واضحة في هذا المجال، حيث اعتقلنا بعض الأشخاص من "التنفيذية" ممن خالفوا القانون.

بناء المؤسسة الأمنية موضوع وطني عام

وفي هذا السياق، قال عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جميل مزهر، "إن أمر إعادة بناء هيكلية المؤسسة الأمنية على أسس وطنية ليس منوطاً بحركة "حماس" بالدرجة الأولى وحدها، بل هذا الأمر موضوع وطني عام، وسبق أن اتفق عليه في وثيقة الوفاق الوطني، وبالتالي إعادة هيكلتها وبنائها من جديد، تحتاج إلى الكل الوطني الفلسطيني، وأن تتراجع حركة "حماس" عن نتائج الحسم العسكري حتى تتهيأ الأجواء الإيجابية من أجل عودة الجميع إلى طاولة الحوار الوطني لمعالجة كل القضايا التي تخص الشعب الفلسطيني، ومن أهمها إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، أي وضع أشخاص مشهود لهم بالنزاهة والاستقامة والمهنية".

وأضاف مزهر: كما أن ذلك يحتاج إلى معالجة القضايا كافة التي تتناول إعادة بناء المنظمة على أسس ديمقراطية، وتشكيل حكومة انتقالية تُعيد للوطن وحدته، وأيضاً بناء مؤسسات السلطة بما فيها الجهاز القضائي.

تقويض الحياة الديمقراطية

ونوه إلى أن ما يجري الآن في قطاع غزة "هو انتهاك فاضح وواضح، وتجاوز للقانون والقضاء، لأن هناك العديد من الإجراءات تجري بمعزل عن النيابة العامة والقضاء، الأمر الذي يقوض الحياة الديمقراطية، وبالتالي مطلوب من حركة "حماس" أن تتراجع عن كل الإجراءات، وأن تحتكم للنظام والقانون في كل الإجراءات التي تمارسها بحق المواطنين على قاعدة الحفاظ على الحريات العامة والتعددية السياسية وحرية الرأي والتعبير".

وأكد أن هناك "تخبطات في عمل جهاز القوة التنفيذية التابع لحكومة الأمر الواقع، وهذه التخبطات لا تخدم القضية الفلسطينية، ولا تخدم القانون والنظام والقضاء التي لطالما نادت به حركة "حماس" وكل القوى الفاعلة على الساحة الفلسطينية".

وقال: لا نستطيع أن نحكم بهذه العُجالة على الواقع الأمني في غزة، ونحتاج إلى مزيد من الوقت حتى نعرف إن كان هناك أمن مفروض بقوة السلاح، أم أنه تم القضاء بالفعل على الفلتان الأمني، وفوضى السلاح، منوها إلى أنه "في الوقت نفسه لا يمكن عزل الأمن الاجتماعي عن الأمن السياسي أو عن الأمن الاقتصادي، لأن هناك العديد من العناصر يجب أن تتوفر حتى يتكامل مفهوم توفر الأمن للمواطن".

تكريس الفئوية في الجانب الأمني

بدوره، قال وليد العوض، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني: بتقديري أن الحديث عن إعادة بناء الأجهزة الأمنية بعد الانهيار الذي حصل للمؤسسة الأمنية نتيجة الحسم العسكري التي أقدمت عليه حركة "حماس" في غزة، يجب أن لا ينطلق من المفهوم الفئوي ذاته الذي كان في السابق وجرى الاعتراض عليه من مختلف الفصائل الفلسطينية.

وأضاف العوض أنه "من المؤسف أن حركة "حماس"، ومنذ دخلت في النظام السياسي الفلسطيني ونجحت في الانتخابات، عملت على تكريس هذا المفهوم، لاسيما في الجانب الأمني، وهذا ما تبين من خلال إصرارها على تشكيل القوة التنفيذية الخاصة بها، ومن ثم تشكيل جهاز أمني، وبعده تشكيل لجنة قانونية وشرعية أيضاً، وهذا معناه أن الرؤية التي تمتلكها حركة "حماس" في هذا الإطار، تتدرج تحت المفهوم الفئوي ذاته، وهذا لا يؤهلها لكي تتولى هي منفردة مسؤولية بناء هذه الأجهزة".

وتابع: نحن في الحزب نعتبر أن المؤسسة الأمنية الفلسطينية هي الوريث الشرعي لقوات الثورة الفلسطينية والمؤسسة العسكرية، ولا يجوز امتهانها وإهانتها بالطريقة التي حصلت، وبتقديرنا أن عقيدة القتال التي تسود لدى أبناء الأمن الوطني لم تكن يوماً موجهة للداخل الفلسطيني، ولذلك فقد نأى غالبيتهم بأنفسهم عن المشاركة في هذا الاقتتال المؤسف، منوها إلى أن إعادة بناء المؤسستين الأمنية والعسكرية، يجب أن يتم وفق مواد قانون الخدمة العسكرية التي تنص على أن تكون الأجهزة الأمنية مهنية بعيدة عن الحزبية بغض النظر عن الفصيل الذي يكون له الأغلبية؛ سواء في البرلمان أم الحكومة.

وفيما يتعلق بالأمن الشخصي المتعلق بالمواطن، قال العوض: بتقديرنا، حتى الآن، الأمن غير موجود، وهناك العديد من الممارسات والانتهاكات والاعتقالات والاستدعاءات التي تتم دون أي سند قانوني، ما يجعل من القوى التي تنفذ هذه الحملات محل تساؤل لدى المواطنين، لافتاً إلى أن "مثل هذه الممارسات لا تحدث في قطاع غزة بعد الانقلاب فحسب، بل وتحدث كذلك في محافظات الضفة الغربية، سواء من قبل مجموعات مسلحة، أم من قبل الأمن الوطني، غير المسؤول عن الأمن الداخلي الذي هو مسؤولية الشرطة فقط".

ونوه إلى أن بناء المؤسسة الأمنية يتطلب أولاً وقبل كل شيء، تراجع "حماس" عن الإجراءات كافة التي نتجت عن الحسم العسكري، وإعادة المؤسسات كافة للسلطة الشرعية، قائلاً إن هذا "ربما يشكل مدخلاً للحوار الوطني، ومن ثم الاتفاق على آليات بناء المؤسسة الأمنية من خلال الاستعانة بخبراء عسكريين فلسطينيين ممن ليست لهم دمغة فئوية، وهؤلاء كُثر، وبخاصة ممن أحيلوا على التقاعد خلال السنوات الثلاث الماضية، وهم قادرون على ذلك".

ولفت إلى أنه "بتدمير وانهيار المؤسسة الأمنية والسلطة القضائية وتعطيل المجلس التشريعي، التي تعتبر أهم ركائز المشروع الوطني الفلسطيني، يصبح المشروع الوطني في مهب الرياح، وبالتالي لا يمكن الحديث عن ثوابت ومشروع وطني ليس له أي ركائز على أرض الواقع".

إعادة بناء المؤسسة الأمنية عبر الحوار

من جانبه، قال الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية في حكومة هنية المقالة المهندس إيهاب الغصين، "فيما يتعلق بالأمن الموجود في قطاع غزة من حيث كونه حقيقياً أم مفروضاً بالقوة، فهو أمن حقيقي يشاهده ويشعر به المواطن العادي الذي كان حتى منتصف شهر حزيران الماضي يعاني من حالة فلتان أمني مستشرية، والآن يعيش جميع الناس وهم مطمئنون على أنفسهم وعلى ممتلكاتهم، باستثناء المجرمين وقاطعي الطرق والقتلة الذين يحيكون المؤامرات والدسائس، وهم في كل الأوقات سيكونون بكل تأكيد محط أنظارنا للضرب عليهم بيد من حديد، حتى يعودوا إلى رشدهم، ويصبحوا مواطنين صالحين في المجتمع، بدلاً من أن يكونوا عالة ونقمة عليه".

وحول ما إذا كانت حركة "حماس" تمتلك الرؤية لإعادة بناء المؤسسة الأمنية على أسس وطنية، أشار الغصين إلى أن الأساس في ذلك هو دعوة هنية إلى استمرار موضوع الحوار لإعادة بناء المؤسسة الأمنية وتشكيلها على أسس وطنية تضم متخصصين في هذا المجال، موضحاً أن حكومة هنية "لا تريد أن تنفرد بنفسها في بناء مثل هذه المؤسسة الأمنية، وهذا ما هو واضح من خلال دعوتها جميع الأطراف، وبخاصة حركة "فتح"، إلى الحوار على أسس وطنية بعيدة عن الأجندات الخارجية".

وبين أن "ما عكفت عليه وزارة الداخلية لتشكيل جهاز أمني استخباراتي جديد في غزة، مهمته جمع المعلومات وتوثيقها، ودعوة منتسبي الأجهزة الأمنية والشرطية كافة إلى التسجيل فيه لإغنائه بالخبرات، هو أكبر دليل على نية الحكومة إعادة بناء مؤسسة أمنية قادرة على فرض الأمن والأمان بقوة القانون، لأن الشعب الفلسطيني أصبح في غير حاجة لأجهزة أمنية كثيرة طالما أثقلت كاهله، وأرقت مضاجعه، مثل جهاز الأمن الوقائي الذي جرى حله مؤخراً".

وفي رده على سؤال حول اتهام حركة "حماس" بمحاولة الإجهاز على استقلالية السلطة القضائية، قال الغصين: إن حكومة هنية وحركة "حماس" بقياداتها، طالبت منذ اليوم الأول للحسم العسكري في غزة النائب العام بالاستمرار في عمله، كما طالبت القضاة بذلك أيضاً، لكن للأسف الشديد لا أحد يعلم لماذا هرب النائب العام من غزة إلى رام الله تاركاً خلفه فراغاً قضائياً وقانونياً أدى إلى شلل المؤسسة القضائية التي كان يجب أن تكون بمنأى عن كل هذه التجاذبات، حتى يتم التأكيد على أن السلطة القضائية سلطة مستقلة بذاتها.

عندما يتغلب "التوافق" على الدستور

"فتح" استفادت من سيطرة "حماس" على القطاع ومفاتيح النظام السياسي باتت بيد الرئيس

كتب حسام عز الدين:

حسب التصريحات الصادرة عن قياديين في حركة "حماس"، فإنهم لا يسعون للسيطرة على قطاع غزة، أو إنشاء "إمارة إسلامية" فيه، وأن أيديهم ممدودة لحركة "فتح" لاستئناف الحوار انطلاقاً مما وصلت إليه الأمور هناك، وبالمقابل لا ترى حركة "فتح" أن مضمون هذه التصريحات يعكس الحقيقة، بل وتواصل التأكيد على أن "حماس" كانت تعد للسيطرة على قطاع غزة منذ فترة طويلة.

ولذلك، ترفض حركة "فتح" مجرد الحديث عن إمكانية استئناف الحوار مع "حماس"، لدرجة أن بعض المراقبين السياسيين يرون أن "فتح" ربما استفادت مما قامت به "حماس" في غزة أكثر من "حماس" نفسها.

ويستند هؤلاء في رؤيتهم هذه، إلى أن حركة "فتح" عانت الكثير على مستويات عدة، منذ اليوم الأول لخسارتها في الانتخابات التشريعية، وإن لم تظهر ذلك بشكل علني، لذلك رأت في ما وصفته بـ "انقلاب حماس" فرصة لتقوم بما يحلو لها متخذة من "الانقلاب" مبرراً لذلك.

وبرأي المحلل السياسي هاني المصري، فإن هناك من استفاد مما قامت به حركة "حماس" في قطاع غزة، "ولكن ليست بالضرورة حركة "فتح"، باعتبار أن الأخيرة لا تزال تعمل على إصلاح نفسها".

وقال المصري "ما قامت به حركة حماس في غزة أعطى مبرراً للرئيس محمود عباس للقيام بإجراءات، قد يكون تردد في السابق في اتخاذها، وبالتالي أصبح الآن أكثر حرية في تنفيذ أي شيء اعتادت حركة "حماس" على معارضته".

وكادت حركة "حماس"، وبخاصة عقب اتفاق مكة، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، أن تحدث شرخاً في الموقف الدولي، وهو ما عبر عنه الانقسام الذي نشأ في أوساط الاتحاد الأوروبي بشأن الاعتراف والتعامل السياسي على الأقل مع حكومة الوحدة الوطنية التي ترأستها "حماس".

وشكل اتفاق مكة، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، بمشاركة حركة "حماس"، منظومة ربما كان من شأنها أن تحد من توجهات السلطة الوطنية التفاوضية، غير أن البعض يعتقد أن ما جرى في غزة منح السلطة الوطنية الحرية في التفاوض مع من تشاء وكيفما تشاء.

وقال المصري "ما قامت به حركة "حماس" حرر السلطة الوطنية لكي تعمل ما لم يكن ممكناً أن تقوم به في ظل حكومة الوحدة الوطنية، وهذا ليس بالضرورة أن يكون مفيداً للقضية الفلسطينية؛ لأن هذه الحرية قد تقود إلى مزيد من التنازلات، باعتبار أن كل ما جرى يتأثر بالعامل الدولي".

في المقابل، يعد غياب المجلس التشريعي وإصابته بالشلل التام، من أخطر ما يعانيه النظام السياسي على مستوى السلطة الفلسطينية، باعتبار أن المجلس، بما يمثله من أداة رقابية على السلطة التنفيذية، بات مغيباً.

وقالت النائب حنان عشراوي، أثناء خروجها من قاعة المجلس التشريعي، حينما أخفق في عقد جلسة لبحث الثقة في حكومة سلام فياض العادية، "يجب أن ينعقد المجلس، وهناك خطورة حقيقية على الحياة الديمقراطية إذا بقي المجلس التشريعي مشلولاً".

وباتت صورة النظام السياسي الفلسطيني الآن، عقب سيطرة "حماس" على قطاع غزة، كما يلي:

- يتمتع رئيس السلطة الوطنية محمود عباس بصلاحيات واسعة، منها على وجه الخصوص صلاحيات تشريعية، بحيث أصبح "مصدر" السلطة التشريعية الوحيد.
- تفاقم حالة الشلل التي يعيشها المجلس التشريعي، ما يبعده عن القيام بدوره الرقابي على أداء السلطة التنفيذية.
- مستقبل غامض للمجلس التشريعي حتى انتهاء ولايته بعد ثلاث سنوات، كما يسود الغموض مصير حكومة تسيير الأعمال، في حين تبرز دعوات لانتخابات مبكرة.
- أصبحت هناك حكومتان لتسيير الأعمال تدعي كل منهما أنها شرعية، واحدة في قطاع غزة تستند إلى أغلبية برلمانية رهينة سجون الاحتلال، ولا تملك بيدها أي شيء، ولا اعتراف دولي، وأخرى تستند إلى القانون الأساسي وتمتلك المال.
- على الرغم من أن الجميع يبدي حرصاً على عدم الفصل ما بين قطاع غزة والضفة الغربية، فإن الحقيقة أن قطاع غزة أصبح تحت سيطرة أجهزة تعتبرها الرئاسة الفلسطينية غير شرعية، فيما لا تعترف هذه الأجهزة بشرعية إدارة السلطة في الضفة الغربية.
- مصير النظام السياسي الفلسطيني بات حكراً على ما تقوم به حركتا "فتح" و"حماس"، في حين تقف الفصائل الفلسطينية الأخرى موقف المتفرج، أو المنتقد أحياناً، ولا توجد بيدها حيلة.
- الجميع يقول إنه يلتزم بالقانون الأساسي الفلسطيني، غير أن كلاً من الطرفين المتناحرين في "فتح" و"حماس" يفسر القانون حسب رؤيته السياسية، من دون اللجوء إلى جهة دستورية للبت فيما هو قانوني أو غير قانوني.

وتؤكد محكمة العدل العليا، التي تسد محل المحكمة الدستورية، أنه لم يصلها لغاية الآن أية شكوى، لا من السلطة التنفيذية ولا المجلس التشريعي، للنظر في أي من الخلافات الناشئة بين حركة "حماس" التي تشكل الغالبية العظمى في المجلس التشريعي، ولا تعترف بالكثير من الإجراءات التي اتخذها الرئيس محمود عباس بشأن الحكومة عقب سيطرة "حماس" على غزة، وبين حركة "فتح" التي تؤكد أن الإجراءات التي اتخذها الرئيس إنما هي إجراءات قانونية وتمت وفق القانون الأساسي.

وتعتبر المحكمة الدستورية، "المحكمة العليا"، هي الجهة القانونية الرسمية التي تبت في الخلافات الدستورية التي تنشأ ما بين السلطات الثلاث، مثلما جرى في القضية التي رفعتها كتلة "فتح" البرلمانية ضد قرار اتخذه المجلس التشريعي بأغلبيته الحمساوية بإلغاء قرارات كانت صدرت عن المجلس التشريعي السابق.

وفي ظل الخلافات الدائرة، حول أي من الحكومتين يمكن اعتبارها شرعية، سواء حكومة فياض التي كلفت من رئيس السلطة الوطنية بإنفاذ حالة الطوارئ، ومن ثم أصبحت حكومة تسيير أعمال، أم حكومة هنية التي تقول حركة "حماس" إنها هي الشرعية استناداً إلى القانون الأساسي، تقف المحكمة العليا موقف المحايد، فيما يؤكد رئيس المحكمة عيسى أبو شرار أن المحكمة لم تتلق أية شكوى من أي طرف بشأن هذه الخلافات كي تبت فيها، "وبالتالي فالمحكمة لا تعطي رأياً طالما لم تكن هناك أية قضية مرفوعة لها".

وقال أبو شرار "لم يتقدم لنا أي طرف بأية شكوى دستورية".

ومهما كانت حقيقة أو قانونية ما يدعيه كل طرف، "حماس" أو "فتح"، حول شرعية حكومته المسماة "حكومة تسيير الأعمال"، فإن الحقيقة أنه باتت لدينا حكومتان، واحدة بقيادة هنية تسيطر على قطاع غزة، والثانية بقيادة فياض تسيطر على الضفة الغربية، وتحاول تقديم خدمات معينة، وتحديداً بشأن صرف الرواتب في القطاع كما هو الحال في الضفة.

وفي ظل هذا الخلاف، الذي انعكس كحالة شلل تام على المجلس التشريعي الذي من المفترض أن يراقب ويتابع عمل السلطة التنفيذية، يبرز السؤال الذي يقلق المراقبين: ما هو مستقبل حكومة فياض والمجلس التشريعي، وبالتالي ما هو مستقبل النظام السياسي برمته؟

وبالنظر إلى التصريحات التي تصدر عن كل طرف، سواء من "فتح" أو "حماس"، فإنها لا تتلاءم مع الواقع، أو مع ما تقوم به كل من الحركتين على أرض الواقع.

فحركة "حماس"، تكيل الاتهامات للرئيس محمود عباس، وبخاصة فيما تعلق بالمراسيم التي أصدرها تباعاً، عقب سيطرة الحركة على قطاع غزة، ومنها إعلان حالة الطوارئ وتشكيل حكومة لإنفاذ حالة الطوارئ، مروراً بتحويلها إلى حكومة تسيير أعمال.

وتستند حركة حماس، إلى مفهومها للقانون الأساسي، معتبرة أن أية حكومة تتم إقالتها أو تقدم استقالتها "تتحول إلى حكومة تسيير أعمال"، وبالتالي فهي تدافع عن حكومة رئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية، بوصفها حكومة تسيير الأعمال الشرعية، وليست حكومة فياض.

وبالمقابل، يستند الرئيس عباس، مثلما هو حال حركة "حماس"، إلى خلو القانون الأساسي من أي ذكر لحكومة الطوارئ، أو تفصيل لآلية اختيار هذه الحكومة، وهو الأمر الذي يعني أن بإمكانه تكليف أي شخص لتشكيل حكومة تقوم بإنفاذ حالة الطوارئ.

ويؤكد النائب السابق في المجلس التشريعي عزمي الشعيبي، أنه "ليس هناك ما يمنع رئيس السلطة الوطنية من تكليف أي شخص بتشكيل حكومة إنفاذ الطوارئ، حتى لو ترأسها هو بنفسه".

وفي حين أن فترة الطوارئ انتهت، وكلف الرئيس فياض بتشكيل حكومة عادية جديدة، بات الخلاف المتمحور حول أي من حكومتي تسيير الأعمال هي الشرعية غير ذي معنى، ونقلت القضية برمتها إلى المجلس التشريعي "المشلول".

قصة افتتاح الدورة الثانية للمجلس التشريعي

حسب النظام الداخلي للمجلس التشريعي، فإن دورة المجلس التشريعي تبدأ في الأسبوع الأول من شهر آذار، إلا أنه بسبب الخلاف الذي رافق بداية عمل المجلس التشريعي، بين كتلتي "فتح" و"حماس" البرلمانيتين، وفي ظل الحديث الذي بدأ يلوح حينها بشأن التوجه لاجتماع توافقي في السعودية، توجه رئيس كتلة "فتح" البرلمانية عزام الأحمد والنائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي أحمد بحر في الرابع من شهر آذار إلى الرئيس، وطلب الاثنان معاً منه تأجيل افتتاح الدورة الثانية للمجلس التشريعي لمدة أربعة أشهر، تفادياً لتصعيد الخلافات المتفاقمة أصلاً، وتماشياً مع روح ما يتم الحديث عنه من حوار في مكة.

ويؤكد النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة، وكذلك النائب خالدة جرار، أن الأحمد وبحر توجها إلى الرئيس بعد التوصل إلى اتفاق توافقي ما بين القوائم والكتل البرلمانية.

وبناء على حالة التوافق التي سادت حينها، لبى الرئيس طلب الكتل والقوائم البرلمانية، وأصدر مرسوماً أرجأ بموجبه افتتاح الدورة الثانية للمجلس حتى الرابع من شهر تموز.

ويقول خريشة "الاتفاق على تأجيل افتتاح الدورة كان يعني تأجيل كل الإجراءات المترتبة على ذلك، بما فيها دعوة الرئيس عباس".

وأصدر الرئيس مرسوماً جديداً طلب فيه من المجلس التشريعي الانعقاد في الحادي عشر من شهر تموز، إلا أن "حماس" اعتبرت الدعوة غير قانونية، وأعلنت مقاطعتها لدعوة عباس.

واتهم النائب عن حركة "فتح"، عبد الله عبد الله، حركة "حماس" بأنها سعت حينما طلبت من الرئيس تمديد افتتاح الجلسة، لمنح نفسها فرصة "على أمل أن يتم إطلاق سراح نوابها". وأضاف "كأنهم كانوا يمارسون لعبة".

وإن كان حصل توافق على إرجاء جلسة افتتاح الدورة الثانية، فإن هذا إنما يعزز المفهوم الذي بات يسيطر على الساحة السياسية الفلسطينية، وهو "التوافق" أكثر مما يتم الحديث عن "القانون".

وعلى ما يبدو، فإن حركة "فتح"، وكتلتها البرلمانية، كانتا تدركان تماماً أن كتلة التغيير والإصلاح ستقاطع الجلسة التي دعا إليها الرئيس، بل وكانت تخطط أيضاً لمقاطعة الجلسة التي طلبها رئيس الوزراء المكلف سلام فياض لبحث الثقة في حكومته العادية.

وقال مسؤول كبير في "فتح": كل شيء يسير حسب ما خططنا له بدقة!

وتابع المسؤول، الذي طلب عدم الإشارة إلى اسمه، "نحن نعرف أن المجلس لن ينعقد، وطالما لم ينعقد فإن كل الأمور التشريعية ستبقى في يد الرئيس عباس، ومنها ما أصدره بشأن حكومة تسيير الأعمال التي يقودها فياض".

وأضاف أن عدم قبول "حماس" بعقد جلسة افتتاح الدورة الثانية، وانتخاب هيئة جديدة للمجلس التشريعي، كان يعني أن حكومة فياض "ستبقى إلى أجل غير مسمى".

وفي ظل الشلل البرلماني، وتمسك كل طرف بموقفه، يبدو مستقبل النظام السياسي، على مستوى الحكومة والمجلس التشريعي، كما يلي:

- تبقى السلطة التشريعية في يد رئيس السلطة الوطنية، وفقاً للقانون الأساسي الذي يخوله إصدار قرارات تأخذ صفة القوانين طالما لم ينعقد المجلس التشريعي.
- تستمر حكومة فياض، التي تمتلك المال والرواتب والدعم الدولي، كحكومة تسيير أعمال مستندة إلى القرارات الصادرة عن الرئيس عباس بصفته التشريعية، وإلى الدعم الدولي.
- تفتقر حكومة تسيير الأعمال إلى مراقبة برلمانية، وهو ما يهدد النظام الديمقراطي.
- تبقى الدعوة لانتخابات مبكرة سلاحاً يلوح به رئيس السلطة الوطنية، إلا أن إمكانية إجراء هذه الانتخابات تبقى ضعيفة، في ظل غياب توافق ما بين الأطراف ذات العلاقة، إضافة إلى التهديد المعلن من حركة "حماس" بإفشالها.

الانتخابات المبكرة .. جدل قانوني وسياسي يغلف التلويح بإجرائها والتهديد بمنعها

الرئيس يستقبل لجنة الانتخابات المركزية

كتبت نائلة خليل:

بعد أكثر من عام على تعطل المجلس التشريعي الذي لم يفلح بتمرير قانون واحد، وفي ظل الاحتراب السياسي بين حركتي "فتح" و"حماس"، الذي كان آخر فصوله سيطرة حركة "حماس" على قطاع غزة، تعود فكرة الانتخابات المبكرة لتثير جدلاً في الشارع الفلسطيني.

الرئيس محمود عباس الذي طرح الفكرة أول مرة عندما تفجر الاقتتال الداخلي بين حركتي "حماس" و"فتح" في غزة، عاد ليطرحها ثانية بقوة أكبر كمخرج ينهي المأزق السياسي المستعصي الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني من جهة، وليكسر الجليد الذي يعيش فيه المجلس التشريعي من جهة ثانية.

طرح خيار الانتخابات المبكرة يبدو أنه آخر ما يملكه الرئيس بعد الفشل الذريع لمسلسل الحوار الوطني بين الحركتين، فبعد كل حوار أو حج لعاصمة عربية بغرض الحوار يعود الجمر ليشتعل ثانية بين الطرفين، وينعكس بالاقتتال الدامي وتفاقم الصراع على السلطة.

الرئيس يؤكد أن المجتمع الفلسطيني ذاهب نحو انتخابات مبكرة، وكذلك حركة "فتح"، لكن "حماس" تجاوزت مجرد رفض الانتخابات إلى التهديد بمنعها في قطاع غزة والطعن بنتائجها في حال أجريت في الضفة الغربية، معتبرة أن "لا حل إلا بالحوار وجلوس الطرفين معاً على طاولة المفاوضات".

غير أن الرئيس عباس رفض ولا يزال جملة وتفصيلاً الحوار مع حركة "حماس" "قبل أن تتراجع عن نتائج انقلابها العسكري في غزة"، أما "حماس" فقالت، على لسان رئيس الحكومة المقال إسماعيل هنية، "نريد الحوار لكن لن نستجديه"، في حين قال المتحدث باسم الحركة أيمن طه، "نرفض المشاركة بحوار مشروط .. وأبو مازن يمارس مهامه الآن رئيساً لحركة "فتح" ويتخلى عن مسؤولياته أمام بقية الشعب".

قانونية الدعوة إلى الانتخابات المبكرة

يرى البعض أن تصريحات الرئيس المتتالية حول إجراء انتخابات مبكرة، مجرد ضغوط سياسية على حركة "حماس"، وأن الرئيس لا يملك مظلة قانونية لإجرائها.

وقال الدكتور طالب عوض، الخبير في الشؤون الانتخابية، "إن الرئيس يستطيع في ظل غياب المجلس التشريعي إصدار مراسيم بقوة القانون، لأن المجلس مغيب، وتمت دعوته إلى دورة جديدة ولم يجتمع حتى الآن".

وحسب عوض، فإن "كل ما على الرئيس فعله هو إصدار مرسوم لتعديل قانون الانتخابات إلى التمثيل النسبي الكامل، وذلك ما منحه إياه القانون الأساسي في المادة (٤٣)، ثم يقوم بإصدار مرسوم آخر لتحديد تاريخ الانتخابات".

لكن وزير العدل الأسبق أحمد الخالدي ينفي ما قاله عوض، مؤكداً "عدم وجود نص في القانون الأساسي يتطرق لانتخابات مبكرة، إضافة إلى عدم وجود نص آخر يمنح الرئيس صلاحية إجرائها، منوها إلى أن "النص الوحيد في القانون الأساسي حول صلاحية الرئيس بإجراء الانتخابات يتلخص بإصدار الرئيس خلال مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر من انتهاء عمل المجلس التشريعي دعوة لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية".

وقال الخالدي: الآن، ما يطرحه الرئيس هو تعديل القانون وإجراء انتخابات مبكرة عكس ما ورد في قانون الانتخابات والقانون الأساسي.

وحول ما إذا كانت المراسيم الرئاسية لها قوة القانون كما يقول عوض، يرد الخالدي موضحاً "المرسوم الرئاسي هو عبارة عن قرار لتسيير أعمال إدارية لها قوة القانون، لكنه ليس قانوناً، وهو قابل للطعن فيه أمام محكمة العدل العليا".

ويؤكد عوض أن "واقع الحال لدى العديد من الدول أثبت نجاح إجراء انتخابات على أساس قوانين مؤقتة، مثل ما يجري حالياً في الأردن، حيث تقر قوانين مؤقتة بين الملك والحكومة وتعرض لاحقاً على البرلمان حين انعقاده".

ويقول النائب السابق د. عزمي الشعيبي، مدير عام الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية "أمان" إن القانون الأساسي هو الحكم الدستوري لأي خلاف بين الأطراف، مؤكداً "عدم وجود نص واضح في القانون الأساسي حول إجراء انتخابات مبكرة".

ويتابع: القانون الأساسي أعطى الرئيس صلاحيات في حال غياب انعقاد دورات المجلس التشريعي، وهذا ما هو حاصل حالياً، مستدركاً: إن نص القانون يفيد أن "للرئيس هذا الحق في حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير"، وإجراء انتخابات في أقصى سرعة يستلزم ثلاثة أشهر، ما يعني أن هذا الوقت يؤكد أن الضرورة ليست ملحة.

ويؤكد الشعيبي "لا يوجد نص قانوني يعطي الصلاحية لطرف للقيام بالعملية الانتخابية من قبله فقط".

ويوضح أن: الإشكالية التي على أساسها طرح الرئيس فكرة الانتخابات المبكرة هي الانقلاب العسكري لحركة "حماس" في قطاع غزة، وإذا اعتقد الرئيس أن حل هذا الإشكال يتمثل بالانتخابات المبكرة، يكون ذلك هروباً للأمام، وتوفير ساحة جديدة لامتداد الصراع بين "حماس" و"فتح".

أما أيمن طه، المتحدث باسم "حماس" في غزة، فيقول: من ناحية قانونية، لا يملك الرئيس حق حل المجلس التشريعي والدعوة لانتخابات مبكرة، وبإمكانه الاستقالة والدعوة لانتخابات رئاسية، وهذا ما منحه إياه القانون فقط.

ويقول الدكتور ناهض الريس، وزير العدل السابق: إضافة إلى عدم وجود نص قانوني يدعم الرئيس في إجراء انتخابات مبكرة، يوجد عامل موضوعي لا يجوز للرئيس تجاهله؛ وهو أن الطرف الذي حاز على الأغلبية في الانتخابات السابقة، وهو "حماس"، ترفض هذا الخيار، والسياسة تقتضي عدم الإقدام على خطوة يكون من شأنها تجاهل قوة كبيرة على الأرض لها وزن سياسي لا يستهان به.

ويتفق الريّس مع الشعيبي في أن "الرئيس بإصراره على إجراء الانتخابات المبكرة يقوم بترحيل الأزمة فقط وليس حلها بشكل جذري".

إمكانية الانتخابات في ظل الاحتراب

لو كان هناك وفاق وطني لما وصلت الأمور للدعوة لانتخابات مبكرة بعد عام ونصف من إجراء الانتخابات التشريعية العادية، لكن الأمور لا تقف عند حد عدم الوفاق، بل هناك حالة حقيقية من الاحتراب بين "حماس" و"فتح"، تستدعي وضع العديد من علامات الاستفهام بعد عبارة إجراء انتخابات مبكرة؟؟؟ لأن "حماس" لن تكتفي بمقاطعة الانتخابات التشريعية كما فعلت في العام ١٩٩٦، بل هي جادة في منعها في قطاع غزة التي تسيطر عليه سيطرة تامة، إضافة إلى عدم وجود ضمانات أكيدة بأن الانتخابات ستجري بسلاسة في الضفة الغربية.

يقول عوض: حتى تكون الانتخابات سليمة، يجب أن تشارك الأحزاب كافة التي اشتركت في الانتخابات السابقة.

وترى خالدة جرار، النائب عن الجبهة الشعبية، أن "الانتخابات مخرج ديمقراطي، لكن بشرط التوافق الوطني حتى لا نعزز الانقسام أكثر، ولا يوجد حل دون توافق وطني".

ويرى الخالدي أنه "في ظل الحالة الفلسطينية الآنية، حيث الخلاف الشديد بين حركتي "حماس" و"فتح"، لا يمكن إجراء انتخابات مبكرة لحل الإشكالية وتحقيق المصلحة الوطنية العليا".

وحسب الخالدي، فإن "من المتعارف عليه اللجوء إلى الانتخابات المبكرة بالتوافق بين القوى السياسية الوطنية، للخروج من حالة انغلاق قانوني استعصى معه إيجاد حل لأزمة قائمة من خلال النصوص السارية، لكن هذا في الحالة الفلسطينية غير حاصل".

ويشير الريّس إلى أنه "لا يوجد حل سوى جلوس الطرفين على طاولة المفاوضات للحوار"، مؤكداً أن "حماس مع الحوار، بينما يصر الرئيس على رفضه".

سيناريوهات إجراء الانتخابات المبكرة

أصوات عديدة من حركة "فتح" علت مطالبة بإجراء انتخابات مبكرة في الضفة الغربية، على أن تكون المرحلة الثانية في غزة، وذلك من قبيل وضع "حماس" أمام الأمر الواقع.

لكن تبقى العديد من السيناريوهات أمام الجميع، وتبدأ من القبول بوجود مجلس تشريعي مشلول، ونواب يتقاضون رواتبهم مقابل لا شيء، في انتظار انتهاء مدة ولايتهم، أي بعد نحو عامين ونصف، أو نقاش سيناريو آخر وهو الاستفتاء وسؤال الناس: هل أنتم مع انتخابات مبكرة؟ على أن ينحصر الجواب بنعم أو لا.

وفي حال خرج الاستفتاء بنتيجة مفادها نعم، هناك أيضاً العديد من السيناريوهات للانتخابات المبكرة.

ويقول عوض "أحد الخيارات المطروحة هو أن يكون الوطن جميعه دائرة انتخابية واحدة".

ويضيف: هناك سيناريو آخر يتمثل بتقسيم الوطن إلى خمس دوائر انتخابية، ثلاث في الضفة واثنتان في القطاع، وتجرى الانتخابات في الضفة لأن "حماس" ستمنع إجراءها في القطاع، ويتم اعتماد نتائج الانتخابات بشرط أن لا يقل عدد أعضاء المجلس التشريعي المنتخبين عن ٨٤ نائباً في الضفة".

ويسوق الخبير عوض مثالاً على نجاح إجراء الانتخابات في جزء واحد من الوطن بتجربة قبرص التي تمارس الانتخابات البرلمانية طيلة ٣٠ عاماً في الجزء اليوناني فقط، مستثنية الجزء الواقع تحت السيطرة التركية، حيث يوجد في البرلمان القبرصي ٥٦ نائباً من أصل ٨٠.

ويلفت عوض إلى أمر مهم هو "رأي لجنة الانتخابات المركزية التي ستدرس الظروف الإدارية والأمنية وما إذا كانت مواتية لإجراء انتخابات تشريعية مقبلة أم لا، وسترفع رأيها إلى الرئيس، الذي التقاها يوم الجمعة الماضي، لاسيما أن القانون يحدد الفترة الزمنية بين إصدار مرسوم الرئيس وإجراء الانتخابات بـ ١٠٠ يوم".

موقف "حماس"

جددت حركة "حماس" على لسان المتحدث باسمها أيمن طه، رفضها دعوة الرئيس للانتخابات المبكرة، وأكد طه أن "حماس ستمنع إجراءها في غزة بالقوة لو أصر الرئيس على ذلك".

وقال: الانتخابات سيتم تزويرها في الضفة الغربية بشكل واضح.

وتابع: نرفض إجراء الانتخابات في الضفة فقط، لأن ذلك يعني تقسيم الوطن، وأن المجلس التشريعي الذي سينتخب في الضفة سيصول ويجول وحده، وأن القطاع لا صلاحية له.

وحول ما إذا كانت "حماس" تخشى صناديق الاقتراع التي أوصلتها إلى سدة الحكم في الانتخابات الماضية، أجاب طه "لا نخشى الانتخابات المبكرة والاحتكام للناس، لأننا نعرف أن الناس وقفت مع حركة "حماس" في ظل الحصار، لكن نرفض تجيير المشكلة وإظهارها كأنها تكمن في المجلس التشريعي".

والحل حسب حركة "حماس" يتلخص في "ضغط الرئيس على الاحتلال الإسرائيلي للإفراج عن نواب حماس الـ ٤٣ (من أصل ٧٩) من المعتقلات الإسرائيلية

الانتخابات وحدها ليست حلاً

بقلم: هاني المصري

صرح الرئيس محمود عباس بأن الوقت قد حان لإصدار المراسيم لإجراء الانتخابات المبكرة. ولا أعرف هل يهدف الرئيس من خلال هذا التصريح إلى الضغط على حركة "حماس" للتراجع عن الانقلاب أم ينوي فعلاً التوجه لإجراء الانتخابات في ظل الانقسام الحالي؟ الأمر الذي سيؤدي إلى تعميق الانقسام. كيف ذلك؟

إن إجراء الانتخابات المبكرة من دون وفاق وطني، لاسيما أن القانون الأساسي لا يسمح للرئيس بتغيير قانون الانتخابات أو حل المجلس التشريعي، يعني أن الانتخابات، إذا أجريت فسيتم ذلك من دون مشاركة "حماس"، وهذا يعني عدم مشاركة ٣٠-٤٠٪ من الناخبين. كما أنها ستجرى في الضفة الغربية فقط. فكيف ستجرى الانتخابات في قطاع غزة (التي تضم حوالي ٤٠٪ من ناخبي السلطة)، في ظل سيطرة "حماس"، وبعد إعلانها، على لسان محمود الزهار وعدد آخر من قياداتها، بأنها ستفشل الانتخابات؟

ولا أبالغ في القول إن "حماس" بمقدورها إن أرادت إفشال الانتخابات في الضفة الغربية كذلك. يكفي أن تقوم مجموعة مسلحة من "كتائب القسام" بإطلاق الرصاص على عدد من مراكز الاقتراع في مختلف أنحاء الضفة حتى يمتنع الناخبون عن الذهاب للاقتراع. إن الشرعية لا تكون من دون رضا الشعب. وهذا الرضا لا يتحقق من دون إتاحة حرية المشاركة للناخبين كافة وضمان حق المشاركة للقوى والأحزاب كافة بالانتخابات، من دون التزامها بتغيير برامجها.

الأوساط القيادية الفلسطينية تقول في المجمل إن الانتخابات لن تجرى الآن. ولكن هناك بعض الأوساط القيادية، التي تدعو لإجراء الانتخابات، وتحدثت عن سيناريوهين:

الأول، أن تجرى الانتخابات على مراحل، ثلاث مراحل أو مرحلتين؛ أي أن تجرى في القدس كمرحلة أولى، ثم في الضفة كمرحلة ثانية، على أن تؤجل المرحلة الثالثة إلى أن تتغير الظروف في قطاع غزة، بما يسمح بإجراء الانتخابات فيه، أو أن تجرى على مرحلتين: الأولى في كل الضفة، والثانية في القطاع فيما بعد.

الثاني، يدعو لإجراء الانتخابات مرة واحدة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية كافة، إضافة إلى القدس، وعلى أساس قانون التمثيل النسبي الكامل، بحيث يدرج في القوائم أشخاص من قطاع غزة، مثلما شارك غزيون في حكومة إنقاذ الطوارئ، وحكومة تسيير الأعمال، على أن يتم تحميل المسؤولية لحركة "حماس" إذا منعت مشاركة الناخبين في غزة.

السيناريو الثاني أذكى لأن دعاته يعلمون مدى عدم قانونية ولا مصداقية إجراء انتخابات على أساس التمثيل النسبي الكامل على مراحل.

إلا أنه في كلا السيناريوهين فإن أنصارهما من المتحمسين لإقصاء "حماس" كلياً من النظام السياسي الفلسطيني بحجة عقابها على انقلابها على الشرعية، مع أن السبب الحقيقي لذلك هو سعادة هؤلاء بالانقسام بين الضفة والقطاع، لأن هذا الانقسام يحررهم من قيود مشاركة "حماس"، ويجعلهم قادرين على الإثراء والنفوذ، وعلى الانفراد بالسلطة، والتحرك نحو الأميركيين والإسرائيليين بحرية تامة. ألم يكتب صالح القلاب، الكاتب الأردني المعروف، قبل انقلاب غزة، أن هناك أوساطاً في القيادة الفلسطينية أبلغته أن الحل الوحيد الممكن، على الرغم من أنه مجنون وتدميري، يكمن في وقوع الطلاق بين الضفة والقطاع؟! إن من عجز عن إسقاط "حماس" بالقوة، ويخشى فعلاً من الانتخابات، سعيد بالانقسام. وهو لا يريد الانتخابات إلا إذا ضمن مقاطعة أو إقصاء "حماس"، لأن "الميدان سيكون فارغاً لحديدان"، حسب المثل الشعبي.

لقد أجريت الانتخابات التشريعية الثانية العام ٢٠٠٦، ولم تحل الأزمة التي يعاني منها النظام السياسي الفلسطيني، بل تعمقت بعد هذه الانتخابات، لأن جذر هذه الأزمة يتعلق بعدم تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني (حق تقرير المصير والحرية والاستقلال والعودة) وغياب الإستراتيجية والخطط القادرة على تحقيقه. فيجب على كل واحد ألا ينسى أن فلسطين لا تزال تحت الاحتلال، ولا يمكن بناء ديمقراطية حقيقية أو تنمية اقتصادية جدية، أو بناء مؤسسات الدولة العتيدة، ونحن تحت الاحتلال. وإذا كان ذلك ممكناً في ظل الاحتلال، فلماذا نطالب بإزالة الاحتلال؟ كما يقول الدكتور مشتاق خان، الخبير البنغالي في الشؤون الشرق أوسطية والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي. إذا أردنا أن تكون الانتخابات القادمة قادرة على حل الأزمة والانقسام والانقلاب والتحريض، يجب أن يسبقها اتفاق فلسطيني على بلورة إستراتيجية موحدة جديدة تعيد الاعتبار للمشروع الوطني، وتحدد الطريق الواقعية القادرة على تحقيقه. وإذا تعذر الاتفاق على هذه الإستراتيجية، كما هو متوقع، وفي ظل غياب الإرادة السياسية لبلورة هذه الإستراتيجية، سنذهب من انقسام أعمق وأخطر، وستضيع القضية ويسقط المشروع الوطني.

كما أن الذهاب إلى الانتخابات يتطلب الاتفاق على المرجعية، وعلى قواعد اللعبة الديمقراطية، وعلى الأسس الكفيلة بحماية القضية الوطنية والنظام الديمقراطي، بما لا يسمح لأحد بأن يلجأ إلى الحسم العسكري والعنف لحل الخلافات والنزاعات الداخلية.

فمن يضمن أن إجراء الانتخابات في حالة مشاركة الجميع بها سيحمل نتائج مغايرة للانتخابات السابقة؟ لا أحد يضمن. فالمراهنة على الحصار والتجويع وعلى فشل "حماس" في الحكم ليست ضمانة، لأن الناخب لم يقتنع أن "حماس" فشلت، وإنما تعتقد أوساط من الناخبين أنها أفشلت، وأنها أقدمت على الانقلاب مضطرة وكخطوة استباقية. كما أن الناخب لم ير بديلاً مقنعاً لكي يمنحه صوته. فلم تستطع حركة "فتح" أن تنهض من كبوتها، على الرغم من الهزائم المتلاحقة التي أصابتها، كما أصابت عموم فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وأحزابها، بدءاً من نتائج الانتخابات البلدية والمحلية، مروراً بنتائج الانتخابات التشريعية، وصولاً إلى هزيمة غزة. ولم يتحقق الإصلاح والتفعيل والتطوير لمنظمة التحرير. وكل ما جرى أن المنظمة فعلت جزئياً واستخدمت في سياق الصراع الداخلي. وهذا يختلف تماماً عن الإصلاح والتطوير المطلوبين للمنظمة. ولم يظهر تيار وطني ديمقراطي واقعي جديد وقوي يشعر الناخب بأنه قادر على إحداث التغيير المطلوب، إن كان على صعيد الحياة المعيشية أم فيما يتعلق بكيفية التعامل مع الاحتلال والمفاوضات والمقاومة.

ومن يراهن على إحياء مسار سياسي جدي قادر على دعم السلطة ورئيسها وحركة "فتح" لضمان الفوز في الانتخابات، عليه أن لا يغرق كثيراً في التفاؤل والاعتماد على هذا الرهان. فالمكتوب يقرأ من عنوانه، كما اتضح من تعيين توني بلير "مبعوثاً للسلام"، على الرغم من أنه كان داعية حرب، وإعلانه أنه سينسق بشدة مع الإدارة الأميركية، على الرغم من أنه مبعوث اللجنة الرباعية، وتأكيده أن التفويض الممنوح له اقتصادي ويتعلق ببناء مؤسسات الدولة الفلسطينية فقط، وأنه سيسعى لتطوير هذا التفويض، الذي أكدت وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس رفضها توسيعه حتى تبقي ملف التفاوض في يديها ويدي إسرائيل فقط. كل ذلك لا يدعو إلى التفاؤل. بلير سيدرك أن السياسة والأمن والاقتصاد في منطقتنا متلازمة، ولا يمكن الفصل بينها. فلا يمكن أن يتقدم الاقتصاد من دون أفق سياسي جدي قادر على إنهاء الاحتلال.

أما الاجتماع الإقليمي الذي دعا إليه الرئيس الأميركي جورج بوش فلا يشجع، لا من حيث الشكل ولا المضمون. بل إنه محاولة لتعميق الانقسام الفلسطيني والعربي بين "المعتدلين والمتطرفين" العرب، وإقامة حلف بين المعتدلين مع الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، وكذلك تحقيق التطبيع العربي مع إسرائيل من دون أن تدفع ثمناً بالمقابل. كما يهدف إلى جعل الأولوية لإصلاح السلطة وتأهيلها وجعلها قادرة على محاربة "الإرهاب"، ومحاربته فعلاً قبل التفاوض على قضايا الوضع النهائي. وحتى تتشجع السلطة على القيام بهذا الدور، يمكن الاتفاق بينها وبين إسرائيل على إعلان مبادئ مؤجل التنفيذ، والسماح بقيام دولة ذات حدود مؤقتة على ٤٠- ٦٠٪ من الأراضي المحتلة، حسب خطة أرئيل شارون السابقة، وخطة الوزير الإسرائيلي حاييم رامون حول "الانطواء المخفف"، وليس على ٩٠٪ كما جاء في تقرير صحيفة هآرتس.

إن الأعمى وحده لا يرى أن الأفق السياسي المطروح على الفلسطينيين في أحسن الأحوال هو إقامة دولة ذات حدود مؤقتة على جزء من الأراضي المحتلة، مع "وعد" بالتفاوض على القضايا الأساسية، أي "أوسلو رقم ٢"، لكن بشروط أسوأ، ومع معرفة أنه منذ البداية فإن المؤجل سيترك عملياً إلى أجل غير مسمى، بحيث تصبح القضايا الأساسية قضايا نزاع حول الحدود، وخلاف بين دولتين. والنزاع بين الدول حول هذه القضايا يمكن أن يدوم لفترة طويلة قادمة، وتستطيع الدولة أن تعيش معه. ولكن إذا حدث هذا في فلسطين، فإنه يعني شيئاً واحداً: تصفية القضية الفلسطينية من مختلف جوانبها مقابل حكم ذاتي يسمى هذا المرة "دولة فلسطينية"، بعد أن كان اسمه حتى الآن سلطة فلسطينية!

حتى تعود الأغلبية للحركة في المجلس التشريعي ويعود للانعقاد ثانية بأغلبية حسماوية".

وقال طه: الرئيس يتحمل مسؤولية الكارثة الإنسانية في قطاع غزة، والمعابر مغلقة بطلب منه، ما يعني أنه يتآمر على القطاع ويسعى لتجويعه.

ونفى أن تكون "حماس" ضد الحوار، مؤكداً أنها "تؤيد الحوار مع الرئيس لكن من دون شروط مسبقة".

وأضاف: لم يحدث في غزة انقلاب أو حسم عسكري كما تدعي الرئاسة، بل استئصال لبؤر تسببت بالفساد والفلتان الأمني، وبعد أربع ساعات على بدئنا بالتخلص منهم فوجئنا بانهيار مدو لقيادات السلطة، التي هربت إلى رام الله أو مصر، تاركة المقار الأمنية عرضة للسلب والنهب.

وقال الريس: نشعر بالأسف لما حدث في غزة، لكننا نشعر كذلك أن ثقلاً كبيراً انزاح عن صدر البلد بزوال مجموعة من قادة الأمن الوقائي التي كانت تحكم غزة، وتستثمر كل شيء لمصلحتها، بما فيه الفساد والفلتان الأمني".

وتابع: هذه الفئة الصغيرة هربت وراء أموالها وأرصدتها في البنوك فوراً، وقطاع غزة عاد للهدوء والحياة الطبيعية كما كان منذ سنوات.

أما طه فقال مؤكداً: نحن ملتزمون بالحلول السياسية التي تتمثل بالوفاق الوطني واتفاق القاهرة للعام ٢٠٠٥ واتفاق مكة، وعلى الرئاسة أن لا تتنكر لها وأن تلتزم بها.

موقف "فتح"

النائب السابق محمد الحوراني، عضو المجلس الثوري لحركة "فتح"، وجه سؤالاً لحركة "حماس" رداً على موقفها بالتهديد بمنع الانتخابات في غزة: هل تريد منع الناخب الفلسطيني في قطاع غزة من التوجه إلى صناديق الاقتراع؟!

وقال: عليها أن تواجه سؤال المواطن الذي تريد منعه بالقوة إذا كانت هي احترمت العملية الديمقراطية التي شاركت على أساسها في المجلس التشريعي السابق.

وحول سيناريو الانتخابات المتوقع، وما إذا كان سيشمل الضفة والقطاع أم سيقتصر على الضفة فقط، كما صرح بذلك عزام الأحمد رئيس كتلة "فتح" في المجلس التشريعي، أجاب الحوراني: لا نريد استباق الأمور، هناك سيناريوهات كثيرة لا نريد استباقها، ونرغب في انتخابات في الضفة والقطاع، ومنع "حماس" لإجرائها في القطاع معناه أنها تخطو خطوة كبيرة في اتجاه تقسيم الوطن.

وتابع: يجب أن تذهب "حماس" إلى الانتخابات للخروج من المأزق الفلسطيني، والمواطن هو الحكم، لافتاً إلى أن "سلوك حركة "حماس" الرفضوي الغاضب، الرافض للمشاركة في الانتخابات، يعتبر تنكراً لشرعية الشعب الفلسطيني".

وحول آلية مشاركة مواطني قطاع غزة في الانتخابات إن نفذت "حماس" تهديدها بمنعهم من الانتخاب، قال: يمكن للجنة الانتخابات أن تعالج هذا الأمر وتجد طريقة للتصويت، فهي جهة مستقلة.

ويعتبر الحوراني أن المطلوب من قيادات "حماس" هو "النضوج، والتعامل مع موضوع الانتخابات بمسؤولية وطنية، وتقديم المصلحة الوطنية على الحسابات الضيقة التي تتعلق بشهوة السلطة في سجن كبير اسمه قطاع غزة".

وتساءل: كيف لا تلاحظ "حماس" أن ٦٥٪ من استطلاعات الرأي تريد الانتخابات كطريق واقعية للخروج من الأزمة؟!

وشدد على أنه "لا يمكن تجاهل مئات الآلاف في قطاع غزة الذين من المؤكد أنهم سيخرجون يوم الانتخابات مطالبين بحقهم بالمشاركة في الاقتراع".

وفيما يتعلق باشتراط الرئيس تراجع "حماس" عن "نتائج انقلابها العسكري" في القطاع لإجراء حوار معها، قال الحوراني: التراجع عن الانقلاب العسكري في القطاع ليس شرطاً بل مدخل بديهي لكي تعود الشرعية لمكانها الطبيعي، مضيفاً: إن "حماس" تتعامى عن حقيقة أن هذا المطلب لا يقتصر على الرئاسة و"فتح"، بل هو مطلب جميع القوى والفصائل الوطنية الفلسطينية، ولا يعقل أن قيادة "حماس" أصبحت نرجسية إلى الحد الذي تعتقد فيه أن إسالتها للدم الفلسطيني أمر صحيح.

انتهاكات بالجملة للحق في الحياة والحريات

حرب مراسيم وإجراءات متبادلة بين الضفة والقطاع .. والحريات العامة وحقوق الإنسان الضحية الأبرز

كتبت نائلة خليل:

كانت الحريات العامة وحقوق الإنسان هي الضحية الأبرز للتداعيات السياسية التي خلفتها سيطرة حركة "حماس" على قطاع غزة بقوة السلاح، فما حدث لم يكن مجرد "حسم عسكري" لصالح "حماس" انتهى بمقتل ١٦٠ فلسطينياً من طرفي الصراع الدموي "حماس" و"فتح"، وإصابة ٧٠٠ مواطن، معظمهم باتوا معاقين، بل ذهب البعض إلى اعتباره "انقلاباً" على منظومة الحريات والحقوق التي اعتقد المجتمع الفلسطيني أنه رسخها، وباتت من "المسلمات".

و"الحسم" الأكيد الذي لمسه كل مواطن في الضفة الغربية وقطاع غزة أن حقوقه ليست خطاً أحمر، فبات الحق بالحياة، والمحاكمة العادلة، وصون الأمن والممتلكات، يعود لمزاجية الحركات السياسية والأجهزة الأمنية، أو المراسيم الرئاسية، على حد سواء.

بعد يوم على "الحسم العسكري" من قبل "حماس"، الذي أطاح بمنظومة الحقوق والحريات، وسيطرتها على المقار الأمنية للسلطة، أعلن الرئيس حالة الطوارئ، وأصدر العديد من المراسيم الرئاسية، التي مست بشكل مباشر أو غير مباشر الحريات العامة وحقوق المواطن الفلسطيني، ولم ينته الأمر باعتقالات غير قانونية وانتهاكات لا يستطيع حصرها تقرير واحد، بل تعداه إلى "منافسة حقيقية" على تغييب القانون والنيابة العامة في الضفة الغربية، وإلى السطو على صلاحيات النيابة واستبدال القضاء من قبل القوة التنفيذية في قطاع غزة.

مراسيم رئاسية وأخطاء قانونية ودستورية

يرى أكثر من خبير قانوني أن المراسيم الرئاسية التي صدرت لتعلن حالة الطوارئ كانت تتخبط من جهة، حيث لم تتضمن سبب إعلان الطوارئ والهدف منه كما ينبغي، ومست بالحريات والحقوق والدور الرقابي المفترض للمجلس التشريعي من جهة ثانية.

ويقول الباحث القانوني في الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن سامي جبارين: لقد صدر مرسوم إعلان حالة الطوارئ مرتين، ما يدل على ارتباك وتخبط، فالمرسوم الأول لم يحدد مدة الطوارئ التي نص عليها القانون الأساسي، وهي ٣٠ يوماً، وجاء المرسوم الرئاسي الثاني ليحددها.

ويتابع جبارين: لم يتضمن المرسوم الأول السبب والهدف المرجو من إعلان حالة الطوارئ، وهذا خطأ آخر.

وينوه إلى أنه حسب الفقه القانوني، فإن حالة الطوارئ يجب أن تطبق على المكان المستهدف بالطوارئ، ولكن ما جرى العكس، حيث لم تطبق حالة الطوارئ في قطاع غزة، وهي المكان الذي شهد انقلاباً استدعى الطوارئ ولا يزال تحت سيطرة "حماس" حتى اللحظة، بينما جرى التطبيق الفعلي للطوارئ في الضفة الغربية!

على صعيد آخر، صاحب تشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ العديد من الإشكاليات القانونية، فبينما صدر المرسوم الرئاسي بتشكيلها في الرابع عشر من حزيران، وأقسمت اليمين في التاسع عشر من الشهر ذاته؛ أي بعد خمسة أيام، كان الأصل فيها أن تبقى حكومة الوحدة الوطنية حكومة تسيير أعمال، فإن ما جرى كان العكس تماماً، حيث قامت حكومة إنفاذ الطوارئ قبل أدائها اليمين بالإعلان عن عدم شرعية حكومة الوحدة الوطنية في القطاع.

كيف مسّت حكومة الطوارئ بالحريات والحقوق؟

على الرغم من أن القانون الأساسي كفل للرئيس الحق في إعلان حالة الطوارئ، لكن إنفاذ الطوارئ لم يُنص عليه صراحة في القانون، لذلك ترى المؤسسات الحقوقية أن لا مانع من وجود حكومة إنفاذ طوارئ تحترم الحريات والحقوق العامة للمواطن، أما إذا مسّت بالحقوق فهناك إشكالية. ويعتبر جبارين أن "حالة الطوارئ هي المضر الأول والأخير بالحريات من الناحية القانونية والحقوقية، لأنه بناء عليها يتم تحويل جميع الإجراءات القانونية إلى إجراءات أمنية، حيث يجري تعطيل الجهات التي تباشر أعمالها في حمى القانون الأساسي، وتحديداً الباب الثاني من القانون الأساسي الخاص بالحقوق والحريات الأساسية".

انتهاكات بالجملة

أقسى الانتهاكات على الإطلاق تلك التي مست حياة المواطنين بشكل مباشر، حيث أسفر "الحسم العسكري" من قبل "حماس" في قطاع غزة عن وقوع ١٦٠ قتيلاً من الطرفين ("فتح" و"حماس")، منهم ٤٢ مدنياً، و٧ أطفال، و٨ نساء، فيما وصل عدد الجرحى إلى ٧٠٠ جريح، غالبيتهم أصيبوا بإعاقات جسدية دائمة، الأمر الذي جعل مؤسسات حقوقية تصنف ما جرى في غزة على أنه جرائم حرب.

وعلى صعيد الاعتقالات، وصل عدد الذين اعتقلوا على أيدي القوة التنفيذية إلى العشرات، العديد منهم تعرض للتعذيب وسوء المعاملة، كما يؤكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في قطاع غزة.

ويقول جبر وشاح، نائب رئيس المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: لقد ترتبت على الحسم العسكري لحركة "حماس" تجاوزات خطيرة على الحريات العامة وحقوق الإنسان، أبرزها القتل خارج القانون، والتعديات على الممتلكات، والاعتقال والمداهمات خارج نطاق القانون.

ويضيف: أدى تعطيل الشرطة والنيابة العامة إلى جعل مجموعات مسلحة، مثل عز الدين القسام، والقوة التنفيذية، تقوم بعمليات اعتقال وجلب واستدعاء المواطنين، ما يعتبر تعدياً على دور الشرطة.

ويتابع وشاح: انتهت فترة الطوارئ، لكن الشرطة والنيابة العامة لم تعودا لممارسة مهماتهما، والأسوأ أن رئيس الوزراء المقال إسماعيل هنية ينوي تعيين نائب عام جديد! وإضافة إلى الاعتقالات غير القانونية، سجلت تعديات على صعيد طرد الموظفين من أماكن عملهم على أساس انتمائهم السياسي.

لكن الأمر، وإن اختلف في الضفة عنه في القطاع، حيث لم تسجل سوى حالة قتل واحدة في نابلس على خلفية الاحتراب السياسي بين "حماس" و"فتح"، لكنه بقي يمس بحقوق المواطن، لاسيما من حيث الاعتقال خارج الإطار القانوني. وشهدت مدن الضفة عشرات الاعتقالات لم يقتصر تنفيذها على الشرطة، بل تعداه إلى الأجهزة الأمنية التي أصبحت تباشر أعمال الضابطة القانونية من حيث الاعتقالات وتنفيذ القانون.

وحسب ماجد العاروري، الباحث في الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن في رام الله، فإن "المس بحقوق المواطن في الضفة الغربية بدأ أولا عبر الاعتقالات غير القانونية التي قامت بها الأجهزة الأمنية"، مؤكدا "عدم وجود مبرر لاتخاذ أية خطوات تغير في مجرى الإجراءات الواجبة عند الاعتقال".

ويشير إلى أنه "خلال فترة الطوارئ زاد عدد المواطنين الذين اعتقلتهم الأجهزة الأمنية على ٣٠٠ معتقل، عدد كبير منهم بقي قيد الاعتقال بعد مرور ١٥ يوماً على توقيفه". ويؤكد أن المعتقلين "تعرضت حقوقهم للمس بأشكال ومستويات متفاوتة، وصلت عند البعض إلى حد التعرض للتعذيب وسوء المعاملة، ولدينا اعترافات بذلك".

ويوضح أن "جميع المعتقلين جرى اعتقالهم دون التقيد بالإجراءات القانونية، ولم يتم عرضهم على النيابة العامة، واحتجزوا في مقار الأجهزة الأمنية وليس في مراكز التوقيف الخاصة، وبالزيارة الميدانية تبين أن

ظروف بعض المراكز معقول، والبعض الآخر غير معقول على الإطلاق".

ويخلص المركز الفلسطيني في غزة، و"الهيئة المستقلة" في الضفة، إلى أن ما جرى يعتبر مسّاً صارخاً بالحريات وحقوق الإنسان التي نص عليها القانون الأساسي.

المرسوم العسكري .. الخطر الذي لم يتحقق

ويلفت العاروري إلى أحد المراسيم الرئاسية التي حاولت الانتقاص من حقوق المعتقلين، والمتمثل بتحويل اختصاص النيابة العامة إلى النيابة العسكرية.

ويعلق على ذلك بقوله: لو تم العمل بهذا المرسوم لنتج عنه مس جسيم بحقوق المعتقلين، لكن الضغوطات التي مارستها المؤسسات الحقوقية حالت دون تطبيق القانون، ودفعت الرئيس للتراجع عنه وتجميده.

ويضيف: هذا المرسوم لم يكن له مبرر من الأساس، وهو يخالف القانون الأساسي.

المراسيم.. وتعطيل "التشريعي"

أدت مراسيم الرئيس بصورة غير مباشرة إلى المس بدور المجلس التشريعي، فالمرسوم الرئاسي الخاص بتعليق المواد ٦٥ و٦٦ و٦٧ من القانون الأساسي، والمتعلقة بمراحل تشكيل الحكومة العادية، يمس بعمل "التشريعي" الذي تترتب عليه الرقابة على السلطة التنفيذية. وإضافة إلى ذلك، عطّل مرسوم رئاسي آخر المادة (٧٩) من القانون الأساسي، الخاصة بعرض الحكومة على المجلس التشريعي لنيل الثقة.

ويؤكد جبارين أن الرئيس "أخل بمراسيمه المذكورة بنص واضح في القانون الأساسي لا يجيز له تعطيل أعمال المجلس التشريعي بالرقابة على حكومة الطوارئ التي شكلت".

وينص القانون الأساسي في الباب السابع، المادة (١١٣) على أن للرئيس حق تعطيل أحكام قانونية خلال فترة الطوارئ شرط أن لا يتم تعطيل أعمال المجلس التشريعي.

ويقول جبارين: الأصل في حالة الطوارئ أن تكون المراسيم منسجمة من الحقوق والحريات، لكن بطريقة غير مباشرة أخلّ الرئيس بهذا الشرط من خلال تعطيل المواد التي تتعلق بدور التشريعي في الرقابة.

ويستطرد: بشكل عام، ما جرى على أرض الواقع هو استغلال غير دقيق لنصوص القانون الأساسي من قبل الأطراف المتنازعة، فالقانون الأساسي فيه من المرونة ما يسمح بأكثر من تفسير للنص الواحد.

هل المشكلة في القانون الأساسي؟!

يبدو أن من وضع القانون الأساسي لم يكن بحسبانه أنه سيأتي يوم تعلن فيه السلطة الفلسطينية حالة الطوارئ.

ويعتبر الكثير من المشرعين أن الأحكام الخاصة بالطوارئ في القانون الأساسي مجزوءة، حيث يوجد نص عام يجوز بموجبه للرئيس تعطيل نصوص من القانون الأساسي دون المساس بالباب السابع من القانون الأساسي الذي ينظم حالة الطوارئ.

ويعلق جبارين على ذلك قائلاً: هذا النص العام أتاح المجال لتعليق جميع القوانين دون استثناء، وهذه إشكالية، والأصل أن يكون هناك قانون خاص بحالة الطوارئ، وليس مجرد باب في قانون أساسي يتطرق له.

ويقول: الخروقات التي حصلت بشأن القانون الأساسي خلال فترة حكومة الطوارئ أثبتت أن هذا القانون مرن جداً ويحتمل تفسيرات عدة، حيث وضع لمعالجة وضع قائم في حينه، ولم يراع وضعاً من المتوقع أن يبرز يوماً ما.

وظهر السجَال بين وجهتي نظر: الأولى ترى أنه يجوز للرئيس دستورياً تعطيل مواد القانون دون المساس بالباب السابع، بينما تنحاز وجهة النظر الأخرى إلى أنه لا يجوز للرئيس تعطيل أي مادة من القانون الأساسي على الرغم من وضوح النص.

ويخلص جبارين للقول: لا بد من إفراد قانون خاص يوضع بعناية لمعالجة موضوع حالة الطوارئ.

من يقوم بدور "التشريعي"؟

يقول نقيب المحامين في الضفة الغربية علي مهنا: نعيش حالة من الفراغ الدستوري الفعلي نتيجة تغييب المجلس التشريعي لنفسه، وتمنعه عن القيام بمهماته التشريعية والرقابية منذ انتخابه وحتى الآن.

وبرأيه، فإن الحل يكمن بيد الرئيس "المطالب باتخاذ الإجراءات الدستورية التي تكفل سد الفراغ الدستوري بالطرق المناسبة، ولا توجد جهة أو مؤسسة يمكن أن تتولى صلاحيات المجلس التشريعي أو لها اختصاصه".

ويؤكد مهنا أن "مؤسسات المجتمع المدني مطالبة بوقفة جدية وتشكيل مجموعات الضغط لإجبار المجلس التشريعي والكتل السياسية الممثلة فيه، على القيام بمهامها أو التخلي عن المسؤوليات لإتاحة الفرصة لإجراء انتخابات جديدة، ليتولى المسؤولية مجلس تشريعي جديد".

ويقول المحامي إبراهيم البرغوثي، المدير التنفيذي للمركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاة "مساواة"، أن "آلية الرقابة المتاحة والوحيدة حالياً تتلخص بمؤسسات المجتمع المدني والفعاليات المجتمعية".

ويجزم البرغوثي أنه "في حال لم يتم تفعيل المجلس التشريعي، ولم يتم التوصل إلى توافق وطني يعيد الحياة السياسية إلى طبيعتها، يبقى أمام الشعب الفلسطيني خياران: الأول متمثل بحل السلطة الفلسطينية وعودة الملف الفلسطيني جميعه لمنظمة التحرير الفلسطينية للتفاوض مع إسرائيل والعالم، والثاني حل السلطة وتوفير إشراف دولي على الأراضي الفلسطينية لحين التوصل إلى حل سياسي".

مراسيم رئاسية لمحاصرة "حماس"

أحداث غزة كانت السبب في إعلان حالة الطوارئ دفاعاً عن الشرعية الفلسطينية، والعديد من المراسيم الرئاسية التي صدرت كانت تهدف إلى إحكام الحصار على حركة "حماس" داخلياً، وأبرز المراسيم ذلك المتعلق بإعفاء مواطني قطاع غزة من الضرائب، وآخر يختص بمؤسسات العمل الأهلي.

المرسوم الخاص بإعفاء مواطني غزة من الرسوم والضرائب وأهمها ضريبة الدخل، استثنى العاملين في القطاع العام منه على أساس أنه يتم اقتطاع الضرائب من رواتبهم بشكل مباشر.

وكان الهدف من المرسوم سياسياً وليس قانونياً، وهو محاصرة "حماس" من الناحية المالية، حتى لا يكون هناك أي إيراد مالي لحكومة هنية في قطاع غزة، بصرف النظر عن شرعيتها أو عدمها، ويستمر إصدار الوزارات المختلفة لقرارات تتعلق بتطبيق المرسوم بشكل عملي حتى بعد انتهاء فترة الطوارئ.

وتنص المادة (٨٨) من القانون الأساسي على أنه "لا يجوز التعديل بالزيادة والنقصان أو الإعفاء من الرسوم والضرائب إلا بموجب قانون يصدر عن المجلس التشريعي".

لكن المرسوم، الذي صدر بناء على تنسيب من مجلس الوزراء في حينه، يعتبر الآن غير دستوري لأنه لا يجوز تعليق المادة (٨٨) من القانون الأساسي إلا بموجب قانون من المجلس التشريعي.

سريان مفعول المراسيم بعد انتهاء حالة الطوارئ

هل يتواصل سريان المراسيم الرئاسية بعد انتهاء حالة الطوارئ أم لا؟ جدل آخر يحتدم بين القانونيين، فبينما يرى الباحث القانوني جبارين أنه حسب الفقه القانوني "بمجرد انتهاء حالة الطوارئ تلغى جميع القوانين التي صدرت في تلك الفترة، وبالتالي جميع المراسم الرئاسية أصبحت بحكم اللاغية، لأنه انتهت حالة الطوارئ بانتهاء مدتها القانونية".

وينفي البرغوثي المدير التنفيذي لمركز "مساواة"، أن تكون المراسيم الرئاسية بحكم الملغاة حالياً، مؤكداً أنه "يعتبر أي إجراء إداري نفذ خلال فترة الطوارئ لاغياً، لكن هذا لا ينطبق على المرسوم الرئاسي الذي يتطلب إلغاؤه إحدى وسيلتين فقط: إما أن يعرض على المجلس التشريعي ولا يصادق عليه، أو يقوم مصدر المرسوم بإلغائه عبر مرسوم آخر". ويردف قائلاً: هذا لم يحدث حتى مع مرسوم المحاكم العسكرية الذي صرحت السلطة التنفيذية بأنها لن تطبقه، والتصريح السياسي لا يعتبر كافياً.

ويرى مهنا أن "حالة الطوارئ مع كل ما صدر خلالها من مراسيم تنتهي مع انتهاء الحالة بذاتها، وبالتالي ينعدم أي أثر قانوني لها بعد انتهاء الطوارئ، ولا حاجة لمراسيم تبطلها أو تجمدها".

غير أن جبارين يستدرك قائلاً: لكن ما صدر عن الوزارات المختلفة من قرارات، أو بتنسيب من مجلس الوزراء خلال حكومة الطوارئ، تبقى سارية المفعول".

ويضرب جبارين مثالاً على ذلك أنه "بتاريخ ١٦ حزيران الماضي أصدر الرئيس مرسوماً اعتبر فيه القوة التنفيذية وميليشيات "حماس" خارجة على القانون بسبب قيامها بالعصيان المسلح على الشرعية الفلسطينية، ويعتبر هذا المرسوم حالياً لاغياً مع انتهاء حالة الطوارئ، لكن المرسوم الذي صدر في ٢٦ حزيران، بتنسيب من مجلس الوزراء، وينص على اعتبار جميع الميليشيات المسلحة محظورة، لا يزال ساري المفعول".

هل خافت الجمعيات الحقوقية؟!

أصابع اتهام كثيرة وُجهت إلى الجمعيات الحقوقية متهمة بعضها بعدم الوقوف عند مسؤولياته، أو التقاعس عن توثيق الانتهاكات التي حصلت.

يقول العاروري: هناك مراكز في الأيام الأولى أذهلتها الصدمة التي حدثت في قطاع غزة، وأقلقها غياب الحريات العامة. ونوه إلى أن المؤسسات الحقوقية قامت بزيارة مراكز التوقيف التابعة للأجهزة الأمنية والقوة التنفيذية، ووثقت الشكاوى وبحثت فيها، وحصلت عبر زيارتها على إفادات مشفوعة بالقسم، ومارست ضغوطات على الجهات المعنية، عبر المذكرات والتقارير والبيانات العلنية للجمهور، أو ضمن رسالة موجهة للنائب العام، بهدف دفعها لوقف الانتهاكات.

يذكر أن التقرير الأول حول مجريات ما حدث في قطاع غزة صدر عن الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن بعد أيام عدة من انتهاء الاقتتال، واستعرضت فيه أشكال الانتهاكات وحددت المسؤوليات والجهات التي ارتكبت التجاوزات والجرائم.

ويقول وشاح من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة: حالة الفوضى والتجاوزات التي صاحبت الحسم العسكري في غزة، أصابت العديد من المؤسسات الحقوقية والإعلامية برهبة، وأصبح هناك نوع من الرقابة الذاتية.

ويضيف: شعرنا بخوف، أحياناً كان مبرراً، حيث علمنا أن القوة التنفيذية راجعت مؤسسات إعلامية وحقوقية، ونحن كنا من بينها.

ويذكر وشاح أن "التنفيذية" راجعت المركز منتقدة أحد التقارير، "ورددنا عليهم بشكل واضح وحاسم أن كل المعلومات التي لدينا موثقة ودقيقة وتتمتع بالمصداقية".

ويتابع: لكن الأمر الخطير الذي واجهه الباحثون الميدانيون في المراكز الحقوقية هو خوف الضحايا بشكل خاص، والناس بشكل عام، من الإدلاء بشهاداتهم حول ما تعرضوا له.

مرسوم الجمعيات

أثار مرسوم الرئيس بحق الجمعيات الأهلية، وإعادة تصويب أوضاعها في فترة قانونية لا تتعدى الأسبوع، جدلاً واسعاً لم ينته بسحب المرسوم، وتعهد وزير الداخلية عبد الرزاق اليحيى بعدم العمل به، والالتزام بقانون الجمعيات الأهلية وفق القانون الأساسي.

فقد اعتبرت المؤسسات الأهلية أن المرسوم غير دستوري ويتضمن اعتداء على صلاحيات القضاء، ويمنح وزير الداخلية أو من يفوضه صلاحية إصدار أي قرار يراه ملائماً من دون الحاجة لرقابة قضائية، وأنه لا يقتصر على المؤسسات غير الحكومية، بل جميع الجمعيات والمؤسسات الأهلية والخيرية.

ويقول البرغوثي: المرسوم لا ضرورة سياسية أو قانونية أو أمنية له، مؤكداً "عدم وجود ارتباط بين هدف الطوارئ وإصدار المرسوم".

لكن ما الذي يجعل موضوع الجمعيات الأهلية موضوعاً بالغ الأهمية للرئيس عباس بشكل يدفعه لإصدار مرسوم رئاسي بشأنه خلال فترة الطوارئ؟

يتفق الجميع في وزارة الداخلية وداخل الجمعيات الأهلية على أن هناك فوضى عارمة في تسجيل الجمعيات الأهلية منذ العام ٢٠٠٠، لكن ربما ما لا يعرفه الجميع أن ذروة تسجيل الجمعيات الأهلية كان خلال فترة الحكومة التي شكلتها حركة "حماس" في العام ٢٠٠٦، وحتى الأشهر الأولى من العام ٢٠٠٧.

وتقول فدوى الشاعر، مدير عام المنظمات غير الحكومية والشؤون العامة في وزارة الداخلية: في غزة جرى تسجيل ٤٤٣ مؤسسة العام ٢٠٠٦، منها ٩٧ مؤسسة يشمل نطاق عملها الضفة الغربية لكن أوراق تسجيلها جاءت من القطاع!

وتضيف: قسم كبير منها لم يستوفِ أوراق التسجيل اللازمة.

وتؤكد الشاعر أن وزير الداخلية السابق سعيد صيام "تجاوز عندما تولى الوزارة جميع الأطر القانونية في تسجيل الجمعيات الأهلية".

وفي أحد الاجتماعات الداخلية التي شارك فيها وزير الداخلية عبد الرزاق اليحيى، ووزير الإعلام رياض المالكي، وممثلون عن المؤسسات الأهلية، في مقر وزارة العدل برام الله، قال المالكي إن "هناك جمعيات استغلت تسجيلها كجمعيات أهلية لتمرير قضايا مخالفة للقانون، وتعريض البلاد للخطر".

وأوضح أن الهدف من مرسوم الرئيس كان "حصر تلك الجمعيات والتعامل معها بشكل مباشر، وليس الهدف طلب إعادة التسجيل من جميع المؤسسات الأهلية".

الأمر ذاته أكده اليحيى خلال الاجتماع، عندما قال: بعض الجمعيات مغطى بغلاف رقيق يخفي وراءه شيئاً، وسنسعى لكشفه بالطرق القانونية ولن نخالف القانون.

ويقول مهنا: حصلنا على تعهد شفهي من وزير الداخلية بالتقيد بقانون الجمعيات، وعدم ممارسة أية مهمات خارج إطار القانون.

بدوره، قال وزير الداخلية: لن نحل أية جمعية، ولن نقوم بأي إجراء ضد أية جمعية.

وأضاف: لدينا مخالفات قانونية في كثير من الجمعيات، فالعديد منها لم يسجل على أساس قانوني، أو تنقصه أوراق مهمة من وزارة الاختصاص.

وأوضح أن "ما يهمنا الجمعيات التي تقوم بعمل يضر مصلحة السلطة والمصلحة العامة، نريد حصرها واتخاذ الإجراء اللازم بحقها".

استمارة "أمنية"

في المقابل، قال النائب السابق عزمي الشعيبي، مدير عام الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية "أمان": هناك استفزاز في تطبيقات وزارة الداخلية للمرسوم، ويتجلى ذلك بالطلب من كل جمعية تعبئة استمارة أمنية بطريقة غير حضارية".

وأكد الشعيبي رفضه للمرسوم "لأنه ليس في سياق حالة الطوارئ".

أما وجهة النظر القانونية في مرسوم الرئيس، فأجملها البرغوثي قائلاً: الرئيس أصدر المرسوم اعتقاداً منه بأنه لا وجود لبديل قانوني ينظم عمل الجمعيات، وهذا غير صحيح، لأن نصوص قانون الجمعيات الأهلية واللائحة التنفيذية المرفقة به كافية لتأمين رقابة على مؤسسات المجتمع المدني.

فيما تتصارع حكومتان على الموارد ويتحول القطاع إلى منطقة مساعدات إنسانية

خطة "إنعاش سريع" للاقتصاد الفلسطيني تواجه خمس مشاكل حلها بيد إسرائيل

كتب جعفر صدقة:

في الثاني عشر من حزيران ٢٠٠٧، أعلنت إسرائيل إلغاء الـ"كود" الجمركي لقطاع غزة، ما يعني عدم التعامل مع أية شحنة تجارية مصدرة من القطاع أو واردة إليه، واعتباره منطقة مساعدات إنسانية فقط، وإغلاق جميع المعابر المؤدية من وإلى القطاع. ويبدو أن معالجة "الوضع الناشئ" في القطاع تستنفذ جهد جميع الأطراف الفلسطينية، بما فيها الحكومة التي شكلها الرئيس محمود عباس برئاسة الدكتور سلام فياض، عقب سيطرة حركة "حماس" على قطاع غزة.

حكومة فياض بادرت في أيامها الأولى إلى المصادقة على خطة "إنعاش سريع" للاقتصاد الفلسطيني، أعدتها وزارة التخطيط، لكن لا يبدو أن آمالها بأن تحدث الخطة "تغييراً جوهرياً" في الأوضاع المعيشية للمواطنين ستتحقق، على الأقل في قطاع غزة، حيث الهم الأساسي توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية، فيما يعتبر التفكير بـ"انتعاشة اقتصادية" ترفاً زائداً.

وقال وزير التخطيط الدكتور سمير عبد الله: الخطة تتألف من شقين رئيسيين، الأول يركز على البرامج الإنسانية كالإمدادات الغذائية إلى قطاع غزة. أما الشق الثاني من الخطة، فيشمل الاحتياجات التنموية العاجلة في مختلف مجالات البنى التحتية، بتنفيذ كل ما يمكن تنفيذه خلال ستة أشهر من مشاريع طرق وكهرباء ومياه وصرف صحي، وتلبية الاحتياجات العاجلة في مجالي الصحة والتعليم، وكذلك مساعدة القطاع الخاص على الاستمرار والعودة إلى الإقلاع.

لكن يبدو أن إمكانية استفادة قطاع غزة من الشق الثاني في الخطة هدف بعيد المنال، أولاً لإحجام المانحين الواضح، حتى الآن، عن تمويل أية مشاريع هناك، وثانياً لأن إسرائيل ما زالت ترفض رفضاً قاطعاً إدخال المواد اللازمة لتنفيذ مشاريع كهذه.

ففي مجال البنى التحتية، قال عبد الله "هناك الكثير من المشاريع توقفت خلال العامين الماضيين، ومن الضروري الآن استئناف العمل بها. هناك أمور لا تحتمل الانتظار طويلاً كإعادة تأهيل الطرق المدمرة، وشبكات الكهرباء والمياه المتهالكة، ومشاريع غاية في الأهمية في مجال الصرف الصحي، وبخاصة مشروع بيت لاهيا شمال قطاع غزة بعد الانهيار الذي شهدته الأحواض في المنطقة في وقت سابق. نحن نضغط بكل قوة لتنفيذ هذا المشروع على الرغم من صعوبة إدخال المواد اللازمة إلى القطاع".

معالجة "الوضع الناشئ" في قطاع غزة، سواء فيما يتعلق بالسيطرة العسكرية لحركة "حماس" على القطاع، أم إعادة ربطه مع العالم الخارجي، وتأمين احتياجاته الأساسية، كانت على رأس الأولويات التي طرحها فياض في خطابه القصير بعد أداء حكومته اليمين الدستورية أمام الرئيس عباس في ١٨ حزيران، وبعد يومين أو ثلاثة بادرت الحكومة إلى تشكيل "خلية أزمة" تضم ممثلين عن الوزارات المعنية ومؤسسات القطاع الخاص، مهمتها تأمين إمداد القطاع بالاحتياجات "الإنسانية" من غذاء ودواء ووقود.

إغلاق المعابر

منذ اليوم الأول للأزمة، عمدت إسرائيل إلى إغلاق جميع المعابر المشتركة، سواء ما كان معها أم مع مصر، وأبقت العمل عبر معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم) فقط، وهو معبر إسرائيلي ١٠٠٪، لا تواجد فيه لأي موظف فلسطيني.

لكن الإمكانيات المتواضعة جداً لمعبر كرم أبو سالم، التي لا تسمح لمرور أكثر من ٢٠-٣٠ شاحنة في اليوم فقط، من أصل ١٠٠-١٢٠ شاحنة لتلبية احتياجات القطاع اليومية من المواد الأساسية، دفعتها إلى العمل عبر معبر "صوفا" مؤقتاً، إلى حين توسيع معبر كرم أبو سالم.

وتعتمد إسرائيل آلية لإدخال السلع إلى قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم لا تتضمن أي اتصال مع أي طرف فلسطيني في القطاع، وتقوم على عزل المنطقة تماماً بالقوات العسكرية والدبابات، ثم تقوم بإدخال السلع والمواد المعنية إلى منطقة مفتوحة داخل حدود قطاع غزة، ثم تنسحب وتغلق جميع البوابات تماماً، وعندها فقط يتقدم المستوردون الفلسطينيون ليأخذ كل واحد بضاعته ومغادرة المكان!

وتتبع هذه الآلية أيضاً، في معبر "صوفا"، حيث تعزل قوات الاحتلال المنطقة المحيطة بالمعبر وتقوم بإدخال البضاعة إلى الجانب الفلسطيني منه، ثم تنسحب وتغلق البوابات تماماً، ثم يدخل الفلسطينيون كل يبحث عن بضاعته.

أما في معبر المنطار "كارني"، وهو المعبر التجاري الوحيد المجهز بالإمكانيات اللازمة لاستيعاب عدد كبير من الشاحنات، ويستخدم لعبور البضائع بموجب اتفاق مع السلطة الفلسطينية، فقد أغلقته إسرائيل تماماً، ولا تسمح بإدخال أي شيء عبره سوى القمح فقط، وذلك لوجود قشط تسمح بنقل القمح من الجانب الإسرائيلي من المعبر إلى الجانب الفلسطيني دون الحاجة لفتح أي من بوابات المعبر، ودون الحاجة إلى أي نوع من الاتصال مع أطراف فلسطينية.

وبقي معبر الشجاعية يستخدم لإدخال الوقود فقط، حيث توجد بنية تحتية كافية، كأنابيب تحت الأرض تصل مباشرة بين صهاريج النقل في الجانب الإسرائيلي بصهاريج التخزين في الجانب الفلسطيني، أيضاً دون الحاجة إلى أي نوع من الاتصال بين موظفين من الجانبين.

أما عبور الأفراد، فهو مقتصر على عدد قليل من الحالات الإنسانية، وفي الغالب لأغراض العلاج، ومنذ أيام سمح لعدد قليل من رجال الأعمال بالمرور يومياً من وإلى القطاع، وتنسق هذه العملية بواسطة موظف فلسطيني، لكن إسرائيل ترفض استقبال أي طلب بخصوص هذه الحالات من هذا الموظف في قطاع غزة مباشرة، وإنما من الارتباط في رام الله فقط.

خمس مشاكل: المشكلة الأولى

وقال الوكيل المساعد في وزارة الاقتصاد الوطني عبد الحفيظ نوفل، الذي يمثل الوزارة في "خلية الأزمة" التي شكلتها حكومة فياض، إن "الوضع الناشئ" في قطاع غزة أبرز خمس مشاكل رئيسية مع الإسرائيليين، أولاها تتمثل بوجود حوالي ألف حاوية من البضائع المستوردة إلى قطاع غزة في الموانئ الإسرائيلية.

وأضاف: تضم هذه الحاويات أربعة أنواع من السلع: مواد غذائية (حوالي ٤٠٪)، ومواد استهلاكية مصنعة كالأجهزة الكهربائية (حوالي ٤٠٪)، مواد خاصة للصناعة (حوالي ١٠٪)، مواد أخرى (حوالي ١٠٪).

حتى الآن، استطاعت حكومة فياض تأمين دخول معظم الشاحنات المحملة بالمواد الغذائية، لكنها تواجه الكثير من المصاعب في إدخال بقية الشاحنات، وتدرس حلولاً أخرى هدفها معالجة مشكلة مستورديها، بعدما تعذر إيجاد حلول هدفها إيصال هذه المواد إلى أسواق غزة.

وقال نوفل: من لديه وكيل أو شخص يعرفه ويثق به المستورد في الضفة الغربية، فإنه يحولها إليه لبيعها في أسواق الضفة، لكن من ليست لديه هذه الإمكانية بقيت بضاعته في الموانئ بانتظار حل.

نوفل أشار إلى خيارين لحل مشكلة البضائع المتبقية؛ الأول الضغط على إسرائيل لتأمين دخولها إلى قطاع غزة، والثاني استئجار مخازن لها في الضفة الغربية من قبل الحكومة، وبيعها لصالح المستورد الموجود في قطاع غزة، "بهدف إنقاذ ما يمكن إنقاذه".

المشكلة الثانية: المعابر

منذ سيطرة "حماس" على قطاع غزة، فإن إسرائيل تصر على أن معبر كرم أبو سالم هو الرابط الوحيد بين القطاع والعالم الخارجي، لكن لضعف إمكانياته فقد تم تشغيل معبر "صوفا" مؤقتاً، "والمشكلة في هذين المعبرين أنهما إسرائيليان ١٠٠٪، وليس هناك أي تواجد فلسطيني فيهما"، قال نوفل.

وأضاف "موقف السلطة الفلسطينية أن معبر المنطار هو المعبر الأساسي لمرور البضائع، لنوفر الإمكانيات اللازمة فيه، وأيضاً لأنه معبر فلسطيني- إسرائيلي، لكن إسرائيل ترفض فتحه، حالياً على الأقل، بحجة عدم توفر أية إمكانية لوجود ترتيبات أمنية فيه".

المشكلة الثالثة: المواد الخام

وبحسب رئيس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية باسم خوري، فإن الشهر الأخير شهد تزايداً كبيراً في توقف المنشآت الصناعية عن العمل، حتى وصلت نسبة المنشآت التي أغلقت أبوابها إلى حوالي ٨٠٪ من إجمالي المنشآت الصناعية في قطاع غزة، والمنشآت المتبقية تعمل بأقل من ٤٠٪ من طاقتها الإنتاجية.

وأضاف: هذا أدى إلى فقدان أكثر من ٦٥ ألف عامل مصدر رزقهم، وهناك ١٢٠ ألف عامل في القطاع الخاص مهددون بفقدان عملهم خلال أيام ما لم تحل مشكلة التصدير وإدخال المواد الخام.

المشكلة الرابعة: تراكم الصادرات

أما فيما يتعلق بالصادرات، فقال خوري إن هناك حمولة ٦٠ حاوية من الصناعات الخشبية والأثاث قيمتها ٤٠ مليون دولار، وحوالي مليون قطعة ملابس كلفتها حوالي ١٠ ملايين دولار جاهزة للتصدير في قطاع غزة، لكن إغلاق المعابر يحول دون تصديرها.

وقال نوفل إن الجانب الإسرائيلي أبلغ الجانب الفلسطيني موافقته على السماح بإدخال المواد الخام اللازمة للصناعة، وبخاصة الصناعات الغذائية، يوماً واحداً في الأسبوع، كما وافق على تخصيص يوم واحد أيضاً، في الأسبوع، لتصدير المنتجات المتراكمة في القطاع، "ونأمل بأن يبدأ تنفيذ هذا الاتفاق خلال أيام".

المشكلة الخامسة: حركة رجال الأعمال

حتى الأسبوع الماضي، لم تسمح إسرائيل لأي من رجال الأعمال بالخروج من قطاع غزة، لكن تم التوصل قبل أيام عدة إلى آلية لحركتهم، بدأت بعشرة رجال أعمال يومياً، والآن وصل العدد إلى ٦٠ شخصاً يومياً، وهو في ازدياد

مستمر، حسب نوفل.

مشاكل داخلية

مشاكل قطاع غزة ليست كلها بسبب إسرائيل، وإنما هناك صعوبات بسبب "صراع الشرعية" بين حكومة تسيير الأعمال برئاسة فياض في رام الله، والحكومة المقالة برئاسة إسماعيل هنية المسيطرة بذراع القوة التنفيذية على قطاع غزة.

أحد القرارات الأولى لحكومة فياض كان إعفاء قطاع غزة، وشركات، من جميع الرسوم والضرائب، والهدف هو "التخفيف عن الأهل هناك"، لكنه استهدف أيضاً، حرمان الحكومة المقالة من أحد مصادر الدخل، ما دفع الأخيرة لاتخاذ إجراءات بهدف جباية إيرادات كان ضحيتها القطاع الخاص.من هذه الإجراءات، السيطرة على شركة توزيع الكهرباء في قطاع غزة، وهي شركة خاصة تملك شركة "مورغانتي" الأميركية ٣٠٪ من أسهمها، وشركة اتحاد المقاولين العالمية "سي سي سي"، إحدى أكبر شركات المقاولات في الشرق الأوسط ويملكها رجلا الأعمال الفلسطينيان حسيب الصباغ وسعيد خوري، والباقي مملوك للجمهور باعتبارها شركة مساهمة عامة، إضافة إلى اعتقال مديرها العام بتهمة "الفساد"، وتعيين إدارة جديدة لها من "حماس".

لكن حكومة فياض تصر على أن سيطرة "حماس" على الشركة جاءت بهدف السيطرة على مواردها بجباية أثمان فواتير الكهرباء من الجمهور.

الحكومة المقالة رفضت أيضاً، الاعتراف بإعفاء المواطنين في غزة من الرسوم على الخدمات العامة، وأصرت على مواصلة تحصيلها.

وفي أحدث تطور، قررت الحكومة المقالة جباية الضرائب والجمارك على كل سلعة تدخل إلى قطاع غزة، حتى لو دفعت جماركها لحكومة تسيير الأعمال برام الله، وفي هذا الإطار احتجزت قبل أيام شحنة من منتجات شركة سجائر القدس واستوفت جماركها مرة أخرى، بعد أن كانت دفعتها لحكومة تسيير الأعمال.

مسؤول إحدى الشركات الكبيرة، وهي وكيل حصري لعشرات المنتجات العالمية، قال إن الحكومة المقالة أبلغت مندوب الشركة في غزة أن عليه دفع الضرائب والجمارك على كل قطعة من منتجاتها تدخل إلى غزة، على الرغم من أن الجمارك تم استيفاؤها من قبل إسرائيل لصالح الخزينة العامة الفلسطينية عملاً ببروتوكول باريس الاقتصادي.

وقال "كان جوابهم: ادفعوا لنا كما دفعتم لحكومة سلام فياض". وأضاف "في هذه الحالة، سنكون مضطرين إما لإضافة ما ندفعه من جمارك مزدوجة على سعر المستهلك، وهذا فوق قدرة المواطنين في القطاع، أو لوقف توزيع منتجاتنا في القطاع. أعتقد أن هذا هو الخيار الأفضل على الرغم من خسارتنا للسوق هناك".

وهذه المشكلة (ازدواجية الضرائب والجمارك)، ربما تكون رصاصة الرحمة في رأس القطاع الخاص في قطاع غزة.

وعلق خوري قائلاً "هناك كارثة حقيقية تنتظر القطاع الخاص. الوضع خطير جداً في قطاع غزة، وعلينا جميعاً العمل لتدارك الأمر".

المؤسسات العامة

مؤسسات السلطة الفلسطينية في قطاع غزة تواجه أيضاً، خطر التدمير، وذلك بسبب تنازع حكومتي "رام الله" و"غزة" على الشرعية وعلى "ولاء الموظفين"، الذين يبلغ عددهم في قطاع غزة نحو ٩٨ ألف موظف (٥٦ ألف عسكري، و٤٢ ألف مدني) يشكلون حوالي ٦٠٪ من إجمالي عدد موظفي السلطة الوطنية.

ومنذ الأيام الأولى لتولي حكومة فياض مهامها، أعلنت أنها ملتزمة بدفع راتب من يلتزم بقراراتها وتعليماتها فقط من الموظفين، حتى لو اضطروا إلى البقاء في البيت!

وقال نوفل "هناك ثلاث مؤسسات توقفت عن العمل تماماً في قطاع غزة: وزارة العمل، ووزارة شؤون الأسرى، وديوان الموظفين العام. عملياً طلبت حكومة تسيير الأعمال (فياض) من جميع الموظفين، المدنيين على الأقل، أن يداوموا لكن هناك مشاكل".

وأضاف "حماس لا تمانع في بقاء من لا بديل له لتسيير الأمور، لكنها تغير في الموظفين حيثما تجد ذلك ممكناً".

مشكلة أخرى برزت فيما يتعلق بدوام الموظفين، تتعلق بموعد العطلة الأسبوعية، "فالقوة التنفيذية تمنع بالقوة دوام أي موظف يوم الخميس، والموظفون بدورهم لا يذهبون إلى العمل يوم السبت".

أبرز محاور خطة "الإنعاش السريع"

تقوم خطة "الإنعاش السريع" التي أعدتها وزارة التخطيط وأقرتها حكومة "إنفاذ حالة الطوارئ" برئاسة سلام فياض في ٤ تموز ٢٠٠٧، بعد حوالي أسبوعين على تشكيلها، بضخ حوالي ٢٥٠ مليون دولار شهرياً لمدة ستة أشهر.

وقال وزير التخطيط الدكتور سمير عبد الله إن الخطة تتألف من شقين رئيسيين؛ الأول يركز على البرامج الإنسانية، كالإمدادات الغذائية، وبخاصة إلى قطاع غزة والمناطق الأشد فقراً في الضفة الغربية، وبرامج لمكافحة البطالة.

أما الشق الثاني من الخطة، فيشمل الاحتياجات التنموية العاجلة في مختلف مجالات البنى التحتية، بتنفيذ كل ما يمكن تنفيذه خلال ستة أشهر، من مشاريع طرق، وكهرباء، ومياه، وصرف صحي، وتلبية الاحتياجات العاجلة في مجالي الصحة والتعليم، وكذلك مساعدة القطاع الخاص على الاستمرار والعودة إلى الإقلاع.

ففي مجال البنى التحتية، قال عبد الله "هناك الكثير من المشاريع توقفت خلال العامين الماضيين، ومن الضروري الآن استئناف العمل بها.

هناك أمور لا تحتمل الانتظار طويلاً كإعادة تأهيل الطرق المدمرة، وشبكات الكهرباء والمياه المتهالكة، ومشاريع غاية في الأهمية في مجال الصرف الصحي، وبخاصة مشروع بيت لاهيا شمال قطاع غزة بعد الانهيار الذي شهدته المنطقة في وقت سابق. نحن نضغط بكل قوة لتنفيذ هذا المشروع على الرغم من صعوبة إدخال المواد اللازمة إلى القطاع".

وفي مجال التعليم، قال عبد الله إن الخطة تهدف للوصول إلى بداية مريحة للعام الدراسي القادم، حيث يتوقع أن يدخل إلى المدارس حوالي ٧٠ ألف تلميذ جديد، "وهؤلاء بحاجة إلى غرف صفية جديدة ومعلمين جدد، وبالتالي استثمارات جديدة".

وكذلك الحال في قطاع الصحة، الذي وقف على حافة الانهيار خلال الأشهر الخمسة عشر الأخيرة، "فهناك الكثير من المستشفيات والمراكز الصحية بحاجة إلى تجهيزات جديدة، أو إعادة تأهيل التجهيزات المتوفرة".

رواتب الموظفين

أحد المرتكزات الأساسية لخطة الإنعاش السريع، قال عبد الله، الدفع المنتظم لرواتب موظفي السلطة والمخصصات الاجتماعية، التي يبلغ مجموعها حوالي ١٢٠ مليون دولار شهرياً، وكذلك المصاريف التشغيلية للوزارات والمؤسسات العامة، التي تقدر بين ٣٠ و٤٠ مليون دولار شهرياً.

وأضاف "هذان البندان التزمت الحكومة بهما كاملين، أما متأخرات الموظفين وتقدر بحوالي ٧٠٠ مليون دولار، ومستحقات القطاع الخاص البالغة حوالي ٣٥٠ مليوناً، فسيتم دفع جزء منها شهرياً بمقدار ما يتوفر من أموال".

القطاع الخاص

كذلك، قال عبد الله إن من مرتكزات الخطة اتخاذ إجراءات سريعة لإنعاش القطاع الخاص، "فإضافة إلى دفع ما يتوفر من مستحقاته، يجب توفير بيئة ملائمة لإعادة انطلاقه عبر تنفيذ عدد من المشاريع والبرامج، من بينها مشروع لإعادة تأهيل البنى التحتية في المناطق الصناعية، وإطلاق برامج ترويج للمنتجات الفلسطينية، وبرامج لتحديث قطاع الصناعة، وتسهيلات وبرامج ضمانات لتقليل مستوى المخاطر، وتسهيلات أخرى لإعادة ثقة المستثمرين في السوق الفلسطينية".

ومن البرامج الأخرى، التي تجمع بين جهود الحد من البطالة والفقر من جهة، ومساعدة القطاع الخاص من جهة أخرى، برامج تشغيل عبر البلديات والمؤسسات العامة وغير الحكومية لاستيعاب أيدٍ عاملة جديدة.

وإضافة إلى هدفها الأساسي بإحداث انتعاش سريع في الاقتصاد، تعكس الخطة عزم الحكومة على استئناف برنامج الإصلاح في أجهزة السلطة ومؤسساتها، في مختلف المجالات الإدارية والمالية والأمنية. وفي هذا السياق، جاءت عملية التقييم للموظفين كافة، كما لم تخف الحكومة أنها مقبلة على اتخاذ إجراءات أخرى "غير شعبية" لتقليص الجهاز الحكومي بالاستغناء عن موظفين أو إحالتهم على التقاعد.

وتنظر الحكومة إلى الخطة الأمنية التي بدأت بتنفيذها، إضافة إلى هدفها السياسي، كإحدى الركائز الأساسية لإنجاح خطة "الإنعاش السريع".

وعلى الرغم من قصر المدة الزمنية للخطة (٦ أشهر)، فإن الحكومة تتطلع إلى أن تؤسس، في حال نجاحها، لخطط أبعد مدى، كخطة السنوات الثلاث (٢٠٠٨-٢٠١٠)، التي تعد الحكومة لإطلاقها مع بداية العام القادم.

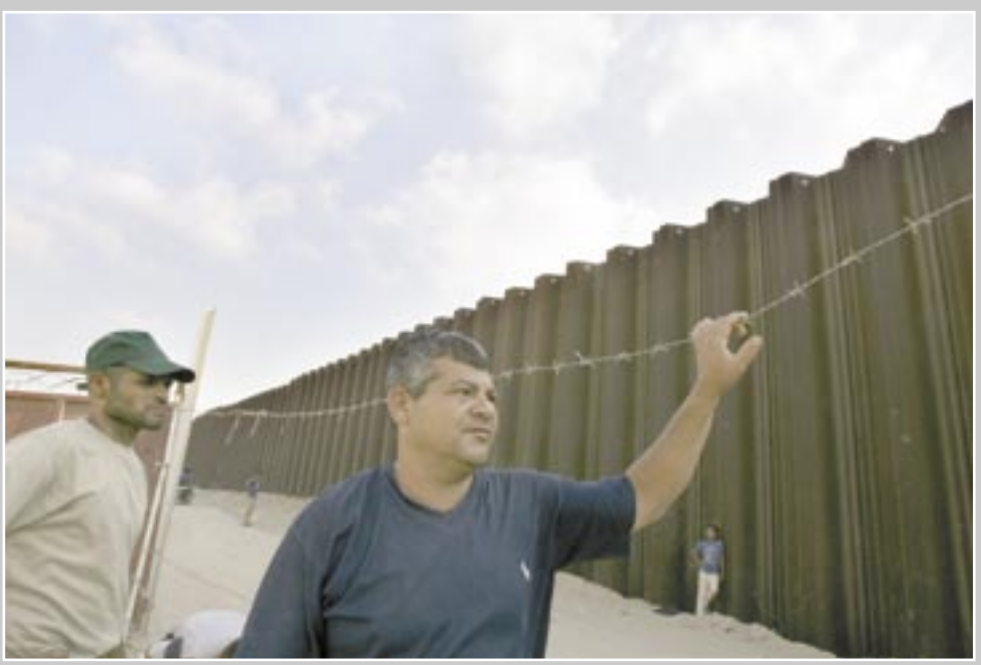

في ظل تباين الرؤى والأجندات السياسية المتصارعة

"الأفق السياسي" .. عنوان لتعميق الأزمة الراهنة أم مؤشر لإمكانية تفكيكها؟

كتب منتصر حمدان:

على الرغم من انتهاء حالة الطوارئ التي أعلنها الرئيس محمود عباس، وتشكيل حكومة تسيير الأعمال برئاسة د. سلام فياض، فإن المشكلة التي يواجهها النظام السياسي الفلسطيني ما زالت قائمة، لاسيما أن المؤسسة التشريعية التي تعتبر صاحبة الدور الرئيسي في ضمان توازن النظام السياسي بقيت تعيش حالة الشلل والتعطيل، الأمر الذي يكشف بدوره عن أن آفاق تطور الأزمة أعمق وأكبر من الصراع الحاصل حتى اليوم، وما نتج عنه من تداعيات خطيرة أرهقت بنية النظام، فيما يرى محللون ومراقبون ونواب وقادة سياسيون أن أحد أهم عناوين المأزق الراهن يتمثل في غياب الأفق السياسي، الذي يحدد وجهة هذا النظام، وتباين الرؤى والأجندات المتصارعة على الساحة السياسية الفلسطينية.

حالة التعثر التي يعيشها النظام السياسي بعد انقسام المجلس التشريعي بين كتلتي "حماس" و"فتح" من حيث القوة والنفوذ، ساهمت في نقل الانقسام من أروقة "التشريعي" إلى الشارع الفلسطيني، فأصبحت هناك حكومة في الضفة، وأخرى في القطاع، ومجلس تشريعي في الضفة وآخر في القطاع، وكل منهما يسير في اتجاه معارض لاتجاه الطرف الآخر، ليعكسا بصورة واضحة الحالة التي وصل إليها النظام السياسي، الذي نشأ انطلاقاً من كون الشعب الفلسطيني يعيش "مرحلة انتقالية".

ومما لا شك فيه أن تعدد الأجندات السياسية الحزبية والفصائلية الداخلية، وتنامي دور الأجندات السياسية الخارجية في الساحة الفلسطينية، أمر يلقي بظلاله على حالة النظام السياسي الفلسطيني.

ورأى المحلل السياسي وأستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، د. جورج جقمان، أن العنصر الحاسم في الخروج من المأزق يتمثل في فتح الأفق السياسي الذي بات مغلقاً، الأمر الذي يلقي بظلاله على النظام السياسي الفلسطيني برمته، بغض النظر عن طبيعة الصراعات القائمة.

وقال "ما نحتاجه للخروج من المأزق هو اتخاذ قرارات جريئة وخطوات سياسية كبيرة تعيد حالة التوازن للنظام السياسي المهدد بالانهيار، وتساهم في تحديد مساره".

وأكثر ما يثير التساؤلات حول مستقبل النظام السياسي الفلسطيني ومصيره، الذي بات يعيش حالة من الترهل والتراجع، هو الدخول في مرحلة فتحت الأفق أمام إمكانية فرض الحلول الخارجية، وإحياء مشاريع سياسية قديمة جديدة لفرضها على الفلسطينيين، بذريعة فشلهم في إدارة أوضاعهم، وبخاصة مع النتائج الكارثية التي لحقت بالكيان الفلسطيني والمشروع الوطني بعد "الحسم العسكري" الذي نفذته حركة "حماس" في قطاع غزة.

وقال النائب قيس عبد الكريم "أبو ليلى"، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، "إن عدم الخروج من المأزق السياسي الذي نعيشه يفتح المجال أمام مجموعة من الخيارات السياسية الخارجية، التي قد لا نكون طرفاً فيها، الأمر الذي يوجب الإسراع في بلورة رؤية فلسطينية موحدة اتجاه التعامل مع جملة التحديات التي يواجهها المشروع الوطني".

ويرى "أبو ليلى" أن إنهاء الحالة القائمة لن يتأتى إلا من خلال تراجع "حماس" عن "انقلابها العسكري" ليجري فتح حوار وطني معمق حول تداعيات الأزمة وأسبابها، والانطلاق من قاعدة الحفاظ على المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، وعدم حصر كل فئات الشعب في بوتقة المصالح الحزبية الضيقة.

خيار العودة للشعب

وأثار التعطيل الحاصل للمجلس التشريعي، وتمسك كل من الطرفين المتصارعين ("حماس" و"فتح") بالقانون الأساسي للسلطة الوطنية وفق رؤيته وتفسيراته، أهمية العمل السياسي من أجل بلورة رؤية سياسية تتجاوز الإخفاقات الفلسطينية الماضية التي عاشها النظام السياسي، لاسيما أن القانون الأساسي الذي أقره المجلس، ويعلن الجميع تمسكه به، جرى إعداده ليكون ملائماً للمرحلة الانتقالية التي انتهت في العام ١٩٩٩، وجرى تمديدها في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات حتى شهر أيلول من العام ٢٠٠٠، من دون تمديدها بصورة واضحة، الأمر الذي أدى إلى إدخال العملية السياسية والنظام السياسي الفلسطيني في حالة من الضبابية وغياب الأفق السياسي، كما عبر عن ذلك أكثر من مسؤول فلسطيني.

وبينما يستشعر القادة الفلسطينيون مخاطر تنامي محاولات فرض الحلول السياسية الإقليمية والدولية المجحفة بالحقوق الفلسطينية، في ظل الصراع وتباين المواقف السياسية الفلسطينية، مثل خطر فرض الوصاية الدولية على الشعب الفلسطيني، أو إدخال قوات دولية للأراضي الفلسطينية لا تخدم هدف حماية الشعب من الاحتلال على طريق إزالته، تتنامى الأصوات السياسية المطالبة بالعودة إلى الشعب الفلسطيني في انتخابات تشريعية ورئاسية جديدة، لإنهاء الحالة القائمة، حيث يثير هذا الخيار جملة من التساؤلات التي تدلل بوضوح على أن المأزق الذي يمر به النظام السياسي هو مأزق سياسي من الدرجة الأولى، ولا ينحصر في الاجتهادات القانونية فقط.

ومن تلك التساؤلات المثارة في أوساط النخب والقيادات السياسية: على أي أساس قانوني أو سياسي سوف تجرى الانتخابات التشريعية والرئاسية؟ وبخاصة أن إجراء الانتخابات العام ١٩٩٦ تم في إطار اتفاق أوسلو كمرحلة "افتراضية" أولى على طريق إقامة الدولة الفلسطينية، كما أن إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية الأخيرة جاء تعبيراً عن الأزمة السياسية التي نتجت عن غياب رأس الهرم السياسي الفلسطيني بوفاة الرئيس ياسر عرفات.

ويعلق عضو المجلس التشريعي د. مصطفى البرغوثي على ذلك قائلاً "إن إجراء الانتخابات الديمقراطية هو إحدى وسائل المقاومة التي يمكن أن تفرض نتائجها على الأرض".

وأضاف "صحيح أن الانتخابات التشريعية الأولى جرت وفق المرحلة الانتقالية ضمن اتفاقات أوسلو، لكن الانتخابات التشريعية والرئاسية الثانية ساهمت في إثبات قدرة الفلسطينيين على خوض الانتخابات التشريعية كأداة مقاومة من جانب، وشطبت بصورة مباشرة أو غير مباشرة مجمل الإخفاقات السياسية التي تجسدت في اتفاق أوسلو".

"حماس" ترفض "إجهاض" نتائج الانتخابات السابقة

في المقابل، يرى نواب من "حماس" أن إجراء الانتخابات المبكرة يمثل في جوهره محاولة لإجهاض نتائج الانتخابات السابقة التي فازت بها الحركة، ويتساءل عدد منهم أنه لو وافقت "حماس" على إجراء الانتخابات التشريعية مجدداً وجاءت النتيجة مشابهة للنتائج السابقة ماذا سيكون الموقف؟ مؤكدين أن المخرج العملي هو العودة للحوار الوطني والتوصل إلى صيغة واضحة تحدد الرؤية السياسية التي يجب السير باتجاهها.

وقال النائب عن كتلة التغيير والإصلاح، حاتم قفيشة، "إن الوضع الفلسطيني يعيش حالة صعبة للغاية، وبات مهدداً بالانهيار في ظل استمرار الصراعات وحالة الإرباك الداخلي"، مؤكداً أن معالجة هذا الوضع يجب أن تتجاوز معضلة الخلافات القانونية وغير القانونية حول طبيعة الخطوات والإجراءات التي يتخذها كل طرف.

وقال "إن استمرار هذه الخلافات يجعل الشعب الفلسطيني بأكمله يدفع الثمن، إضافة إلى المخاطر التي تحدق بالمشروع الوطني على الأصعدة كافة"، مشدداً على أن معالجة المأزق السياسي الراهن "تكمن بالأساس في الحل السياسي، وليس في شيء آخر، الأمر الذي يستدعي بذل الجهود كافة من أجل العودة إلى طاولة الحوار الوطني، والاتفاق على رؤية سياسية موحدة تساهم في إنقاذ الشعب الفلسطيني من الانقسام، ووقف الانهيار الذي يعيشه النظام السياسي برمته".

"الشعبية" تطالب بالوحدة والتوافق على برنامج وطني

وترى النائب عن كتلة الشهيد أبو علي مصطفى خالدة جرار، وجود "حاجة ملحة للتوافق على جملة من القضايا الرئيسية، في مقدمتها التوافق على برنامج وطني موحد يستند إلى المنطلقات السياسية الوطنية، وإنهاء الانقسام السياسي الحاصل من خلال تجذير الحوار الوطني، ورفض كل مظاهر الحسم العسكري والتراجع عنها في سبيل بلورة برنامج وطني يستعيد ثقة غالبية الشعب الفلسطيني، ويكون قادراً على مواجهة التحديات والضغوط الخارجية".

وقالت "لا يوجد أمامنا من خيارات سوى التوحد والتوافق على برنامج وطني موحد قادر على التصدي للمخططات والمشاريع الخارجية، التي ستكون، في حال فرضها، على حساب القضية الوطنية وحقوق الشعب الفلسطيني".

الشعيبي: فرصة متاحة لانفتاح الأفق السياسي

ويتفق النائب السابق في المجلس التشريعي د. عزمي الشعيبي، مع أن "الإشكالية الحقيقة تكمن بالأساس في غياب الأفق السياسي، الأمر الذي يجعل القيادة الفلسطينية والرئيس محمود عباس أكثر حرصاً على بذل المزيد من الجهود لاستثمار أية خطوات تساهم في فتح الأفق السياسي من خلال العمل الجاد، من أجل إقامة الدولة الفلسطينية بضمانات دولية حقيقية".

وقال الشعيبي "على ما يبدو، فإن هناك فرصة يمكن استثمارها، وبخاصة في ظل وجود أصوات مؤثرة في الإدارة الأميركية بدأت تضغط باتجاه أهمية مبادرة الرئيس جورج بوش الذي توشك ولايته على النهاية، لتقديم رؤية واضحة ومحددة بسقف زمني حول الدولة الفلسطينية المقبلة"، موضحاً أن "بلورة مثل هذا التوجه، وبخاصة في ظل الإرهاق والتعب اللذين يصيبان الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، باتت وشيكة، ويمكن أن تقود إلى بلورة أفق سياسي يساهم في إخراج الشعب الفلسطيني من المأزق السياسي الراهن".

وأضاف "إن نجاح القيادة الفلسطينية في استثمار التحركات السياسية الدولية في دعم إقامة الدولة الفلسطينية لا يلغي إمكانية اللجوء إلى خيار الانتخابات الرئاسية والتشريعية، بل يعزز ذلك الخيار من خلال طرحه كبرنامج سياسي تجري على أساسه الانتخابات الرئاسية والتشريعية".

وإزاء انسداد أفق العودة إلى الحوار في ظل تمسك حركة "حماس" بموقفها الرافض للتراجع عن نتائج "الحسم العسكري" في قطاع غزة، ورفض حركة "فتح" للحوار من دون تحقق ذلك، واستمرار حالة الانقسام الجغرافي والسياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعطيل عمل المؤسسة، بدأت تنشط الحوارات والنقاشات حول آليات الخروج من هذه المعضلة التي تهدد المشروع الوطني.

وقال النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي د. حسن خريشة: أمام هذا الانسداد وتحول النظام السياسي برمته إلى رهينة بيد حركتي "حماس" و"فتح"، فإن ذلك يحتم على الأغلبية الصامتة في الشعب الفلسطيني الخروج عن صمتها". وتابع "لا يعقل أن نبقى صامتين، وأن يتحول النظام السياسي والشعب الفلسطيني إلى رهينة في يد الحركتين"، محملاً الحركتين ("فتح" و"حماس") مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع، وبخاصة فيما يخص تعطيل المؤسسة التشريعية التي من المفترض أن تساهم في صيانة أية إخفاقات داخلية.

خيارات محدودة

ويرى مراقبون أن الرئيس عباس بات أمام تحديات كبيرة، وأنه يتحمل مسؤولية إخراج النظام السياسي الذي يقوده من مأزقه، حيث يميل البعض للاعتقاد أن الرئيس بات أمام خيارات محدودة؛ فإما أن يعلن عن حل السلطة الوطنية، وبخاصة في ظل انتهاء المرحلة الانتقالية وفشل العملية السياسية في تحقيق أهدافها، وإما أن يقدم على اتخاذ قرار سياسي يعلن فيه عن إقامة الدولة الفلسطينية بضمانات دولية وعربية لتشكل الإطار العام الذي ستجري وفقه الانتخابات التشريعية والرئاسية، والمباشرة بإعداد الدستور الفلسطيني.

وعلى الرغم من أن القانون الأساسي كان وضع للمرحلة الانتقالية المنتهية، فإن ما جاء في المادة ١١٥ من الباب الثامن في هذا القانون (أحكام عامة وانتقالية) يشير إلى أنه يعمل بأحكام القانون الأساسي خلال مدة المرحلة الانتقالية، ويمكن تمديد العمل به إلى حين دخول الدستور الجديد للدولة الفلسطينية حيز الوجود، ما يؤكد أن القانون الأساسي يمثل الغطاء القانوني لعمل السلطة الوطنية الفلسطينية على الرغم من انتهاء المرحلة الانتقالية.

وقال وزير العدل د. علي خشان، "إن موضوع إعداد مسودة الدستور للدولة الفلسطينية بات مطروحاً، وسوف يجري العمل من أجل إنجازه، وبخاصة أن خطوات متقدمة كان تم إنجازها في هذا الاتجاه".

وفي الوقت الذي تواصل فيه القيادات السياسية البحث عن المخارج وسط تباين المواقف والأجندات السياسية، فإن المؤشرات العامة تظهر بدء حالة من التفاعل المجتمعي، وبخاصة في أوساط النخب الأكاديمية وممثلي مؤسسات المجتمع المدني، باتجاه محاولة إيجاد أفق سياسي قادر على الوصول إلى حل سياسي يستجيب للمطالب الوطنية وتحقيق الأهداف السياسية، بما يجنب الشعب الفلسطيني الانزلاق نحو المزيد من الكوارث والمغامرات السياسية.

بعدما طرحه الرئيس مرات عدة لأغراض متباينة!

مطلب استقدام القوات الدولية يثير جدلاً بين إقصاء "حماس" وحماية الفلسطينيين من الاحتلال

كتب عبد السلام الريماوي:

استقدام قوات دولية إلى الأراضي الفلسطينية ليس بالأمر الجديد، وكان ولا يزال مطلباً كفله القانون الإنساني الدولي ومحل إجماع الفلسطينيين جميعاً، لوقف الاضطهاد الذي يتعرضون له، والتمهيد لقيام الدولة المستقلة، لكن الجديد في الأمر هو الصيغة التي أعيد طرحه بها عقب سيطرة "حماس" على قطاع غزة، وهو ما فهم من الحركة –على الأقل– بأنه محاولة للاستقواء عليها أو لإقصائها.

"نشر قوات دولية في غزة، لأننا ننوي إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، ولا بد من ضمان الأمن في الأراضي الفلسطينية". هكذا جاءت الدعوة بداية على لسان الرئيس محمود عباس خلال مباحثاته الأولى مع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي.

ولم يتأخر حينئذ رد حركة "حماس"، فأعلنت رفضها لقدوم أية قوات دولية، وهددت بأنها ستتعامل معها كقوات احتلال جديدة.

وتكررت دعوة الرئيس عباس لنشر قوات دولية في قطاع غزة خلال استقباله رئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي في رام الله، لكن "من أجل تأمين وصول المساعدات الإنسانية، وحرية حركة المواطنين ودخولهم وخروجهم من وإلى القطاع ووقف معاناتهم".

غير أن برودي، لم يبد حماسة لهذا الطلب الفلسطيني، واعتبر أن "الظروف غير ملائمة لذلك"، على الرغم من دعوة وزراء خارجية عشر دول أوروبية، من ضمنها إيطاليا، لإنشاء قوة دولية فعّالة تحت إشراف حلف الأطلسي أو الأمم المتحدة.

وفي لقائه الأخير مع أعضاء المجلس الوطني في العاصمة الأردنية عمان، أعلن الرئيس عباس أن ما كان يقصده هو نشر قوات دولية في الضفة، بما فيها القدس، وفي قطاع غزة، لحماية الشعب الفلسطيني من الانتهاكات الإسرائيلية.

فهل كان ذلك بمثابة توضيح أم تراجع؟ وهل كانت الدعوة لاستقدام قوات دولية ردة فعل انفعالية عقب ما قامت به "حماس" في القطاع على أمل إقصائها، أم لحماية الفلسطينيين كافة من الاعتداءات الإسرائيلية؟

وهل ستخدم حماية الانتخابات المبكرة أم لتأمين وصول المساعدات الإنسانية وحرية حركة المواطنين؟

وهل هي ممكنة التنفيذ من دون موافقة جميع الأطراف المحلية والإقليمية؟ وأية دولة ستغامر بأرواح جنودها وترسلهم إلى منطقة ساخنة لا يحظون فيها بالترحاب؟ وهل سنسمع بعد الآن طرفاً فلسطينياً يطالب بقوات دولية في ظل المواقف الدولية والإقليمية والمحلية التي تتراوح ما بين الرفض والتحفظ، في أحسن الأحوال؟

"آفاق برلمانية"، سلطت الضوء على هذا الملف من جوانبه المختلفة، عارضة وجهات نظر سياسية وقانونية مختلفة.

القانون الدولي يكفل المطالبة بقوات حماية

الخبير القانوني، مدير مؤسسة الحق، شعوان جبارين، نوه إلى وجود صيغ عدة لقدوم قوات دولية وفقاً للمهمة التي ستضطلع بها.

وقال: من ناحية قانونية يحق لأي شعب تحت الاحتلال أو يواجه انتهاكات جسيمة أن يطالب بحماية دولية، وقد يكون ذلك من خلال إرسال قوات دولية بموجب الفصل السابع، أو من خلال توافق جميع الأطراف المعنية. وبعد الجرائم التي شهدتها يوغسلافيا، تم تبني ما بات يعرف بـ"التدخل لأسباب إنسانية"، وهذا يحتم على الدول التدخل لحماية أي شعب يتعرض للاضطهاد.

وأضاف: في حالتنا الفلسطينية، فإن ما دعونا إليه دائماً هو وضع الأراضي المحتلة تحت مسؤولية الأمم المتحدة لحماية الشعب الفلسطينية أولاً، وتمكينه من تقرير مصيره، لكن في ظل الواقع الدولي والانحياز الأميركي لإسرائيل يبدو الأمر شبه مستحيل، وبالتالي يتم البحث عن صيغ ترضي الإسرائيليين وليس القانون الدولي.

وبالنسبة لمكان تواجدها، قال جبارين: هذا الأمر إشكالي ويرتبط بالسياسة والقانون. ولكن إذا كان الحديث يدور عن حماية السكان من الاحتلال ومساعدتهم على تقرير مصيرهم، فإن مكان تواجد القوات الدولية يكون حدود العام ٦٧؛ أي الخط الأخضر، أما الجدار فهو يخالف القانون الدولي، وكذلك المستوطنات وإجراءات ضم القدس. لكن تطبيق مثل هذا الأمر يبدو شبه مستحيل في ظل التوازنات الدولية.

وتابع: في الفترة الأخيرة طرح موضوع القوات الدولية بصيغة أن تأتي قوات دولية لحماية أمن الإسرائيليين، ولا تهتم بالسكان الفلسطينيين ومستقبلهم السياسي وحقهم في تقرير المصير، وهو ما أفرغ المطلب الأصلي من مضمونه.

عبد الله: الدعوة لغزة والضفة

عبد الله عبد الله، القيادي في حركة "فتح"، عضو المجلس التشريعي، قال إن الدعوة لم تكن مقصورة على قطاع غزة، ولم يسبق أن طرحت لمنطقة واحدة، فنحن نصر دائماً على وحدة ترابنا الفلسطيني، وعندما حصلت التهدئة في تشرين الثاني ٢٠٠٦ كنا دائماً ندعو للتبادلية والشمولية. ولهذا، نريد أن تكون هذه القوات سداً في وجه العدوان الإسرائيلي في القطاع والضفة على حد سواء.

وأضاف: عندما نتحدث عن القوات الدولية نربطها بالمشروع الوطني والأهداف الوطنية وليس للاستقواء، ولم يكن هدفنا إقصاء "حماس". القوات الدولية ليست مطلوبة لتفصل بيننا وبين "حماس" بل لتفصل بيننا وبين الاحتلال واعتداءاته.

وتابع: يجب أن نكون حساسين لأي تصرف منا أو من الآخر حتى لا نكرس فصل الضفة والقطاع، ونوه إلى أن فكرة القوات الدولية مطروحة قديما منذ الاجتياح الإسرائيلي الواسع العام ٢٠٠٢، مضيفاً: لا أمانع أن تكون هناك قوات دولية، لكن يتوجب تحديد دورها ومهمتها ومواقعها وفترتها. كما يتوجب التنسيق مع الأطراف المعنية لأن مثل هذه الأمور لا تتم من طرف واحد.

وحول ما تردد حول دور القوات الدولية المقترحة في حماية انتخابات فلسطينية مبكرة، قال عبد الله: لا أؤيد أن تكون القوات الدولية لحماية الانتخابات. فإذا لم يكن هناك توافق فلسطيني على هذه الفكرة فيمكن لأي فرد أو جماعة أن تخربها.

وأردف: قد يكون للرئيس تبريراته، لكنني كما أراها فإن الانتخابات يجب أن تكون حرة بشكل كامل، نحن نفهم أن يأتي مراقبون للإشراف عليها، أما أن يأتي حماة لها فهذا لا يجوز.

أبو ليلة: فلتكن البداية في الضفة ونحن نقبل بقدومها

أما حركة حماس، فقد كان لها منذ البداية موقف معارض لدخول أية قوات دولية، إدراكاً منها أن هذه القوات "لن تخدم إلا مصلحة إسرائيل، ولن تكون في مصلحة الشعب الفلسطيني، كما قال القيادي في الحركة خليل أبو ليلة.

وأضاف: السيد عباس لن يستطيع أن يفرض على إسرائيل وجود قوات دولية في الضفة، وإذا استطاع فليبدأ هناك، بحيث تكون فعلاً لحماية الشعب الفلسطيني. وإذا كانت كذلك فسنوافق عليها.

وأوضح أن هناك مرات عديدة طرحت فيها فكرة القوات الدولية ورفضتها إسرائيل، لأنها تمس بسيطرتها على الضفة والقطاع.

وأوضح أن "القوات الدولية لا يمكن أن تأتي إلى أية منطقة في العالم إلا بموافقة الأطراف المعنية، بمعنى أنها لا يمكن أن تأتي إلى القطاع، إلا إذا كانت هناك موافقة من القوى الفاعلة على الأرض".

وتابع قائلاً: على السيد عباس أن يولي اهتماماً للمصالحة الوطنية قبل أن يفكر في استقدام قوات دولية، وأن يولي أهمية كبرى للحوار مع الفصائل، وعلى رأسها حركة "حماس". وإذا كان هناك توجه صادق أعتقد أننا سنخرج ونخرج القضية من المأزق الحالي الذي تمر فيه.

وفيما يتعلق بمبرر حماية الانتخابات المبكرة، ولماذا ترفض "حماس" الرجوع إلى الشعب، قال أبو ليلة: الرئيس عباس يناقض نفسه. فنحن لسنا بحاجة إلى قوات دولية، فقد أجرينا انتخابات في بداية ٢٠٠٦ وكانت نزيهة وديمقراطية.

وحول حاجة القطاع إلى أطراف دولية لتأمين دخول المواد الأساسية، قال أبو ليلة: "حماس" ليس لديها أي مانع في هذا الأمر بالذات. ولكن معبر رفح يجب أن يكون خاضعاً لإشراف فلسطيني مصري، وإذا تدخلت إسرائيل بمراقبين دوليين فهذا يعني أنها لا تزال تبسط هيمنتها على القطاع، وبالتالي سيعتبر جزءاً محتلاً. أما المعابر التي تفصل القطاع عن أراضي ٤٨ فلا مانع لدينا أن يقوم بإدارتها مسؤولون دوليون بالتوافق بين الجانبين.

حزب الشعب: الانتخابات تتم في إطار معالجة شاملة

بسام الصالحي، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب، اعتبر طلب الحماية الدولية في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة، كجزء من إجراءات لإنهاء الاحتلال أمراً طبيعياً، وقال "إذا كان أبو مازن يقصد ذلك فهذا الأمر متفق عليه وطنياً وسياسياً بين القوى المختلفة، وغير ذلك فهو غير مقبول".

وأضاف: طالما أن الرئيس أعاد توضيح الأمر بالصيغة التي ذكرت في اجتماعه مع أعضاء المجلس الوطني في عمان، فهذا أمر كاف حتى يغلق الموضوع.

ورأى الصالحي في الدعوة لإرسال قوات دولية فقط إلى قطاع غزة لحماية الانتخابات "خطوة في غير محلها، ولا يمكن التعويل عليها لإنهاء الأزمة الداخلية. فالانتخابات تجرى في إطار معالجة وطنية شاملة للأزمة. ولا بد أن يكون هناك توافق سياسي على خيار الذهاب إلى انتخابات، ومن واجب القوى السياسية، بما فيها "حماس"، ألا ترفض بأي شكل من الأشكال الاحتكام إلى الشعب لمعالجة الأزمة الداخلية.

"أبو ليلى": قوات دولية في غزة خيار غير واقعي

من جانبه، اعتبر النائب قيس عبد الكريم "أبو ليلى"، نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية، أن خيار استقدام قوات دولية إلى قطاع غزة "غير واقعي"، ومن شأنه أن يكرس الفصل بين شقي الوطن.

وأوضح عبد الكريم أن مثل هذه الخطوة "يجب أن تحظى بتوافق دولي وإقليمي شامل، وأيضاً بموافقة جميع الأطراف الفلسطينية، ومثل هذه الشروط ليست متوفرة في الوضع الراهن".

وقال: تاريخياً، ثمة إجماع فلسطيني على المطالبة بحماية دولية مؤقتة شرط أن تشمل الضفة والقطاع معاً، وأن تكون مقدمة لإنهاء الاحتلال، ولتمكين الدولة الفلسطينية المستقلة من بسط سيادتها على أراضيها. غير أن هذه الرؤية لمهمة القوات الدولية تصطدم بالموقف الإسرائيلي المعارض، الذي يريد تدخلاً دولياً لاستكمال الحصار على قطاع غزة.

الجرباوي: خيار مطروح على الدوام

ويرى الدكتور علي الجرباوي، أستاذ العلوم السياسية، وعميد كلية الحقوق في جامعة بيرزيت، أن خيار القوات الدولية وتدويل القضية كان على الدوام مطروحاً في السابق من أجل الإشراف على إنهاء الاحتلال ونقل الأراضي المحتلة العام ٦٧ إلى السيطرة الفلسطينية، تمهيداً لإقامة الدولة المستقلة.

واعتبر الجرباوي أن دعوة الرئيس عباس بعد ما جرى في غزة "جاءت مبتورة، لأن طلب إرسال قوات دولية إلى غزة غير واقعي، فالقطاع لم يعد تحت سيطرة الرئيس، ولا يمكن لأية قوات أن تأتي من دون اتفاق داخلي على استقدامها من قبل كل الأطراف. اتفاق داخلي وقبول خارجي وتحديد للمهمة، وهو ما لا يتوفر في الحالة الفلسطينية".

ونوه إلى أن ما قاله الرئيس أمام أعضاء المجلس الوطني في عمان "ليس ما طرح في البداية"، مشيراً إلى أن "الأسباب التي دفعت بالدعوة لاستقدام قوات دولية كانت واهية، وقد تم تداركها لاحقاً، ولا أعتقد أن الرئيس ومعاونيه نجحوا في تفسير الطلب، وموعده وأهدافه". واستبعد أن تقبل إسرائيل باستقدام قوات دولية "لأنها كانت على الدوام ممانعة لتدويل القضية، وإسرائيل لا تعترف باتفاقية جنيف الرابعة وانطباقها علينا. هي تقبل بأن تأتي قوات دولية إلى أي مكان، وبخاصة إلى قطاع غزة، للحفاظ على الأمن الإسرائيلي".

وقال الجرباوي: يجب أن تكون الأرضية مناسبة لمثل هذا الطلب، ويجب أن يكون هناك قبول من المحيط الإقليمي، لاسيما أن مصر لم تتم استشارتها أو التوصل معها لاتفاق قبل طرح الموضوع.

معارضة في المحيطين الإقليمي والدولي

مصر، الأهم في هذه المعادلة، أبدت معارضة شديدة لنشر قوات دولية في قطاع غزة، وقال مدير المخابرات المصرية الوزير عمر سليمان في لقائه مع أعضاء من حزب "ميرتس" الإسرائيلي، "إن الفكرة غير عملية في إيجاد حلول ناجعة للأزمات القائمة .. كما أن نشر مثل هذه القوات في غزة لا يمكن أن يحصل من دون نشر قوات أخرى في الضفة الغربية".

واشنطن هي الأخرى شككت بإمكانية إرسال قوات دولية إلى قطاع غزة، حيث قال شين ماكورماك المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية: لست متأكداً أننا سنعثر على الكثير من جيوش الدول الراغبة في المشاركة في بيئة يتوقع أن لا تكون متفهمة كثيراً لوجود مثل هذه القوات.

أما روسيا، فقد اعتبر وزير خارجيتها سيرغي لافروف، أن "مسألة إرسال القوات الدولية إلى الأراضي الفلسطينية لم تنضج بعد، وليس لدى الاتحاد الأوروبي ولا لدى الفلسطينيين أجوبة واضحة حول آلية التنفيذ الفعلي لمثل هذه المقترحات".

من إصدارات مواطن لعامي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧

أحلام بالحرية
طبعة ثانية، مزيدة
عائشة عودة

جديد

لقد أعادت عائشة عودة إبداع تجربتها الاعتقاليّة بأسلوب أدبيّ روائيّ متوهّج يستطيع، بجماله وشفافيّته ودفئه، أن "يأسر" القارئ على الفور، لا بمتابعة أدقّ تفاصيل الاعتقال فحسب، وإنما أيضاً في اللغة الّتي تفيض بهذه التفاصيل وعليها ومن خلالها، فتنبض وتشعّ وتفتح كلّ الأبواب المغلقة أمام التلاحم مع هذا الإبداع الإنسانيّ، حتّى وهي تتوجّع وتحزن وتغوص في العتمة والقهر والعزل.

علي الخليلي/ جريدة الأيام، رام الله

لقد انتهت المعركة بهزيمتهم الأكيدة، فلولا تلك الهزيمة لما كان لعائشة عودة أن تعود إلى تلك الساعات الأكثر عنفاً وجنوناً في حياتها كامرأة وسجينة. وتكتب عنها بهذا القدر من الصدق مع الذات والآخر. ولولا تلك الهزيمة الأخلاقية للمحتل لما كان نص الكاتبة عميق الجذور وإنسانياً، وأن يصل إلى هذا المدى من البوح والكشف، ويصبح بالتالي نموذجاً جميلاً للكتابة العفوية التي تأخذ مفرداتها من خبايا الروح، لتلامس تلقائيا بشفافية وأناقة متناهيتين روح المتلقي وتنبش في خلاياها.

نائل بلعاوي/ مجلة الطريق، رام الله

تهافت أحكام العلم في إحكام الايمان
عزمي بشارة

لا قداسة في اجتهاد قداسة البابا، ولا قداسة في أي رد عليه، لا ردنا ولاغيره.

ليس الإسلام موضوع محاضرة البابا، هذا صحيح في الظاهر فقط. ولكن حتى لو كان صحيحاً ظاهراً وباطناً، فإن هذا لا يجعلها ولا يجعل اقتباساته عن الإسلام من نص محرر من القرن الرابع عشر أقل خطورة. فالفكرة الواردة عن "الإسلام" في النص هي مجرد أداة إيضاح للعلاقة غير المرغوبة برأية بين العقل والإيمان في العقيدة الدينية ذاتها. وإذا كان رأي البابا بالإسلام هو ما يرد من ريشة الملك البيزنطي منويل الثاني أم لم يكن، يتم في المحاضرة توسل هذا "الإسلام" كلون معاكس في الخلفية لإيضاح المرغوب بابوياً للعقيدة المسيحية. فالمرفوض المكروه يجلب لإيضاح المرغوب. على ضوء ذلك، يصبح السؤال "هل المرغوب هو موضوع المحاضرة أم المكروه؟".

من التحرير الى الدولة تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ - ١٩٨٨
هلغى باومغرتن

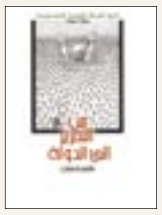

في لحظة يبدو فيها النضال الفلسطيني وكأنه يدخل في مرحلة جنوب – إفريقية نموذجية، تغدو المراجعة النقدية للنفس والماضي والتاريخ والمرحلة الراهنة ضرورة لا مفر منها، استعداداً لاستنباط الوسائل والتكتيكات والاستراتيجيات الملائمة لمواجهة الطور الجنوب إفريقي الجديد الذي أخذ يفرض نفسه، ليس على الشعب الفلسطيني وحده فحسب، بل على المنطقة بأسرها. ولا شك أن كتاب الدكتورة هلغى باومغرتن إسهام مهم وجديد، من منظور متطلبات اللحظة الفلسطينية الراهنة، في مثل هذه المراجعة. وبهذه المناسبة، جدير بنا أن نتذكر دوماً الحقيقة القائلة بأنه "محكوم على الذين لا يتعلمون من التاريخ أن يكرروه" – صادق جلال العظم.

هلغى باومغرتن:

تدرس حالياً العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، وهي ممثلة الهيئة الالمانية للتبادل العلمي في فلسطين. درّست في كل من توبيجن، نيويورك، لندن، وحصلت على شهادة الدكتوراه من برلين. درست في السابق في الجامعة الامريكية في بيروت، وجامعة جوتيجن، والجامعة الحرة في برلين. لها العديد من الاصدارات حول تاريخ وسياسة الحركة الوطنية الفلسطينية بعد النكبة، بالاضافة الى الهجرة العمالية في الشرق الاوسط، والسؤال حول التحول الديمقراطي في دول المشرق. في العام ٢٠٠٢ اصدرت في الالمانية كتاب حول السيرة السياسية لحياة ياسر عرفات. وتعمل حالياً على اعداد كتاب حول حركة حماس وسيصدر في اللغة الالمانية.

برزو النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون والمنظمات الدولية.. والمنظمات غير الحكومية المحلية
ساري حنفي و ليندا طبر

يهدف هذا الكتاب إلى تقصي طرق تأثير المانحين والمنظمات الدولية في المنظمات الأهلية الفلسطينية، وذلك فيما يتعلق بسياسات التنمية وتعزيز عملية الدمقرطة. كما يبحث الكتاب في قدرة المنظمات الأهلية الفلسطينية على المساهمة في تشكيل الأجندات العالمية من خلال الناشطية العابرة للحدود القومية والمؤتمرات الدولية. من أجل تحديد هذه الإشكاليات الواسعة، قد قام المؤلفان بتناول منظمات تنتمي إلى ثلاثة قطاعات: الصحة، المرأة والتنمية، وحقوق الإنسان والديمقراطية. ومن خلال البحث في هذه القطاعات الثلاثة تبين لهما التأثير المهم للتفاعل بين ا"لعالمي" و " المحلي" في العلاقات الدولية الجديدة، وبخاصة فيما يتعلق بصناعة المساعدات، وكذلك فيما يتعلق بتشكيل النخب المحلية؛ بمعنى أن الأطراف الفاعلة والهيكليات الاجتماعية المحلية لم تكن ساكنة ولعبت دوراً ولو ضعيفاً في العلاقات العابرة للحدود القومية، وحاولت المفاوضة لإيجاد مكان لها في نظام المساعدات.

ولكن هذه الدراسة بينت أنه كان هناك هامشاً مهم للمفاوضات لم تستثمره المظمات الأهلية الفلسطينية بشكل كافٍ.

المؤلفان :

ساري حنفي: أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الاميركية في بيروت ومدير سابق للمركز الفلسطيني للاجئين والشتات "شمل"–رام الله. له سبعة كتب وعدد كبير من المقالات في اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية حول موضوعات علم الاجتماع الاقتصادي للاجئين، والشتات، ودراسات حول الفاعلين الجدد في العلاقات الدولية.

ليندا طبر: طالبة دكتوراه في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية في لندن.
لها مؤلفات عن الانتفاضة الفلسطينية.

"وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ": الإسلاميون والديمقراطية
رجا بهلول

جديد

دراسة نقدية للمواقف الرئيسية التي يمكن العثور عليها في الأدبيات الإسلامية السياسية المعاصرة بخصوص مسألتي نظام الحكم والديمقراطية. يرى الكاتب أن هناك ثلاثة مواقف أساسية ترتد إليها جميع المواقف مهما كثرت، وهي: الأصولية، الإسلام المعتدل، الإسلام الليبرالي. تمثل هذه المواقف الأساسية اجتهاداً في تفسير الإسلام، نصوصاً ومقاصد شرعية، كما تمثل رؤية في كيفية المواءمة بين الدين والحياة المعاصرة.

لا يجد الكاتب سبيلاً للتوفيق بين الأصولية ومتطلبات الديمقراطية على وجه العموم، على الرغم من أن الفكر الأصولي يلتقي، ولو شكلياً، مع الديمقراطية في المناداة بحكم القانون، ومساءلة الحاكم وأمور أخرى. أما الإسلام الليبرالي الذي يدعو إلى تفسير الشريعة بطريقة روحية أخلاقية عامة، فهو منفتح تمام الانفتاح على الديمقراطية فكراً ومؤسسات، بل إنه لا يعادي العلمانية، وبخاصة إذا كانت هذه الأخيرة لا تحارب الدين.

يبقى الإسلاميون المعتدلون، هم التيار الغالب في مجال الفكر الإسلامي السياسي المعاصر. ويعتقد الكاتب أن موقف هؤلاء يتسم بدرجة لا يستهان بها من الغموض والتذبذب، وأن الظروف والتطورات قد تدفع بهم إما نحو الأصولية وإما نحو الليبرالية.

رجا بهلول:

يعمل أستاذاً ورئيساً لقسم الفلسفة في جامعة الإمارات العربية المتحدة. له عدد من الأبحاث المنشورة باللغتين العربية والإنجليزية (بعضها مترجم إلى الإيطالية) في الفلسفة الغربية، والفلسفة الإسلامية، وعلم الكلام، والفكر الإسلامي السياسي. يهتم بقضية الديمقراطية في الفكر العربي–الإسلامي المعاصر. صدر له في العام ٢٠٠٠ عن مؤسسة مواطن كتاب بعنوان دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية.

التنظيمات والاحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني
جميل هلال

شكلت الأحزاب السياسية منذ ظهور النظم الديمقراطية الليبرالية في القرن التاسع عشر الأدوات الأهم والأكثر تأثيراً في الحياة السياسية العامة في الدولة الحديثة.

وتولت مع الاتحادات الجماهيرية والنقابات العمالية والمهنية توجيه عمليات التغيير السياسي والاجتماعي.

ويمكن القول، على الصعيد السياسي، إن الحزب السياسي والدولة الحديثة (القومية) ترافقا وميّزا العصر الحديث عن سابقاته.

وعلى الرغم من التساؤلات التي باتت تطرح في العقدين الأخيرين حول تراجع دور الأحزاب التمثيلي والتعبوي قياساً بمراحل سابقة، وعلى الرغم، كذلك، من تذمر وخيبة أمل أعداد متزايدة من المواطنين في العديد من الديمقراطيات الليبرالية من دور الأحزاب الراهن، فإنها حافظت على كونها الأداة الأبرز للتمثيل السياسي، والأقدر على التنافس الديمقراطي في الانتخابات التشريعية والرئاسية والمحلية.

نظريات الانتقال إلى الديمقراطية
إعادة نظر في براديغم التحول
جوني عاصي

نظرية التحول في الانتقال إلى الديمقراطية تمثل تحول في الاجتهادات النظرية من الاهتمام بالتحديث الاقتصادي والاجتماعي إلى التركيز على النظام السياسي والنخب التي تكونه، وتركز بالأساس على تفكيك مصطلح "نظام حكم"، بحيث يعني قواعد ومؤسسات يخلقها الفاعلون الأخلاقيون التي بدورها تحد من اختياراتهم. توجد هنا مرحلة تمتد من تفكك النظام القائم وحتى اتفاق اللاعبين الرئيسيين على مؤسسات ومعايير جديدة. في هذه المرحلة، يكون التركيز على اختيارات اللاعبين. بعدها تأتي مرحلة أخرى يتم بها تعزيز هذه المؤسسات التي ستشكل بنى تفرض قيوداً معينة على تصرفات واختيارات اللاعبين.

ويتناول هذا الكتاب بعد التطرق إلى الاجتهادات النظرية المختلفة، مسألة سيطرة "براديغم التحول" (transition paradigm) الذي بدأ مع دانكوارت روستو، وتطور فيما بعد على يد شميتر واودينيل والثمانينيات. ثم يتناول أثر التغيرات التي شهدتها أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق على إعادة نظر ببراديغم التحول من خلال مصطلح المجتمع المدني والإطار الخارجي الدولي.

جوني عاصي:

خريج معهد الدراسات السياسية وحاصل على لقب الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية من كلية الحقوق جامعة جون مولان في مدينة ليون. حالياً، يُدرس القانون الدولي والعلوم السياسية في جامعة بيرزيت. صدر له دراسة حول "الامم المتحدة: ازمة الدبلوماسية المتعددة الاطراف" ورقة استراتيجية معهد ابو لغد للدراسات الدولية ٢٠٠٤، ومقدمة كتاب "تحولات سياسية في العالم العربي" الجزء الثاني، بالاضافة الى تعقيبات على اوراق بحثية قدمت الى معهد ابو لغد للدراسات الدولية.

الواقع التنظيمي للحركة الفلسطينية الاسيرة
إياد الرياحي

يعالج هذا الكتاب الحياة الداخلية للأسرى التي هي محل اهتمام الكثيرين، سواء ممن عايشوا تجربة السجون أم من المتابعين لقضية الأسرى. هذه التجربة، التي بدأت من بداية الاحتلال ولم تنته بوجود السلطة الفلسطينية، حملت معها الكثير من المتغييرات على صعيد الحياة الداخلية للأسرى. كانت أهم هذه التغيرات تلك التي طرأت على الوضع التنظيمي لفصائل الحركة الأسيرة، وما حملته من إمكانيات للتطرق إلى موضوعات لم يكن بالإمكان الحديث عنها، وظلت أعواماً طويلة تحت السطح. ساعد على هذا التوجه تراجع التعصب للبنى الموجودة، حيث بدا الأسرى أكثر موضوعية في تقييم تجربتهم، وأكثر موضوعية في محاكمة التجربة العامة. حدث ذلك ؟ وربما ؟ لأن التجربة تراكمت ونضجت، كما يرى البعض، أو بسبب حالة الضعف والترهل التي تعيشها الحركة الأسيرة، بما أفضى الى حالة من الانفتاح، كما يرى البعض الآخر.

إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني
حسين آغا
وأحمد سامح الخالدي

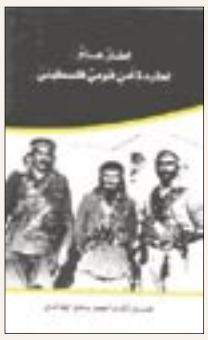

يواجه الفلسطينيون تحديات فريدة لأمنهم القومي كشعب تحت الاحتلال وفي المنافي في الشرق الاوسط والعالم. هذا الكتاب هو الاول من نوعه الذي يعالج القضايا الامنية من وجهة نظر فلسطينية ، سواء بحل الدوليتين او بدون. المؤلفات يستكشفان مجالات جديدة بالتركيز على الحاجات الفلسطينية الوطنية وسبل الدفاع عن الشعب الفلسطيني اينما وجد.

الهدف الاساسي للكتاب هو وضع اساسات امنية لا عدوانية جديدة للفلسطينيين. وطرح القضايا والمشاكل الامنية القومية التي تواجه الفلسطينيين للنقاش والبحث وذلك بغية التوصل الى صيغة توافقية حول معضلة الامن وكيفية الدفاع عن الحقوق والمصالح الفلسطينية.

المؤلفان:

حسين آغا وأحمد سامح الخالدي: باحثان في الشؤون السياسية والاستراتيجية.

الحداثة المتقهقرة: طه حسين وأدونيس
فيصل دراج

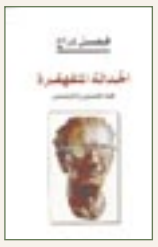

باستثناء أسماء ثقافية قليلة، تدور الثقافة العربية اليوم في حلقة مفرغة، حدّها الأول الدفاع عن "أصالة" لا تحديد فيها، وحدها الآخر الحديث عن "حداثة" لا تقل ضبابية. وبسبب تجريد لا تحديد فيه يميل الطرفان إلى "الكليات"، التي تسمح بأسئلة سهلة وبإجابات أكثر سهولة، بعيداً عن الواقع المعيش والتاريخ القريب الذي أفضى إليه. بل إن في هذه الثقافة، الملتفة حول ذاتها إلى حدود الانغلاق، ما يحيل على "حرب أهلية ثقافية" أكثر مما يحيل على غيرها. يسعى هذا الكتاب إلى حوار مع الثقافة العربية الحديثة، متوجها إلى اسمين، أحدهما طه حسين، الذي لا يزال، على الرغم من الظلام المسيطر، يعثر على قراء وتلاميذ، وثانيهما أدونيس، الذي يلقي بأسئلة متمردة كثيرة، واضحة متسقة حيناً، وقليلة الوضوح والاتساق أحياناً أخرى.

فيصل دراج:

ولد في الجاعونة ، فلسطين عام ١٩٤٣ وأكمل دراسته الجامعية في دمشق، وأنجز دكتوراه في الفلسفة من فرنسا عام ١٩٧٤، موضوعها الاغتراب والاغتراب الديني عند كارل ماركس.

عمل لاحقاً في مركز الدراسات الفلسطينية في بيروت، وساهم في معظم المجلات الفلسطينية والعربية، وعلم فترة في المعهد العالي للفنون المسرحية في دمشق. أصدر بالتعاون مع عبد الرحمن منيف وسعد الله ونوس دورية "قضايا وشهادات" وصدر منها سبعة مجلدات، كما اصدر بالتعاون مع جمال باروت ستة مجلدات بعنوان: مصائر الأحزاب السياسية في الوطن العربي.

من كتبه: "الواقع والمثال"، "دلالات العلاقة الروائية"، "ذاكرة المغلوبين"، "الرواية وتأويل التاريخ"، "مستقبل النقد العربي" (بالتعاون مع سعيد يقطين)، "نظرية الرواية والرواية العربية". فاز الكتاب الأخير بجائزة أفضل كتاب عربي في مطلع الألفية الثالثة، وذلك في معرض الكتاب في القاهرة ، كما حظي هذا الكتاب أيضاً بجائزة الإبداع الأدبي في فلسطين لعام ٢٠٠٢.

الطبقة الوسطى الفلسطينية
بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة
جميل هلال

نادرة جداً هي الدراسات عن الطبقة الوسطى لا في فلسطين فحسب، بل في المجتمعات العربية ايضاً، ولأكثر من سبب. قد يكون بينها النقص في المعطيات الإحصائية والمسحية، والميل السائد منذ الثمانينيات الى التركيز على القضايا المتعلقة بالهوية، لا على الانقسامات والصراعات الاجتماعية. يبحث هذا الكتاب في موضوع الطبقة الوسطى الفلسطينية، ويتطرق الى أسئلة عن العلاقة بالطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى. وهو يتناول مراجعة للمفهوم، قبل أن يتفرغ لمناقشة وتفحص بنية وآليات إنتاج الطبقة الوسطى في الضفة وقطاع غزة عبر منهجية متعددة الأدوات جمعت بين مناهج بحثية، وأولت أهمية خاصة للحوار واللقاء مع طيف واسع من شخصيات تمثل الطبقة الاجتماعية وعلى صلة ومعرفة بها، الأمر الذي أتاح لها تمثيل رؤاها وهمومها وهواجسها بنفسها. لكن الباحث لم يغفل دور المشاهدة العينية والاتسعانة بما يرد في الصحافة، وما يعقد من مؤتمرات وندوات، وما ينشر في المجال الأدبي، ولذا يجمع الكتاب بين تحليل وتأملات الأفراد أنفسهم وبين تحليل وتأملات الباحث، في حوار مع تصرزات وخطابات شخوص موضوعه، وهم يعيشون يوميات مجتمع فلسطيني في صراعه من اجل كسب انعتاقه وتحقيق إنسانيته وبناء مستقبله بحرية.

جميل هلال:

سوسيولوجي وكاتب، له عدد من المؤلفات والمقالات والكتب. من هذه الكتب: "استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط"، "النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو"، "تكوين النخبة الفلسطينية". وله مساهمات في مجلات ودوريات عربية وأجنبية. وهو محرر مشارك في "مجلة الدراسات الفلسطينية

الآراء الواردة في النشرة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة مواطن

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب:١٨٤٥ تلفون: ٢٩٥١١٠٨–٢ –(٩٧٢) فاكس:٢٩٦٠٢٨٥–٢ –(٩٧٢)
بريد الكتروني muwatin@muwatin.org